



شؤون



Blogger

ملتقى المدونين العرب

blogSpirit

مدونات Beta 2.0

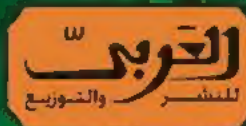
مدون

الشبكات

# دراسة لخطاب المدونات العربية

التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت

د. هشام عطية عبد المقصود



## دراسة لخطاب المدونات العربية

التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت

2010 م

د / هشام عطية عبد المقصود



الكتاب : دراسة لخطاب المدونات العربية  
التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت  
د / هشام عطية عبد المقصود

الطبعة الأولى 2010

رقم الإيداع : 15434 / 2009

الترقيم الدولي 7-104-319-977-978

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة  
ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

## مقدمة:

تعتبر حالة حضور المدونات (blogs) في الفضاء الإلكتروني عن ظاهرة بحثية جديدة بالرصد والتحليل والفهم، إذ أصبحت تتيح مساحات للتعبير عن حيز متسع من القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشئون العامة، ليتأكد عبر متابعة أدوارها أن عددا منها يتجاوز نطاق كونه تعبيرا ذاتيا عن رؤى ومواقف شخصية للعمل كساحة يتم من خلالها عرض وإدارة نقاش عام وبلورة توجهات بشأن قضايا ذات أولويات جماهيرية ذلك أن "ما يمنح المدونات أهميتها كوسيلة إعلامية جديدة هو تيسيرها لكل الوظائف الإعلامية المتعارف عليها فضلا عن تطوير سبل تأديتها وزيادة التفاعلية و تواجد صفة الفورية في عملها وتعدد مراكز الإتصال والمشاركة في مناقشة الشأن العام و بصورة غير مسبقة"<sup>(1)</sup>.

ويستخدم مصطلح مجال المدونات (blogospher) للإشارة عادة الى المدونات السياسية وقد صكه William quick عام 2001 للإشارة إلى المطارحات السياسية التي يشارك القراء فيها أما المجال (Sphere) فيقصد به هنا الشبكة التي تنشأ على الإنترنت من مجموعة المدونات السياسية في مجتمع ما، ويتم عبرها حوار جماهيري بشأن القضايا وبذلك تمثل المدونات مجالات عامة يتم فيها التعبير عن الآراء ومناقشتها وتحليل الأحداث كما يمكن داخلها مراقبة أساليب عمل السياسيين بل و مراقبة أداء وسائل الإعلام ذاتها"<sup>(2)</sup>.

وقد استفادت المدونات مما أتاحته تطبيقات وسائل الإعلام الجديدة من توظيف تداخل الوسائط الإعلامية Media Conversion من خلال تقديم نصوص مدعمة بملقطات فيديو تتضمن مشاهد لحدث ما أو حوارات وتحقيقات تليفزيونية، وكذلك ملفات صوتية وروابط لوسائل إعلام أخرى ومواقع متنوعة، إضافة إلى تعليقات الجمهور وما يقدمونه من مشاركات، وهو ما يثرى حالة تقديم وطرح القضايا والموضوعات المختلفة داخل هذه المدونات لتكون وسيلة إعلامية جديدة أكثر فعالية وثراء.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى عمق انتشار ظاهرة المدونات وتضاعف أعداد جمهورها وهو أمر ربما يرجع إلى طبيعة ماتقوم به من أدوار معرفية وتأسيس مجالات للنقاش ارتباطا بالأحداث العامة الجارية، وهو دور يتسع نتيجة قدرتها أيضا على التقاط أحداث ومعالجتها خارج نطاق ماتقدمه وسائل الإعلام التقليدية السائدة<sup>(3)</sup>.

وقد أدركت وسائل الإعلام الكبرى أهمية المدونات للجمهور فقامت بتأسيس مدونات متخصصة في قضايا وموضوعات محددة وضممتها على مواقعها الإلكترونية، فصحف كبرى دولية مثل النيويورك تايمز و واشنطن بوست صنعت مدوناتها الخاصة وكذلك فعلت قنوات مثل (CNN) و (MSNBC) وغيرهما<sup>(4)</sup>.

ويصف باحثون ظاهرة التدوين بأنها تمثل نمطا صحفيا جديدا من صحافة المواطنين من خلال تركيزها الواضح على قضايا سياسية واجتماعية مما يجعلها أحد مدخلات الخطاب العام المطروح على المجتمع<sup>(5)</sup>.

ويتأكد للباحثين والمتابعين لظاهرة كيفية استخدام وسائل الإعلام الجديدة في التعبير السياسي والإجتماعي كثافة المنخرطين في عملية إنشاء المدونات والإقبال على التفاعل معها، وفي هذا الصدد يرصد تقرير مركز دعم القرار التابع لمجلس الوزراء في مصر أنه و بعد العام 2001 اتسع إنتشار المدونات سنة بعد أخرى حتى أصبحت ملاذا لكثير من الشباب الذين يريدون التعبير عن ذواتهم ومعتقداتهم... ويؤكد التقرير أنها بدأت تشكل مجتمعا افتراضيا جديدا يؤثر بقوة على المجتمع الفعلي اجتماعيا وثقافيا وسياسيا... كما أن بعض شواهد الاحتجاج السياسي والمظاهرات خلال



الفترة من 2006 الى 2008 ارتبطت بصورة أو بأخرى بما يجرى من احتجاج رقمى على الإنترنت وهما تشهده المدونات السياسية من عملية تعبئة مكثفة لجمهور كبير من الشباب<sup>(6)</sup>.

كل ذلك يمنحنا مؤشرات دالة على أن هذا النمط من التوظيف لوسائل الإعلام الجديدة أتاح للنشطاء في مجالات العمل العام، ولفئات من الشباب خاصة، فرصا للتعبير التي لاتحدها رقابة سياسية مباشرة أو وصاية مؤسسية مقيدة، كما أتاح لقطاعات جماهيرية فرصا للإطلاع على تجارب ومناقشات وتصورات متنوعة الخصائص والتوجهات بل والمشاركة فيها.

وقد مثلت سهولة إنشاء المدونات عبر فضاء الإنترنت، وكذلك عدم وجود تكلفة جوهرية في مجال تأسيسها وإطلاقها ودعمها بالتطبيقات المختلفة، أتاح كل ذلك التوسع في استخدامها وتطبيقها، وعبر هذا التوسع عن رغبة أفراد وقطاعات جماهيرية خاصة في سن الشباب في تقديم رؤى وتصورات ذاتية عن قضايا وموضوعات لم تكن متاحة من قبل عبر الأطر المؤسسية الإعلامية القائمة.

وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن المدونات منحت الناشطين والفاعلين الجدد في المجتمع فرصة لتوظيف خصائصها التقنية ومميزاتها ليقوموا بدور مهم كحراس على المصلحة العامة ومراقبين لأداء كل من السياسيين ووسائل الإعلام ذاتها<sup>(7)</sup>.

ويرى (Lynch - 2007) في مجال نقاشه لدور المدونات في الساحة العربية وفي مصر تحديدا إلى أنه وبدلا من التركيز على سؤال يتعلق بما إذا كانت المدونات يمكن أن تقود إلى الديمقراطية فإن على الباحثين والمحللين أن يستكشفوا الطرق المتعددة التي يمكن للمدونات من خلالها أن تنقل فعاليات الرأي العام والأنشطة السياسية، ذلك أنها تقدم مؤشرات و رؤى عن وجهات نظر الشباب العربي المتعلم المنتمى إلى الطبقات الوسطى<sup>(8)</sup>.

هكذا يعبر مجال المدونات Blogosphere عن كيف يتسع نطاق استخدام وتوظيف وسائل الإعلام الجديدة من قبل جمهور الشباب في مصر للتعبير عن مواقفهم وتصوراتهم إزاء مختلف الشئون والأحداث العامة، والتي يرون أهمية للتعليق عليها أو التفاعل معها وبصورة لم تتح تاريخيا في مجال التجارب الإعلامية العربية والمصرية في سياقها الحديث والمعاصر.

كما يتضح في العديد من الحالات إعتداد الصحف الخاصة والحزبية والقومية والفضائيات المصرية الخاصة على بعض أكثر المدونات اهتماما بالشئون العامة خاصة في النطاقين السياسى والإجتماعى، عبر تتبع بعض الموضوعات والقضايا التى تطرحها المدونات خاصة مايتعلق بالإحتجاجات والتظاهرات وموضوعات التحرش والعنف البدنى والتعذيب وغير ذلك مما كان لها السبق فى رصده وتقديره وإثارة نقاش مجتمعى بشأنه، نتيجة ثقة الجمهور فى استقلالها مما شجعه على أن يختص بعض هذه المدونات بتعليقات ومدخلات متنوعة أخرى.

وقد رصدت بعض الدراسات كثافة المرور عبر عدد من المدونات المصرية الأكثر اهتماما بالشأن العام، وخاصة الأكثر شعبية منها مما يجعل أرقام الدخول عليها فى بعض الأحيان تفوق بكثير مشاهدى بعض القنوات وتوزيع العديد من الصحف<sup>(9)</sup>.

وتستخدم هذه الدراسة مصطلح وسائل الإعلام الجديدة للإشارة إلى المدونات وغيرها من الأشكال والوسائط التعبيرية التى تأسست على الإنترنت (New Media) وتستخدم مصطلح وسائل الإعلام التقليدية أو السائدة للإشارة إلى وسائل الإعلام الرئيسية كالصحف والإذاعات والقنوات التليفزيونية (The Mainstream Media).

ويمثل مفهوم التعبيرات السياسية هنا تأكيدا على خصوصية الأطروحات التى تقدمها المدونات بشأن مختلف الشئون والقضايا السياسية التى تتناولها، حيث تقدم بشأنها مواقف محددة تمثل نمطا من التعبير السياسى يتضمن أطروحات وتعليقات و وسائط متعددة ذات صلة واضحة بالحدث أو القضية موضع المعالجة وبحيث تشكل جميعها معا تعبيرا سياسيا، وهو ذاته مايتعلق بالتعبيرات الإجتماعية التى تشمل حيزا أكثر إتساعا من القضايا والموضوعات الأخرى خارج حدود الشئون السياسة والتى تقدم المدونات أطروحات وأشكالا تعبيرية مختلفة بشأنها تعد نمطا له خصوصيته يمثل فى النهاية تعبيرات اجتماعية محددة.

## مشكلة الدراسة:

نظرا لكون هذه الدراسة للمدونات المصرية ذات طبيعة إستكشافية للمجال العام الذى يؤسسه خطابها، واستنادا إلى الأدبيات الغربية التى توصلت إلى قيام وسائل الإعلام الجديدة بالعمل على "إعادة إحياء وتنشيط المجال العام مع تعظيم التنوع واتساع مجالات النقاش داخله"<sup>(10)</sup>.

وكما أشارت تلك الأدبيات إلى كيف أنه يمكن للمدونات كوسائل إعلامية جديدة أن تصنع مجالات عامة أخرى مختلفة عن المجالات العامة التى تصنعها وسائل الإعلام التقليدية السائدة، حيث أفسحت المجال لأفراد من مختلف المرجعيات للمشاركة والإنخراط في نقاش حول الشئون العامة<sup>(11)</sup>.

وانطلاقا مما سبق فقد تركزت المشكلة البحثية في رصد وتحليل خصائص عمل المدونات كمجال عام، وتحليل مدى توافر شروط كونها مجالا عاما كما تحدده وتعرفه الأدبيات البحثية يعمل على إتاحة فرص موسعة لطرح قضايا وأحداث الشئون العامة ومناقشتها وبلورة توجهات بشأنها و تفعيل مشاركة الجماهير في كل تلك العمليات، ويتم ذلك من خلال التعرف على أجندة قضايا الشئون العامة المطروحة داخل خطابها، ورصد طبيعة العوامل التى تحكم توجهات طرح القضايا وإدارة النقاش بشأنها، ورصد نوع الوظائف التى يسعى خطاب المدونات عبر تعبيراته السياسية والإجتماعية إلى تحقيقها في الواقع، و كذلك سمات الفاعلين المركزيين المقدمين عبر هذا الخطاب، و كيفية توظيفه لمصادر المعلومات والروابط المختلفة في هذا الصدد، أى دراسة مختلف عناصر وخصائص المجال العام الذى يتشكل عبر خطاب المدونات وذلك بالتطبيق على كل من مدونة "الوعى المصرى" و مدونة "نورا يونس" خلال عام يمتد من أول أكتوبر عام 2007 وحتى نهاية أكتوبر عام 2008.



## أهمية الدراسة:

تؤكد أهمية هذه الدراسة من خلال عدد من العوامل المتكاملة معرفيا وموضوعيا، وذلك على

النحو التالي:

- تمثل المدونات مجالا عاما يتيح حيزا أعلى من التفاعلية مما يجعلها وسيلة ملائمة لدراسة التعبيرات السياسية والاجتماعية خارج سياق الوسائل الإعلامية التقليدية المتعارف عليها، وتتوافر مؤشرات بحثية متنوعة عن تأثير ذلك على ثراء وتعدد الأفكار المطروحة تجاه مختلف أحداث و قضايا الشؤون العامة.
- عدم خضوع المدونات لسياقات مؤسسية حاكمة وضابطة تتيح توجيه المحتوى في مسارات محددة سلفا ذات علاقة واضحة بهياكل تمويل المؤسسات الإعلامية وأهداف.
- القوى الاجتماعية التي تديرها، مما يجعلها مجالا حيويا طوعيا وحرًا يمكن من خلاله إستقراء توجهات الرأي العام والنقاشات الدائرة على خلفية يغلب عليها طابع الإستقلال التنظيمي لغالبية الأفراد القائمين على هذا النشاط عن قوى سياسية واجتماعية قائمة.
- بروز أهمية دراسة مجال المدونات نتيجة لما تتضمنه من أطروحات متنوعة سياسية واجتماعية تحمل رؤى وأفكارا ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعديد من القضايا والموضوعات الداخلة في دائرة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية المختلفة، تتضح من خلال ماتشده من متابعة وتعليق على قضايا وشئون عامة لها أولوية مجتمعية وتحتل مساحة مهمة في النقاش العام في مصر.
- تبرز أهمية الدراسة من خلال ماحظت به المدونات كوسائل إعلامية جديدة من كثافة التعرض لها من قبل جمهور يزداد في حجمه بصورة مستمرة مع إنتشار إستخدام الإنترنت لدى قطاعات متعددة من الجمهور المصري خاصة الشباب وقطاع النشاط في مجالات العمل العام بتفريعاته المختلفة.

- تتضح أيضا أهمية دراسة هذه التعبيرات السياسية والاجتماعية داخل المدونات من واقع مواكبتها للأحداث والشئون الجارية في المجتمع بالرصد والتحليل والتعليق، وإمكانية أن ترصد أحداثا لاتقع في دائرة إهتمام وسائل الإعلام الجماهيرية السائدة ولكنها تقع في نطاق إهتمامات أفراد أو مجموعات مختلفة ثم تكتسب اهتماما أكبر عبر وجودها على المدونات وذلك من خلال تدافع النقاش والجدل حولها.
- تتسم هذه الوسائل الجديدة بأنها تتيح لقوى مختلفة وأفراد فرصة تقديم أطروحاتهم وحيث تسود فكرة البقاء للأفكار الأكثر إستجابة لاحتياجات الجمهور أو الأكثر إثارة للجدل.
- يثبت متابعة الصحف الخاصة والحزبية تحديدا إعتمادها على بعض هذه المدونات كمصادر للمعلومات في بعض الأحيان، فضلا عن قيامها بعرض قضايا وموضوعات مما تزخر به هذه الوسائل الإعلامية الجديدة.
- غلبة الطابع الشبابي على عملية التدوين مما يجعلها المجال الأكثر أهمية وخصوصية في رصد مواقف وتوجهات الشباب حيال قضايا الشئون العامة.
- تبدو مسألة التعرف على خصائص دور المدونات كمجال عام أمرا مهما من أجل فهم شروط عملها ومدى فعاليتها واستخلاص مقترحات بشأن كيفية تفعيل أدوارها وتنظيم عملها وتحسين مهارات التغطية المهنية والعرض الموضوعي للشئون العامة، وتنمية مهارات الممارسة الإعلامية للقاءمين عليها، مما يرقى من مساحة الدور الذي تؤديه هذه الوسائل في المجال العام الذي تضطلع بدور كبير في تشكيله.

## الدراسات السابقة:

قام الباحث برصد للدراسات والأوراق البحثية والمقالات العلمية التي تعاملت مع المدونات كظاهرة بحثية، وهو أمر يرتبط بطبيعة هذه الدراسة باعتبارها دراسة إستكشافية تحلل ظاهرة المدونات في السياق المصري، وتعنى بتحليل خطاب المدونات تجاه أحداث وقضايا الشتون العامة.

وقد أسفر المسح عن عدد كبير من الدراسات تم تصنيفها في ثلاثة محاور متكاملة، المحور الأول يرصد الدراسات التي عنيت ببحث حدود دور عمل المدونات كمجال عام و أنماط استخدام الجمهور لها وتفاعله معها، وكذلك تأثيراتها في الواقع الإجتماعى والسياسى الذى تنطلق منه وتتفاعل معه، ويعنى المحور الثانى برصد طبيعة خصائص المدونات من حيث أجندة إهتمامات الخطاب المقدم داخلها وكذلك سمات علاقة المدونين بوسائل الإعلام التقليدية السائدة والسمات الأسلوبية للتدوينات، ويركز المحور الثالث على التعريف بالمقالات البحثية والدراسات التى تناولت كل من المدونات المصرية والعربية لرصد المجالات الموضوعية التى تناولتها.

## دراسات المحور الأول:

ويضم هذا المحور عددا من الدراسات التى عنيت برصد نوع الأدوار التى تقوم بها المدونات في بناء المجال العام وطبيعة استخدام الجمهور لها وتفاعله معها.

حيث اهتم (Marlow - 2004) بدراسة مدى نفوذ وتأثير المدونات عبر مقياس للذيع والإنتشار يتأسس على مؤشر مدى دخول الجمهور على هذه المدونات، وكذلك معدل مرات تضمين روابطها واقتباس مضمونها داخل وسائل الإعلام والمدونات الأخرى<sup>(12)</sup>.

وتوصلت دراسة (Cooke - 2004) إلى أن المدونات تمثل نشاطا للصحافة المدنية يمكن أن تلعب دورا مهما في تفعيل الممارسة الديمقراطية داخل المجتمعات عبر ما تحدته من مجال عام نقدي

ومن خلال ماتسمح به من تدفق حر للمعلومات وعبر كونها متاحة مما ييسر ويفعل من دور أفراد الجمهور كناشطين سياسيين وليس فقط كمستهلكين لما تقدمه وسائل الإعلام<sup>(13)</sup>.

وخلصت دراسة (Papacharissi - 2007) إلى أن الإنترنت صنع من خلال وسائطه التعبيرية مجالا عاما يلتقى فيه أفراد الجمهور من مختلف المرجعيات بغرض المشاركة في نقاش سياسي، وهو مايوسع من أفق كل منهم من خلال التعاطي مع وجهات نظر مختلفة ومتعارضة، أي أن وسائل الإعلام الجديدة صنعت مجالا عاما جديدا للحوار والنقاش السياسي<sup>(14)</sup>.

وقدمت دراسة (Friedland et al - 2006) تأكيداً على أهمية دور المدونات باعتبارها نمطا ضمن صحافة المواطن Citizen Journalism و التي تعنى بالتعبير عن عموم المواطنين العاديين من غير النخب وتسمح لهم بالمشاركة والتفاعل، و توصلت إلى أن هذا النمط الصحفي يمنح أولوية لتغطية الشأن العام والدفاع عن مصالح الرأي العام والعمل كمراقب بدرجة أكبر من وسائل الإعلام التقليدية، وأنها أكثر انخراطا في حياة وأنشطة مجتمعاتها<sup>(15)</sup>.

وبحثت دراسة (Bentley - 2006) في دوافع الإنخراط في أنشطة التدوين وغيرها من أنماط صحافة المواطنين، وأثبتت الدراسة وجود اهتمام بالشئون السياسية واتجاهات مبلورة نحو قضايا المجتمع تحرك وتحفز هؤلاء الناشطين من المدونين<sup>(16)</sup>.

وفارنت دراسة (Rederson - 2007) بين مدركات و دوافع التدوين لدى المدونين في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وخلصت إلى أن المدونين في كلا المجتمعين ينظرون الى التدوين كنشاط يمنح حالة من الرضا والإشباع الذاتي، وأن المدونين في الولايات المتحدة يدركونه باعتباره نشاطا إبداعيا وكشكل صحفي في حين يدركه مدونو المملكة المتحدة كمهارة تكنولوجية<sup>(17)</sup>.

وعالجت دراسة (Coleman- 2005) أنماط إستخدام وتوظيف السياسيين للمدونات وأهدافه، وأظهرت الدراسة قدرة لمدونات على منحهم مجالات تسمح بإجراء مناقشات وتفاعلات مباشرة يشارك فيها أكبر عدد من الجمهور المعنى للتعبير عن وجهات نظرهم تجاه مايقوم به السياسيون<sup>(18)</sup>.

في حين توصل (Keren - 2006) إلى نتائج مختلفة بشأن دور المدونات عامة وليست السياسية فقط في تنشيط الحراك السياسي في المجتمعات، وتوصل إلى أنها لم تعمل بالضرورة في هذا التوجه، فقد تضمنت مزيجا من خصائص المجال العام المتحدث عن الحريات مع قدر من الإنعزال والإنسحاب عن المشاركة العامة، ولاحظ وجود ميل عام غالب وصفه بالسلبية السياسية<sup>(19)</sup>.

وأجابت دراسة (Mckenna & Pole - 2004) عن سؤال بشأن مدى أهمية المدونات السياسية، و توصلت إلى أن المدونات تيسر وتدفع المشاركة السياسية من خلال ما تسمح به من مشاركات وماتطرحة من آراء<sup>(20)</sup>.

وتناولت دراسة (Huanl - 2007) خصائص مجال المدونات Blogosphere وخلصت إلى أنها تيسر على الأفراد التعبير عن المواقف وإظهار أصواتهم ومشاركة خبراتهم وأفكارهم، كما منحت الأفراد إحساسا بالانتماء لمجموعات من خلال ربط اهتمامات أعضاء الجماعة ببعضهم البعض وأنها تمثل حالة من التفاعلية الديناميكية لانتأثر بعناصر القرب الجغرافي واختلاف التوقيتات<sup>(21)</sup>.

وانتهت دراسة (Herring - 2008) عبر تحليل مضمون المدونات إلى أن سهولة المشاركة والدخول إلى مجال التدوين قلصت فروق الاستخدام فيما يتعلق بمتغيرات النوع والسن، وأن المدونات يمكنها هكذا تقليص الاختلافات التي كانت قائمة في مجال وسائل الإعلام التقليدية فيما يتعلق بالاستخدام والمشاركة<sup>(22)</sup>.

وأثبتت دراسة (Blanchard - 2005) أن درجة الإحساس بالمجتمع الذي يعيش فيه الفرد واستشعار معطياته تزيد مع المشاركة في المدونات وذلك من خلال مسح أجرى على عينة من 501 مبحوثا، كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط دال بين هذا النمط من الإدراك وبين المتغيرات الديموجرافية<sup>(23)</sup>.

وخلصت دراسة (Franko - 2005) إلى أن الإنترنت يمنح مجالا عاما جديدا في خصائصه وأكثر فعالية في إمكانياته، لكونه يتغلب على معوقات المجال العام التقليدي الذي تصنعه وسائل الإعلام السائدة، وأن جوهر الديمقراطية متمثلا في ضمان حق الناس في المشاركة لم ينحقق بصورة أمثل كما حدث مع مجيئ الإنترنت والوسائل الاتصالية الجديدة<sup>(24)</sup>.

وعالجت دراسة (Roth - 2008) تقييم الصحفيين ومدركاتهم بشأن المدونات والمجال العام الذي تصنعه المدونات السياسية و انتهت الدراسة الى أنهم يرونها باعتبارها مجالا عاما يمنح المواطنين فرصا للتعبير والنقاش، وأكدت غالبية مفردات العينة على أن المدونين على المدى الزمنى الطويل سيطوروا آليات مهنية أكثر احترافية في تغطية الأحداث، كما شخصوا العيوب الأكثر بروزا ممثلة في غلبة الطابع الشخصى عليها وغياب المعايير المهنية الصحفية والأخلاقية والميل لتقديم الشائعات<sup>(25)</sup>.

وحللت دراسة (Barton - 2005) خصائص دور المدونات في ترويج ودفع المناقشات الراشدة النقدية للقضايا والموضوعات من خلال ما تقوم به من دور حيوى في دعم وتعزيد المجال العام النقدى عبر ما تتسم به من سمات تتمثل في الإتاحة ويسر الإستخدام<sup>(26)</sup>.

ورصدت دراسة (Lori Et Al - 2007) مدى فعالية المدونات المتضمنة في الصحف، وخلصت إلى عدم قدرتها على زيادة مساحة النقاش العام حيث لم تنجح في جذب مشاركة وتعليقات الجمهور على ماتقدمه وأن 80% من هذه المدونات لم تتمكن من جلب تعليقات جماهيرية<sup>(27)</sup>.

وفيما يتعلق بطبيعة استخدام الجمهور للمدونات كأحد مصادر الأخبار خلصت الدراسة التى أجراها كل من (Hargove & Stempel - 2007) إلى أنه رغم زيادة مساحة تواجد المدونات داخل فضاء الإنترنت فإنها لم تصل بعد لأن تكون مصدرا رئيسا للأخبار وأنها لا تشكل بعد تهديدا للوظيفة الخبرية لوسائل الإعلام التقليدية<sup>(28)</sup>.



## دراسات المحور الثاني:

و تنوعت هذه الدراسات لتقدم توصيفا لخصائص المدونات وأجندة خطابها وطبيعة التفاعلية داخلها، وتقويم أدوارها الإعلامية، وفي هذا الصدد خلصت الدراسة التي أجراها كل من الباحثين (Trench & Quinn – 2003) إلى أن نمط إنتشار الأخبار وتقديمها عبر وسائل الإعلام الجديدة يتميز بتوجه إتصالي أفقى على عكس النمط الأحادي الرأسى الذى يتسم به أداء وسائل الإعلام التقليدية، وأن ذلك يمكن أن يقود إلى تعدد الخيارات المتاحة أمام الجمهور<sup>(29)</sup>.

كما توصلت دراسة كل من (Drezner and Farrell – 2004) فيما يخص علاقة المدونات بوسائل الإعلام التقليدية، إلى أن الصحف والقنوات والإذاعات تستخدم محتوى المدونات كأطر تفسيرية للأحداث ولدعم ماتقدمه هي ذاتها، نتيجة لقدرة المدونين على التقاط واكتشاف وتقديم بعض الأحداث، وثبت وجود 10 مدونات أكثر تأثيرا وحضورا مسنولة عن 54% من كل الإقتباسات الخاصة بالمدونات في وسائل الإعلام السائدة<sup>(30)</sup>.

وتوصلت دراسة (Singer – 2004) إلى أنه وفيما يخص ممارسات الصحفيين أصحاب المدونات خلال فترة الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2004 فإن هذه المدونات تنوعت في تعليقاتها السياسية وحملت أيضا آراء ذاتية، وإن مدونات الصحفيين كتاب الأعمدة ومادة الرأى تضمنت حجم آراء أكثر من مدونات المخبرين الصحفيين المعنيين بالتغطية الخبرية وأن كلاهما وظف اقتباسات وتضمينات من وسائل الإعلام السائدة<sup>(31)</sup>.

وسعت دراسة (Elliot – 2005) إلى معرفة أسباب ندرة عدد المدونات السياسيين من النساء ضمن أصحاب المدونات السياسية الأكثر شهرة والأعلى تصنيفا وأرجعتها الى أن مجال المدونات يتشابه كثيرا مع عالم وسائل الإعلام التقليدية حيث يتم تهميش وجود المرأة داخله فضلا عن قيام الرجال بالتفاعل بصورة أكبر مع المدونات السياسية الخاصة بالرجال قياسا بمدونات المرأة، كما يقل اهتمام المرأة بالتدوين عموما قياسا بالرجل<sup>(32)</sup>.

وتناولت دراسة (Mckenna - 2007) المدونات السياسية المعنية بالسياسات العامة والتي تركز على مجال موضوعي متخصص، وعبر تحليل محتوى لهذه المدونات أظهرت الدراسة أن المدونات تعمل على جذب الإنتباه لقضايا وتقديم تعليقات تتضمن خبرات ورؤى بشأنها، وتأطير للمناقشات، وأن هذه المدونات لاتعمل كمحفز على إنخراط القارئ في أنشطة وأدوار سياسية<sup>(33)</sup>.

وخلصت دراسة (Burroughs - 2007) والتي قامت بتحليل أنماط السرد السياسي داخل خطاب المدونات إلى توظيف المدونين أشكالاً مختلفة من السرد السياسي والإضطلاع بأدوار مختلفة من خلال هذه المدونات بالعمل كصحفيين وأحياناً كعناصر ترويج داخل الحملات السياسية<sup>(34)</sup>.

وتطرق دراسة (Schler et al - 2007) إلى تحليل مدى وجود سمات أسلوبية محددة لها ارتباطها الدال بمتغيرات كل من النوع والعمر في المدونات المكتوبة باللغة الإنجليزية، وقد أثبتت الدراسة وجود ارتباط دال احصائياً بين السمات الأسلوبية للتدوين وكل من النوع والعمر<sup>(35)</sup>.

كما قام كل من (Kelly & Etling - 2007) بدراسة حالة المدونات الإيرانية المنشورة باللغة الفارسية، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المدونات مثلت مجالا علما تواجدت فيه تعبيرات متنوعة تعبر عن مختلف الفعاليات والمرجعيات الفكرية المتواجدة في الساحة الإيرانية، وأنه على عكس المتوقع كانت ساحة منفتحة سياسيا وأكثر تنوعا بما يتنافى مع أفكار الباحثين المسبقة عنها وقياسا كذلك بوسائل الإعلام الإيرانية التقليدية<sup>(36)</sup>.

### دراسات المحور الثالث:

ويضم هذا المحور مجموعة الدراسات والمقالات البحثية التي تناولت المدونات المصرية والعربية، وتأتي في المقدمة هنا دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - 2008) والتي خلصت إلى التأثير الكبير للمدونات التي بلغ عددها وفق إحصاء الدراسة في إبريل 2008 حوالي (160) ألف مدونة منها 18,6% ذات طابع سياسي، وأن 67,8% منها تستخدم اللغة العربية في مقابل 20,8% تستخدم لغتين في التدوين، ونسبة 9,5% منها تستخدم اللغة الإنجليزية، كما خلصت إلى أن 6 شخصيات سياسية هم من ضمن أكثر عشرة شخصيات ورد ذكرهم في هذه المدونات<sup>(37)</sup>.

وقامت دراسة (Lynch - 2007) بتصنيف أنشطة التدوين وموضوعات المدونين العرب داخل عدة فئات منها الناشطين المنخرطين في حركات سياسية يستخدمون المدونات لتنسيق الأفعال ونشر المعلومات ورصد ونقد الممارسات السياسية، و فئة المتواصلين الذين يكتبون بالإنجليزية في الغالب ويخاطبون جمهوراً غريباً، ثم فئة مدوني المجال العام الذين يشاركون بعمق في مناقشة القضايا السياسية الداخلية<sup>(38)</sup>.

وقامت دراسة (Isherwood - 2007) بتصنيف سمات التدوين السياسي في مصر موضحاً أن الخصائص الديموجرافية للمدونين في مصر تتمثل في كونهم شباباً متعلماً لديه مستوى مرتفع من النشاط والفاعلية السياسية عن المتوسط العام السائد في المجتمع وأن فضاء المدونات في مصر يتمتع بحرية واسعة وأنه باستثناء عدد محدود جداً من المدونات لاتواجه المدونات في مصر عامة حظراً أو منعاً وأن المدونات السياسية لعبت دوراً في ربط النشطاء السياسيين المصريين في الداخل بالصحفيين الأجانب وبشبكات الخارج<sup>(39)</sup>.

وتوصلت دراسة (Radsh - 2008) إلى أن مجال المدونات في مصر استطاع أن يتحدى الدور المهني المميز للصحفيين بتقديم ساحات بث ونشر أمام المواطنين العاديين، كما أصبحت نوعاً من الإعلام البديل وغلب على المدونين كونهم نشطاء سياسيين<sup>(40)</sup>.

ورصدت دراسة (Ajemian - 2008) توظيف الإخوان المسلمين للمدونات خلال عام 2005 الملئ بالأحداث الانتخابية الرئاسية منها والبرلمانية وأحداث سياسية أخرى مختلفة وذلك عبر المدونات الخاصة بأفراد ينتمون للجماعة، بهدف يتمثل في تقديم نشاط ومضمون معارض<sup>(41)</sup>.

ورصدت دراسة (Weyman - 2007) خصائص التدوين الشخصي الاجتماعي في مصر عبر عدد من المدونات التي خلص إلى أنها عبرت في مضمونها عن تحد للقيم الاجتماعية السائدة من قبل شباب ينتمون للطبقة الوسطى المعومة، وأن هذه الطبقة المعومة البازغة كما يصفها تستخدم المدونات لإيجاد مجتمع أقل تحكما وسلطوية في مجال القيم والعادات الاجتماعية<sup>(42)</sup>.

واستخلصت دراسة (Otterman - 2007) سمات مضمون المدونات النسائية المصرية ووصفتها بأنها تتنوع ما بين المعنى بالحياة الشخصية وما بين المعنى بالشئون السياسية، وأن المدونات مثلهم مثل المدونين الذكور ينتمون إلى شرائح الطبقة الوسطى وغالبيتهم أقل من 30 عاما وأنه يتم من خلالها المشاركة في وجهات النظر والتعبئة بشأن قضايا اجتماعية مثل التحرش بالنساء<sup>(43)</sup>.

## ملاحظات على الدراسات السابقة:

يلاحظ أنه وبينما تنوعت الدراسات الغربية لظاهرة المدونات لترصد أنماط حضورها في المجتمع سواء عبر ماثوديه من مساهمات في بناء مجال عام يتجاوز أفق المجال العام بشكله التقليدي الذي تشكل وسائل الإعلام السائدة، راصدة كيف وسعت وغيرت المدونات من خصائص وفعالية المجال العام الجديد بزيادة مساحات التعبير أمام مختلف قطاعات الجمهور عبر تيسير الإثاحة سواء لإنشاء المدونات أو المشاركة في التعليق على ماثوهره، ومنحت الفرصة لتفاعلية غير مسبوقه في مجال مناقشة القضايا والآراء تساعد على زيادة إنخراط الأفراد في التفاعل مع الشأن العام، وأن الأمر لايقف عند حدود القضايا السياسية بل يأخذ مسارات أبعد تتصل بقضايا اجتماعية واقتصادية مهمة، و قدمت الدراسات عدد من المؤشرات بشأن طبيعة دور هذا المجال العام في إدارة نقاش مجتمعي، وخلصت العديد من هذه الدراسات إلى أهمية دراسة المدونات باعتبارها تعبيرات اجتماعية جديدة تنخرط فيها في الغالب أجيال شابة، وهو الأمر الذي يتطلب توافقا مع معدلات نموها و استخدامها من قبل الجمهور و التصدى لها بدراسات متعمقة.

وبينما وقفت الدراسات العربية عن حدود وصف الظاهرة من خلال التعبير التاريخي عن نشأة المدونات المصرية والخصائص الكمية لانتشار الظاهرة في الفضاء المصري، فقد سعى باحثون أجانب الى تناول ربما أعمق نسبيا لظاهرة المدونات في مصر سعيا وراء اكتشاف المرجعيات الفكرية التي تحكم حركتها، والتركيز على خصائص التعبيرات السياسية والاجتماعية التي تحملها وتروج لها، كما قامت بمحاولة لفهمها كتعبير عن قيم سياسية واجتماعية لشباب ناشط ينتمي لشرائح الطبقة الوسطى في مصر.

ونحن إذ نستفيد من كل هذا التراكم المعرفي ونتائج هذه الدراسات في بلورة مشكلة الدراسة وأهدافها، فإننا أيضا نستخلص منها مايجعلنا نسعى هنا لنقدم جهدا بحثيا ينبجو من الإستغراق في مجال الإكتفاء بتعريف ووصف ظاهرة المدونات وأهدافها كمنحى نظري أولى، أو الوقوف عند حدود الوصف الكمي لأغراض التوثيق لحالة التدوين في مصر كما فعلت الدراسات العربية، وفي

الوقت ذاته الذى نعتد على جهد علمى موضوعى يتمثل فى تطبيق منهجيات وأدوات تحليل توفر بعدا موضوعيا فى التحليل واستخلاص المؤشرات التحليلية ينبو من ذاتية التحليل والتفسير الذى استغرقت فيه الدراسات الأجنبية التى تصدت لدراسة المدونات المصرية والعربية، حيث وقفت عند حدود تقديم قراءة ذاتية لبعض التدوينات واستخلاص مؤشرات عامة، وغلب عليها الوصف وغياب تطبيق أدوات بحثية فى تحليل الظاهرة، وهكذا فقد توافرت مؤشرات تؤكد اتساع مساحة دور المدونات كمجال عام يطرح ويناقش قضايا الشئون العامة فى مصر بما يقتضيه ذلك من رصد أشمل وتحليل أعمق تحاول هذه الدراسة أن تقوم به.



## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة نحو تحقيق هدف مركزي يرتبط بمشكلة الدراسة ويرشد عمليات جمع البيانات واستخلاص المؤشرات التحليلية، ويتفرع عنه مجموعة من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي:

1/ مدى قيام مدونتي الدراسة (الوعى المصري - نورا يونس) بأداء مجموعة الأدوار الخاصة بتشكيل مجال عام تطرح فيه التعبيرات السياسية والاجتماعية لقضايا وموضوعات الشئون العامة وفقا لأدوار وتعريفات المجال العام الجديد المتأسس على الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة، وما أبرز الخصائص النوعية لهذا المجال العام وتطبيقاتها في مجال الأداء الإعلامى لمدونتي الدراسة. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية متكاملة كما يلي:

- التعرف على أجندة القضايا المركزية التى تطرحها مدونتا الدراسة للتعرف على مراكز اهتماماتهما في مجال معالجة وتقديم مختلف الشئون العامة ودلالات ذلك.
- التعرف على أجندة القضايا الثانوية التى تتضمنها كل قضية مركزية ودلالاتها في التعبير عن اهتمامات مدونتي الدراسة.
- تحليل خطاب مدونتي الدراسة المعنى بتقديم هذه القضايا من حيث نوع الأطروحات المستخدمة في التعبير عن المواقف والحجج الداعمة لهذه الأطروحات.
- رصد اتجاهات خطاب مدونتي الدراسة في التعامل مع هذه القضايا المختلفة، ودلالات هذه التوجهات في شرح علاقة الخطاب بالواقع السياسى والاجتماعى الذى يتعامل معه وينطلق منه.
- رصد نوع مصادر المعلومات التى يوظفها خطاب المدونتين في مجال تقديم وطرح القضايا المتعلقة بالشئون العامة ودلالة استخدام هذه المصادر.

- رصد نوع وسمات الفاعلين المركزيين الذين ينسب لهم خطاب مدونتي الدراسة أدوارا وصفات مختلفة ودلالة ذلك.
- رصد نوع الروابط الخاصة بمواقع الصحف ووسائل الإعلام المختلفة التي يتضمنها خطاب مدونتي الدراسة ودلالة تضمين هذه الروابط.
- التعرف على اتجاهات النقاش التي يصنعها مجال المدونتين عبر مداخلات القراء بشأن القضايا المتعلقة بالشئون العامة ودلالات ذلك.
- تحليل طبيعة العلاقة بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب المدونتين واتجاهات الخطاب إزاء هذه القضايا ومواقف السلطة التنفيذية.
- تحليل طبيعة علاقة سمات الفاعلين داخل خطاب المدونتين وبين نوع مصادر المعلومات التي يوظفها الخطاب في مجال وصف هؤلاء الفاعلين.

### تساؤلات الدراسة وفروضها:

نظرا للطابع الاستكشافي لهذه الدراسة فإنها توظف عددا من التساؤلات التي تسعى للإحاطة بجوانب أداء مدونتي الدراسة كمجال عام، حيث تمثل التساؤلات هنا نطاقا إجرائيا يرشد عملية جمع البيانات من منطلق تعبيره عن عناصر المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وما يقتضيه منطق تحليل الخطاب وأدواته البحثية من أنماط تحليلية ذات منحنى كيفى يدخل فيه عنصر التكميم كمؤشرات دالة، بينما تمثل الفروض وعملية تحقيقها مجالا لرصد وتحليل علاقات الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة التي تتسم بالطابع الكمي القابل للتعامل الإحصائي معه للكشف عن مدى وجود ارتباط أو إستقلال بين بعض المتغيرات داخل الظاهرة ودلالات ذلك:

### أولا: تساؤلات الدراسة:

- 1/ ما خصائص أجندة القضايا المركزية والقضايا الثانوية الخاصة بالشئون العامة التي عبرت عنها الأطروحات المقدمة في المدونتين طوال فترة الدراسة؟
- 2/ ما اتجاهات معالجة وتقديم خطاب المدونتين لمختلف هذه القضايا كما عبرت عنه الأطروحات والحجج المقدمة طوال فترة الدراسة؟
- 3/ ما نوع القوى الفاعلة المركزية التي نسب خطاب مدونتي الدراسة لها أدوارا وصفات محددة شكلت تصوراتته بشأنها؟
- 4/ ما خصائص أجندة القضايا الثانوية التي تضمنتها كل من القضايا المركزية داخل خطاب المدونتين من حيث أولويات طرحها و توجهاتها؟
- 5/ ما طبيعة مصادر المعلومات التي وظفها الخطاب في تقديمه وطرحه لقضايا الشئون العامة وما دلالات توظيفها؟

6/ ما نوع الروابط الخاصة بمواقع الصحف والجهات المختلفة المتضمنة داخل خطاب مدونتي الدراسة في تقديم قضايا الشئون العامة وما دلالات ذلك؟

7/ ما خصائص النقاش الدائر حول مختلف قضايا الشئون العامة في المجال العام لمدونتي الدراسة والتي شارك القراء فيه بالتعليق والمعلومات ومختلف أنواع المدخلات وما دلالات كل ذلك؟

#### ثانيا: فروض الدراسة:

1/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتي الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السلطة التنفيذية.

2/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع روابط المواقع المختلفة الموظفة داخل خطاب مدونتي الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السلطة التنفيذية.

3/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين معدل مشاركة الجمهور بالتعليق على التدوينات وبين نوع قضايا الشئون العامة التي تعرضها وتناقشها المدونتان.

4/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتي الدراسة وبين سمات الفاعلين داخل خطاب المدونتين.

5/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع الفاعلين الحاضرين داخل خطاب المدونتين وبين اتجاهات الخطاب بشأنهم.

## الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمد الباحث على عدد من المناهج تتناسب مع احتياجات عملية جمع البيانات واستخلاص النتائج للاجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق فروضها، حيث وظف الباحث منهج المسح من أجل ايجاد اطار منظم يمكن من خلاله تحديد العينات وجمع البيانات الخاصة بالدراسة في الاطارين الموضوعي والزمني للدراسة.

## أدوات تحليل خطاب المدونات:

انطلاقا مما أكدته الدراسات من أن المدونات تشكل بيئة خصبة لتحليل الخطاب بسبب طبيعتها الحوارية التي تتأق من خصائص التعليقات التي تدفع وتطور الحوار<sup>(44)</sup>.

إنطلاقا من توظيف الباحث لأدوات التحليل الكيفي للخطاب فقد اعتمد على أداتي التحليل المعنيتين باستكشاف دلالات محتوى الخطاب الصحفي، عبر التركيز على تحليل لغة الخطاب ووحداته في سياق تناصه مع خطابات أخرى موازية، وفي ضوء علاقته بالواقع الاجتماعي الذي ينطلق منه ويعبر عنه.

## 1/ أداة مسار البرهنة:

وهي تسمح عبر تطبيقها باستخراج وتصنيف أطروحات الخطاب في اطار فئات التحليل الخاصة بالظاهرة المدروسة مع رصد عملية تقديم الحجج الدالة على صحة الطرح سواء في أطروحات المدونين أو في أطروحات جمهور المعلقين على مدونتي الدراسة.

## 2/ أداة تحليل القوى الفاعلة:

وقد ظفها الباحث هنا لاستخلاص نوع تقييم المدونتين للفاعلين المختلفين الذين ينسبون لهم أدوارا وصفات داخل الأطروحات سواء سلبا أو إيجابا.

### عينات الدراسة:

#### أولا: عينة مدونات الدراسة:

توافقا مع موضوع الدراسة الذي يعنى برصد خصائص المجال العام للتعبيرات السياسية والإجتماعية لخطاب المدونات، فقد كان من الضروري أن يقوم الباحث بعملية حصر دقيق وشامل للمدونات الأكثر اهتماما بقضايا الشئون العامة، وكذلك الأكثر حضورا لدى جمهور المدونات، والأكثر تضمينا واستخداما داخل مختلف وسائل الإعلام السائدة، وقد قام الباحث بعدد من الإجراءات في هذا الصدد على النحو التالي:

1/ رصد المدونات التي يتم الإستعانة بها أو الإعتماد على محتواها داخل وسائل الإعلام وذلك عبر متابعه للصحف القومية والخاصة والحزبية في.

2/ سؤال بعض الصحفيين وبعض معدى برامج التلفزيون عن المدونات الأكثر حضورا وتوظيفا واعتمادا عليها ومتابعة لها وتوظيفها لها في ممارساتهم الإعلامية.

3/ متابعة أهم المدونات التي يتكرر وجودها داخل معظم المدونات المصرية المطروحة على فضاء الإنترنت باعتبارها مدونات مؤثرة وقائدة.



وكذلك وظف الباحث معيارا موضوعيا يمثل مؤشرات تعارف عليها الباحثون في دراسة ظاهرة المدونات، وعبرت عنها تطبيقات بحثية متنوعة وتتمثل تحديدا في مؤشرين محددين هما "معدلات اقبال الجمهور على المدونة وتفاعلهم معها بالتعليق و الردود والتغذية بالمشغول، وكذلك معدلات اقتباس روابطها داخل كل من وسائل الإعلام المختلفة وداخل المواقع والمدونات الأخرى"<sup>(45)</sup>.

وهكذا ووفقا لهذه المؤشرات والمعايير تم رصد واستطلاع عشرات المدونات التي تضمها ساحات ومجموعات التدوين المصري المختلفة والتي تتضمن أغلب وأشهر المدونات المصرية، وخلص الباحث إلى عدد كبير من المدونات، وقد ارتأى أن يختار من بينها إستنادا إلى مؤشرات طرحتها دراسات تناولت ظاهرة المدونات عبر تطبيق معايير إضافية، جاءت على النحو التالي:

- أن يكون هناك اهتمام واضح وتفصيلي بقضايا الشئون العامة ويكون هذا الإهتمام قد تم التعبير عنه من خلال معالجات مكثفة ومتنوعة.
- أن يكون للمدونة وجود في المجال العام للإنترنت فترة زمنية تزيد عن عام كامل وهو ما يتيح بلورة خطاب واضح المعالم بشأن ما تناوله من أحداث.
- أن تعكس تباينا في مجالات اهتمامها والقضايا التي تعنى بتناولها.
- أن يكون هناك جمهور يتابعها وفقا لمؤشرات تتعلق بمعدل التردد على المدونات كمعيار لكثافة الحضور الجماهيري النسبي.
- كذلك يكون من المهم أن تتناول المدونة قضايا وموضوعات جدلية وتفسح المجال للنشر والتعليق فيما يتعلق بما تناوله وتطرحة من قضايا و بما يتقاطع بالموافقة والدعم أو المعارضة مع ماطرحة.
- أن تبعد المدونة عن حيز عرض مجرد للتجارب ذاتية و تتضمن أبعادا أكثر اتساعا ورحابة لتقدم معالجات لقضايا تخص قطاعات أوسع وشرائح أكبر من الجمهور.

وقد خلص الباحث إلى خمس مدونات متنوعة تعكس هذه المؤشرات، منها مدونة الوعي المصري، ومدونة نورا يونس، ومدونة علاء ومنال، ومدونة جبهة التمهيس الشعبية، ومدونة أنا إخوان.

وقد رأى الباحث أن يتجنب المدونات التي تتخذ مرجعية أيديولوجية واضحة ومحددة نظراً لما أظهرته المؤشرات الإستطلاعية من كونها ذات توجه أحادي يعبر عن موقف المدون وتحيزاته والتيار الذي ينتمى إليه وتكون في الغالب مغلقة عليه وعلى أنصار هذا التوجه، وهكذا تم الإستقرار على مدونتي الوعي المصري لوائل عباس، ومدونة نورا يونس للمدونة نورا يونس لتعكسها معاً خصائص المجال العام الذي يسعى الباحث لتحليله.

و فيما يتعلق بمدونة وائل عباس "الوعي المصري" يرى بعض الباحثين أنه وخلال عام 2005 اتسع مجال المدونات المصرية ودخل وائل عباس عبر مدونته "الوعي المصري" لتغطي الأنشطة والفعاليات السياسية التي اتسعت في مصر في تلك الفترة تزامناً مع مجريات سياسية واتسع نطاق المدونات ليتضمن أبعاداً وموضوعات مختلفة<sup>(46)</sup>.

وفيما يخص مدونة نورا يونس يرى باحثون أنها "من المدونات التي تكتبها المرأة و تتنوع ما بين الذاق والسياسي. ومدونة نورا يونس أشهر مدونة مصرية لفتاة نشطة في حركة كفايه الاحتجاجية"<sup>(47)</sup>.

#### عينة الفترة الزمنية للدراسة:

تمتد عينة الدراسة طوال الفترة من أكتوبر 2007 وحتى نهاية أكتوبر 2008، وهي فترة بحثية معاصرة تتيح للباحث الوقوف على طبيعة المجال العام الذي أسست له مدونتي الدراسة فيما يتعلق بشئون عامة معاصرة وحديثة، فضلاً عما أثبتته الدراسة الإستطلاعية بأن هذه الفترة كانت مليئة بالأحداث والفعاليات السياسية والإجتماعية والتي عبرت عن معدل نشاط سياسي واجتماعي

مرتفع الوتيرة في الشارع المصري تجاوزت معها مدونتا الدراسة بالرصد والتحليل وبناء مجال عام دار فيه نقاش موسع شارك فيه الجمهور، كأحداث الإضرابات المختلفة ومنها أحداث 6 إبريل وما شهده الشارع من احتجاجات سياسية وعملية وخاصة بالموظفين، فضلا عن إنتخابات المحليات وكذلك أحداث التحرش الجنسي، وحصار غزة وإختراق الجدار الحدودي المصري مع غزة من قبل حركة حماس، مما جعلها فترة ثرية بأحداثها وتفاعلاتها.

#### اجراءات صدق وثبات التحليل:

وعبر عملية تعريف دقيق لحدود فئات التحليل والتي تم ضبطها عبر مختلف مراحل البحث يتحقق لفئات التحليل صدقها الموضوعي حيث أنها في إطار عملية تحليل الخطاب لا تكون مجرد فئات مستخلصة من تحليل عينة مضمون محدودة كما هو الحال في مجال أداة تحليل المضمون، حيث أن تكوين فئات المضمون في سياق التحليل الكيفي تعبر عن تطور مراحل البحث وما يتزامن معها من تطور في مجال تعريف الفئات واستكمالها.

وقد أجرى الباحث اختبار الثبات للأطروحات وتصنيفها وفق فئات القضايا المختلفة المركزية والفرعية كما تضمنتها المدونات وكما استخلصتها أدوات تحليل الخطاب.

وتم استخراج (80) أطروحة وتوزيعها تحت فئات التحليل الرئيسية والفرعية، وتم هذا الاختبار على مستويين، قام الباحث بعد مضي فترة شهر من إجراء عمليتي استخراج وتصنيف الأطروحات بتحليل ذات التدوينات واستخراج وتصنيف الأطروحات وجاءت نسبة الثبات بين التحليلين (95%)، و تم اجراء اختبار ثبات بين تحليل أجراه البحث وتحليل قام به زميل آخر وبلغت نسبة ثبات التحليل (92,5%)، وبما يؤكد نسبة الثبات العالية لعملية تحليل وتصنيف الأطروحات داخل فئات التحليل يعبر عنها متوسط ثبات نسبته مرتفعه تعبر عن دقة مؤشرات التحليل (93,8%).

## التحليل الإحصائي للبيانات:

وظف الباحث مستويين من العمليات الإحصائية، الأول يختص بالإحصاء الوصفي يرصد ويصنف فئات القضايا الرئيسية والأخرى الفرعية التي شكلت أجندة قضايا خطاب مدونتي الدراسة، ثم أجرى الباحث اختبار (كا<sup>2</sup>) Chi Squar لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة، ويتم قبول فرض وجود ارتباط عند مستوى معنوية (0,05) فأقل.

## الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الإطار النظري الخاص بتعريفات خصائص وعناصر وأدوار المجال العام (Public Sphere) والتي قدم فروضها الأساسية<sup>(48)</sup> Habermas، و تابع وعدد من الباحثين تصوير عناصرها ومدخلاتها المعرفية، إرتباطا بتنوع وامتداد خصائص المجال العام بفعل تأثير شبكة الإنترنت وما نجم عنها من ظهور مجال عام جديد يتأسس على شبكة الإنترنت Networked Public Sphere، وحيث يمثل مجال المدونات (Blogosphere) مكونا رئيسيا داخل هذا المجال العام الجديد.

وتقوم نظرية المجال العام في بنيتها الجديدة على محاولة فهم حدود الدور الذي تقوم به في وسائل الإعلام الجديدة في إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن لرأى العام النشط، و بحيث تكون إطارا نظريا متكاملا يمكنه أن يوضح حدود الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في المدونات والمنتديات ومجموعات النقاش في إدارة وتوجيه النقاش السياسي والاجتماعي في المجتمع من أجل تعزيز المشاركة العامة وترشيد مدخلات صناعة القرار وصولا الى دعم كفاءة الفعل الديمقراطي في المجتمعات عبر بلورة رأى عام يحظى بأولويات تحظى باتفاق جماهيري وتمنح الشرعية للعمليات السياسية المختلفة.

ويرى Habermas أن المجال العام يتشكل ويتكون من خلال إتاحة ساحات ومنتديات للنقاش في القضايا السياسية تعنى وتعمل على إعادة تنظيم و بلورة الآراء المعروضة بشأن القضايا وترشيحها وفق جدارتها ووفق ماتحظى به من إهتمام عام من قبل المشاركين في النقاش.

ويحدد (Habermas - 1997) ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام أو ثلاثة مظاهر تميزه وتميز وسائله التعبيرية أولها أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع، وثانيا أن يساوى مواقع وأدوار الأصراف المشاركة فيه وبغض النظر عن أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، وثالثا أن تكون أى قضية قابلة لأن تكون موضع نقاش<sup>(49)</sup>.

ويقسم هيرماس النظام المجتمعى الى ثلاثة أنظمة فرعية، النظام السياسى ثم أنظمة وظيفية أخرى كاللعليم والصحة والخدمات، وأخيرا المجتمع المدنى، ويعمل المجال العام هنا على ربط وتوثيق حالة التفاعل بين هذه الأنظمة، هذا المجال العام الذى يتمتع بالإستقلال يكون قادرا على إدارة النقاش وترشيح الآراء المقدمة وتنقيحها وبلورتها لتكون فى النهاية ليست مجرد آراء مطروحة بل آراء لها أولوية وتقدير وتعبر عن حالة النقاش العام التى دارت من خلاله.

هذه الآراء المهمة تتمتع بدورها بقوة يسميها Communication Power تختلف عن القوة التى يتمتع بها النظام السياسى فى المجتمع إذ إنها وليدة المجال العام كتعبير مستقل عن الرأى العام وتفاعلاته إزاء الشئون العامة، وهو الذى يمنح الشرعيه للنظام السياسى ذاته، حيث يعتمد الأخير على مخرجات المجال العام لإدانة هذه الشرعية عبر التعبير عن هذه الآراء المقدرة التى هى نابعة من جدل وحوار داخل هذا الرأى العام.

ويرى هيرماس أنه رغم إرتباط المجال العام المتشكل عبر الوسائط الإعلامية بالأنظمة المجتمعية الثلاث فإن إستقلاله والمعايير المهنية التى تحكم نمط عمله تمنحه تلك القدرة و ذلك التأثير، والفكرة الأساسية عند هيرماس أن إستقلالية أدوار لأفراد هى المحدد الرئيسى لمدى فعالية المجال العام وهو مايجعل المدونات مجالا خصبا للدراسة كمجال عام من واقع ماتتيحه من إمكانيات للمشاركة والحوار أمام فئات مختلفة، من واقع اهتمامها بإبراز القضايا وتطوير نقاشات حولها، فضلا عن معدل أعلى

من التفاعلية غير متاح تاريخيا في وسائل الإعلام التقليدية، وهو ما يعنى أن شروط عمل هذه الوسائل الجديدة تحقق مفهوم وأدوار المجال العام بصورة أمثل.

و أدى تطور مفهوم المجال العام بعد الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية، و ما ارتبط به من دخول وسائل الإعلام الجديدة إلى تحول في طبيعة هذا المجال العام ليكون أكثر مرونة اتصالية واستجابه لاحتياجات المشاركين، حيث وسع من قدرة المجتمع المدني على المشاركة والتفاعل، كما أنه وسع من نطاق المجال العام ذاته لينشأ مجال عام يتأسس على شبكة الإنترنت Networked public sphere.

هذا الأمر أحدث تغييرا وتطورا لأحد العناصر المهمة في نظرية هيرماس والمتعلقة بما يسمى الردود الاتصالية أو رجع الصدى المجتمعي حيث أتاحت وسائل الإعلام الجديدة مزيدا من القدرات الاتصالية والتفاعلية بين مختلف عناصر المنظومة المجتمعية وأنظمتها الفرعية، من خلال ما أتاحته للأفراد والجماعات والقوى من قدرات للمشاركة والتفاعل غير مسبقة في تاريخ النظام الاتصالي.

وقدم (Friedland Et Al - 2006) تطورا لأراء هيرماس وتطبيقات لها فيما يتعلق بوسائل الإعلام الجديدة وبروزها وماحدث من تعقد في طبيعة الأنظمة المجتمعية القائمة، بالتركيز على فكرة وتطبيقات المجال العام الجديد ذي المواصفات الأكثر مرونة وتفاعلية والمتأسس على الشبكات Networked Public Sphere، حيث أصبحت الشبكات هى التى تلعب دورا في ربط المجالات الخاصة للأفراد بمجالات عامة متعددة كما أنها تلعب دورا مؤثرا وحيويا في تشكيل وبلورة تدفقات الراى العام، هذه الشبكات تدعم وتشجع اتساع قاعدة إنتاج الرؤى من خلال الجمهور و الأفراد وتسير في اتجاه إحداث مزيد من التداخل والتفاعل فضلا عن سرعة أداء كل هذه المهام، متغلبة على قيود المجال العام التقليدى الذى لم يكن منفتحا بصورة كافية لمشاركات الجميع نتيجة قيود متعلقة ببنية الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التقليدية، و هكذا أيضا يتولد عبر النقاش العام بلورة لتوافقات يتم التعبير عنها عبر قوة اتصالية اقناعية يعتمد عليها النظام السياسى ليحظى بشرعية<sup>(50)</sup>.



وفي هذا السياق يرى (Benkler - 2006) أن هذا النمط من توظيف وسائل الإعلام الجديدة "يتيح الفرص لعدد كبير من الناشطين والفاعلين في المشاركة في إنتاج الخطاب العام وأن يؤدوا دورهم بالمشاركة في الساحات السياسية بدلا من الأدوار المعتادة و التي تتمحور حول القيام بالتصويت الانتخابي من حين لآخر للتعبير عن تفضيلاتهم"<sup>(51)</sup>.

هكذا تمثل المدونات Blogosphere مجالا عاما أكثر رحابة للمشاركة الديمقراطية، وذلك من خلال تقليل قيود النشر والبيث أمام الأفراد والقوى التي تحول موانع متنوعة دون التعبير عنها داخل وسائل المجال العام التقليدية، كما أنها تلعب دورا في تجسير الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون في مجال نشر الأفكار والتخاطب مع الرأي العام، انطلاقا من كونها قد وسعت من نطاق مجالات التعبير أمام قطاعات جماهيرية أوسع.

ويرى (Dilip - 2008) أن المدونات نشطت المجال العام من خلال دعم التفاعلية حين لبت احتياجات أفراد متنوعين لوسائل تعبيرية مستقلة، وعبرت عن إتساع قاعدة الناشطين والفاعلين ويسرت أمام قطاعات أكبر وأكبر من الجمهور الإنخراط في مناقشة قضايا وأحداث الشأن العام<sup>(52)</sup>.

وفي هذا السياق يرى الباحثون أن المدونات أعادت تنشيط المجال السياسي ودعم مشاركة المواطنين نتيجة كونها تنمو بمعدلات مؤثرة وتتيح قدرات تفاعلية عبر الروابط والنصوص الفائقة والإحالات لمختلف المصادر، كما وجد الباحثون أن المدونات السياسية ترتبط ببعضها بصورة مكثفة تعيد دمج مجموعات منفصلة متنوعة التوجهات في سياق أوسع مما يجعل منها مجالا عاما، ولذلك "فهى من خلال مواصفات هيكلية في بنيتها تكون مجالا عاما مثاليا من حيث سهولة التصميم وانتشار برامجها، ومع محدودية التكلفة وسهولة التشغيل وتضمن التعليقات والروابط وملفات الصوت والفيديو والنصوص وكل ذلك يتم في دقائق معدودة كما أنها تمنح فرصا متساوية في التواجد والمشاركة وتتسع لتشمل الجميع"<sup>(53)</sup>.

## نتائج الدراسة:

يكشف الجدول التالي (جدول رقم 1) عن أجندة القضايا الرئيسية التي تم تصنيف الأطروحات التي قدمتها مدونتا الدراسة بشأنها والتي حظت بتعليقات ونقاش وتبادل للأراء حولها، بحيث شكلت أجندة المجال العام الذي أسست له مدونتا الدراسة، ويمكن استخلاص عدد من المؤشرات التحليلية، وذلك على النحو التالي:

1/ تضمنت أجندة القضايا الرئيسية التي طرحتها مدونتا الدراسة حيزا متنوعا يؤكد أن كلا المدونتين مثلتا مجالا عاما يعنى بمختلف قضايا الشئون العامة، وأكدت على محدودية العنصر الذائق المتعلق بهيمنة شئون شخصية تتمحور حول اهتمامات خاصة بالمدون، حيث اتضح من نوع القضايا والموضوعات التي طرحتها المدونتان وأولتهما اهتمامهما أن هذه القضايا كانت تواكب مختلف الأحداث والقضايا المثارة في الواقع بالرصد والعرض وإدارة النقاش وطرح المواقف، والسعى نحو بورة توجهات محددة والحث على القيام بسلوكيات.

وهكذا تنوعت أجندة القضايا المطروحة لتتضمن وكما يوضح الجدول قضايا سياسية، وقضايا تتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين، وقضايا خاصة بحرية الرأي والتعبير في مختلف وسائل الإعلام سواء التقليدية The Mainstream Media أو عبر وسائل الإعلام الجديدة The New Media الخاصة بالمدونات والمنتديات وغيرها.

جدول رقم (1) يوضح أعداد والنسب المئوية للقضايا الرئيسية التي تمحورت حولها الأطروحات التي قدمتها وناقشتها مدونتنا الدراسة

نوع القضايا	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
القضايا السياسية	289	26,7
قضايا الحقوق المدنية للمواطنين	235	21,6
قضايا حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة	229	21,1
قضايا الشئون الخرجية	174	16,1
القضايا الاقتصادية	89	8,3
القضايا الاجتماعية	29	2,7
قضايا أخرى متنوعة	38	3,5
المجموع	1083	100

وامتد الإهتمام ليشمل قضايا خارجية غير منفصلة عن الإهتمامات الداخلية، تتعلق بكيف تؤثر إدارة مصر لعلاقاتها العربية على أوضاع العمالة المصرية بالخارج، ثم يمتد لمتابعة أحداث غزة بمختلف تداعياتها وإدارة نقاش حول الدور المصرى هناك و تقييمه ورصد علاقته بمختلف القوى والفصائل الفلسطينية.

كما تضمنت الأجندة قضايا اقتصادية تطرح وتناقش بطالة الشباب وأحوال الفقراء في مصر وكذلك الاحتكارات الاقتصادية وغيرها.

وامتد نطاق تغطية مدونتي الدراسة إلى ساحة القضايا الاجتماعية لتبادر بطرح ومناقشة قضية التحرش بالمرأة، وتساهم في توثيق ممارساتها وعرضها على الرأي العام وإثارة نقاش مجتمعي موسع عن التحرش وكيفية التصدي له منبهة إلى مخاطره ومحدرة من أثره على الصورة القومية وعلى شعور المواطنين بالأمان في الشارع المصرى، وهو ماساهم في إثارة وعى مجتمعي به وجذب اهتمام وسائل

الإعلام والهيئات المختلفة لمتابعة الحدث، كما عرضت وناقشت قضية التطرف الديني والإرهاب لتقدم إدانة للظاهرتين.

وتضمنت المدونتان اهتمامات أخرى متنوعة تتابع حركة التدوين في الداخل والخارج، ولايخلو الأمر من أطروحات فنية وأدبية محدودة الحضور.

كل هذه التعبيرات مثلت حالة اهتمام موسع بالشأن العام عبر المدونتين وعبر مشاركات القراء، وهكذا عملت المدونتان كمجال عام فعلى يعنى بالمتابعة والطرح وإدارة للنقاش وتيسير التفاعلية، ثم السعى نحو بلورة آراء إزاء قضايا الشؤون العامة المختلفة.

2/ شكلت القضايا السياسية مركز الاهتمام الأول في المجال العام للمدونات، وهو أمر ارتبط بطبيعة الفترة الزمنية للدراسة والممتدة خلال عام من أكتوبر 2007 وحتى نهاية أكتوبر 2008، والتي شهدت فعاليات سياسية متنوعة، وعدد من التظاهرات والإضرابات والنقاش السياسي، الذي انخرط فيه المدونون وفتحوا صفحات مدوناتهم لطرح قضايا ذات صلة وتقديم تعبيرات بشأنها.

كما أن هذا العدد الكبير من الأطروحات الذي تم رصده وتحليله (1083) يدل على حجم تفاعل القراء مع الأطروحات المقدمة، بالموافقة أو بالتعارض فضلا عن تطوير الحوارات، وهو أمر يدل على كون القضايا السياسية تحتل أولوية في مجال المدونات المعنية بالشؤون العامة والأحداث الجارية في مصر، كما تحمل مؤشرات عن أولويات اهتمام الشباب من المدونين ومن جمهور القراء، وهو أمر ربما يكون مرجعه أن الشباب المنخرط بالتعليق يكون في الغالب من الشريحة الشبابية المتفاعلة مع الشأن السياسي والمشاركة في أحداثه وأنشطته، أو من الناشطين السياسيين عبر الإنترنت، وهو أمر ارتبط بما أحدثته الإنترنت من توفير مدخلات للتفاعل لدى قطاعات الشباب للإشتباك مع القضايا والأحداث بالتعليق، وربما ابتعادا وتجنباً للإنخراط في أنشطة فعلية في الواقع ربما لايرغب هؤلاء الشباب أو لا يحبون القيام بها تجنباً لمشكلات يتوقعونها، فيكون المجال العام الذي ينشأ عبر المدونات بديلا مناسباً وأقل تكلفة اجتماعية مما ييسر من التفاعل وطرح الآراء ويوسع من حيز الإنخراط في مناقشة والتعليق على الشأن السياسي.

3/ ويتضح من قراءة الجدول السابق أن مدونتي الدراسة عملتا كسجل توثيقي لما يحدث من بعض الانتهاكات لحقوق بعض المواطنين وصنعتا مجالا عاما يوسع من دائرة عرض وتناول قضايا الحقوق المدنية، سواء من خلال طرح قضايا التعذيب والعنف البدني أو الاعتقالات أو المطاردات التي تنال بعض الناشطين السياسيين، وهنا وسعت المدونات من ساحة المجال العام وأشركت المواطنين في إمداد المدونين بقطاعات فيلمية موثقة عن تعسف في استخدام السلطة تجاه بعض المواطنين، أو عن بعض إعتداءات يخضع لها بعض أفراد الجمهور داخل أقسام الشرطة مثل قضية عماد الكبير التي قدمتها مدونة الوعي المصري مثلا وحالة الفتاة التي أعتدت على أحد الأشخاص بالعصا الكهربائية ثم هددته مدعية بنفوذ والدها، أو لتقديم بلاغ للمسؤولين عن حالات عنف وتعذيب مجهولة الطرفين ثم تطلب من الجمهور أيضا أن يقدم ما يعرفه عن أطرافها.

وهنا لعبت المدونات دورا محوريا في مجال تعريف المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم في مواجهة بعض هذه الانتهاكات، وحققت شفافية وكسرت حاجز التعتيم والإخفاء في تناولها، مما شجع الجمهور على المشاركة، كما لعبت دورا محوريا في إمداد وسائل الإعلام الخاصة والحزبية والقومية بمعلومات ذات صلة يتم التوسع فيها ونشرها ومتابعتها، أي أنها شكلت مجالا عاما تعريفيا وتحليليا مهما لمختلف وسائل الإعلام في هذا الصدد.

ولم تقف حدود المعالجات عند قضية بعض التعسف في استخدام السلطة بل امتدت لترصد حالات البلطجة والعنف والإيذاء البدني في الشارع المصري ورصدتها وحددت مواقعها.

3/ يتضح أن المدونتين واكتبتا المطالبات السياسية في الشارع المصري وعبرتتا عنها، وأدارتا حوارا سياسيا حول قضايا الإصلاح السياسي فيما يتعلق بإجراءات نزاهة الانتخابات وإنهاء تركيز السلطة وإدانة سوء الأداء العام وغيرها من القضايا.

## أولاً: أطروحات أجندة القضايا السياسية في مدونتي الدراسة:

1/ يتضح من الجدول التالي (جدول 2) وجود سبع قضايا فرعية شكلت معا أجندة القضايا السياسية التي طرحتها مدونتا الدراسة وأدارت النقاش بشأنها، واجتذبت تفاعلات القراء معها بالتأييد أو دعمها بمزيد من التفاصيل أو تقديم شواهد أخرى على صحة مايطرح، أو بالإختلاف والرفض.

وجاء حضور القضايا السياسية ليمثل النسبة الأكبر ضمن أجندة القضايا الرئيسية تعبيرا عن كون هاتين المدونتين معنيتين اساسا بالشأن السياسي توافقا مع طبيعة الأحداث الحارية، وقد استمدا مقومات حضورهما لدى جمهور المتابعين والمعلقين من ذات المنطلق، وهو أمر يؤكد كون الشأن السياسي مثل أساس المجال العام الذي قامت بتشييده وإدارة النقاش بشأن أحداثه وقضاياها.

ويلفت الإنتباه كذلك كون الإتجاه العام الغالب على طرح القضايا السياسية والنظرة تجاه الأحداث السياسية الجارية في المجتمع ومختلف الفاعلين الرئيسيين داخلها إنما تعبر عن رؤية سياسية ناقدة من قبل المدونين وجمهور القراء والمعلقين، حيث تقدم الأحداث من زاوية مناهضة وناقدة للسياسات الحكومية ومخط إدارتها لمختلف مناحي الشأن العام، وهو تعبير عن مجال عام متحيز يقدمه ناشطون ومعارضون لهذه السياسات وتعبيرا عن مواقف قطاعات شابة تجاه العملية السياسية في مصر وفاعليها المركزيين، أي يمكن اعتباره مجالا سياسيا نشطا موازيا لمجالات عامة أخرى تدعم أو تنتقد جوانب أخرى من السياسات وإدارة الشأن العام في مصر، وجميعها تشكل مجالا عاما أكبر متنوع تدار فيه النقاشات، يؤكد ذلك أن المجال العام السياسي الذي تقدمه مدونتا الدراسة يتفاعل بالتعارض والنقد والتأييد مع مدونات ووسائل إعلام أخرى تتضمن رؤى وتوجهات مختلفة عما تطرحانه، مما يشكل بيئة جدل مهمة تميز المجال العام الذي يتشكل عبر مختلف وسائل الإعلام الجديدة والسائدة معا.

جدول رقم (2) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا

السياسية الفرعية التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا السياسية الفرعية
24,9	72	الفساد وقصور الأداء العام
20,8	60	المظاهرات والإضرابات ومطالباتها وتعامل السلطة معها
20,1	58	الإصلاح السياسي
14,9	43	مراقبة السياسات الحكومية ومحاسبة المسؤولين
11,7	34	غياب تطبيق القانون وضعف دور الدولة
7,6	22	خصومات سياسية ذات بعد تاريخي
100	289	المجموع

وبين الجدول السابق وجود تراتبية محددة في مجال عرض وتقديم أجندة القضايا السياسية التي عنيت مدونتا الدراسة بتقديمها وإدارة حوار بشأنها واستقبال تعليقات من القراء عليها، حيث يتبين منه مايلي:

1/ أن قضية الفساد وقصور الأداء العام ومايرتبط بهما من إدانة للسياسات الحكومية كانت مركز الإهتمام الأول الذي حظى بالنسبة الغالبة من الأطروحات سواء من قبل المدونين أنفسهم ومن قبل أطروحات القراء المعلقين، حيث قدمت (72 أطروحة) مثلت مانسبته (29,4%) من جملة الأطروحات المتعلقة بالقضايا السياسية، قدمت رسدا ونقدا حادا لجوانب القصور والأهمال وماعزته من فساد يكمن خلف ذلك القصور، عبرت عنه بأشكال مختلفة وشارك القراء في هذا الرصد وتقديم شواهد دالة عبر صور ولقطات فيديو تعنى بهذا الطرح وتدلل عليه.

وهنا تعمل المدونات بالتوازي مع عدد من الصحف الخاصة والمعارضة التي تقدم حملات في هذا السياق، قتنقل مدونة نورا يونس ما يؤكد الفساد في بعض القطاعات الحكومية "فيه فساد مالي وتبديد نصف مليار جنيه في هيئة اسمها هيئة المحطات المائية لتوليد الكهرباء. والسؤال أين السيد الرئيس مبارك وأجهزة الرئاسة من هذا الخراب وماهو موقفهم. فما أدرانا بالكوارث والمصائب المستخفية في بقية مؤسسات وهيئات وشركات الدولة المخروبة والمنهوبة"<sup>(54)</sup>.

ويلاحظ أن المدونة قد اعتمدت في طرحها هذا على موضوعات منشورة ذات صلة في موقعين ضمنيت رابطيهما في المدونة، وهما جريدة الوفد الصادرة عن حزب الوفد المعارض وجريدة صوت الأمة الخاصة التي تقدم أيضا حالة معارضة واضحة للسياسات الحكومية، وهو ما يؤكد حالة الإنتقائية في الإستشهاد والتضمين وانتماء هذه المدونات إلى مجال عام معارض.

بينما تعنى مدونة الوعي المصرى بنشر مقاطع فيديو للحرائق التي اندلعت في المسرح القومي، لتعمل المدونة كمجال عام تشاركي من خلال قيام أفراد الجمهور بدور يتشابه مع ماتقوم به صحافة المواطنين في الخارج Citizen Journalism من قيام الجمهور بدور فعال كمصادر معلومات تمهد الصحف بصور وتعليقات مختلفة، حيث يذكر المدون في تعليقه على فيديو الحريق أن "هذا الفيديو وصلني بالإيميل".

وتعد المدونتان نطاق اهتمامهما ورصدهما لبعض مظاهر التسليب والإهمال كما تصورها المدونتان، فهي تعلق على وجود كمين مروري في منزل كوبري أدى الى تصادم عدد من السيارات، وحصل المدون على الصور المعروضة من مصادره من الجمهور "الصورة ليست مشهد من فيلم أكشن أمريكي الصورة هي نتيجة فساد بعض رجال شرطة المرور ووضع كمين في المكان الخطأ مما نتج عنه تدمير ممتلكات"<sup>(55)</sup>.

وتأتي تعليقات القراء لتحمل أطرا مؤكدة على هذا المعنى عبر تدوينات مختلفة: "بالنسبة لموضوع العيش أنا طول عمري باكل عيش بالصراصير أول مره أشوف دود وده تطور خطير". وفي ذات الصدد تتوالى التعليقات "حكومة فاشية. النظام ووزارة الداخلية تعاملنا كالعبيد وليس المواطنين بالإضافة للأسعار والتلوث وسوء الخدمات والرشاوى والسرقة والنصب".



ويعتد رصد مآصيره المدونتان فساد، إلى تقديم لقطات توضح ماتسميه فضيحة تهريب القمامة التي تقوم بها الشركات الأجنبية الى عمال جمع قمامه محليين "في صفقة مربية وعجيبه من ورا قفا كل من المواطنين والحكومة ذات نفسها. إلا إذا كان هناك صفقة من الأول فيها فساد كبير وضخم يتورط فيه النظام لعمل سبويه من وراء دخول تلك الشركات الأجنبية بينما الخدمة هي هي<sup>(56)</sup> .

2/ جاء طرح المدونتين لقضية حق التظاهر وطريقة تعامل السلطة والجهات الأمنية المختلفة مع المظاهرات لتؤكد أولوية هذه القضية، حيث جاءت بشأنها (60 أطروحة) لتشكيل بيئة نقاش وحوار بين المدونين والمعلقين، وهو أمر ارتبط بتعدد مظاهرات الاحتجاج السياسي خلال فترة الدراسة، سواء مايتعلق منها بأحداث غزة، أو مايتعلق منها بأحداث 6 ابريل وكذلك ما ارتبط بها من اضرابات في المحلة منحت أولوية للطرح والنقاش.

ففي تعليقها على مظاهرات التضامن مع غزة تقدم المدونة نورا يونس طرحها "أغلقت الأجهزة الأمنية محطة مترو الأنفاق... لمنع مظاهرة وحولت وسط المدينة لثكنة عسكرية وطارد أفراد أمن بملابس مدنية الصحفيين والمصورين والمتظاهرين... لماذا يخشى النظام التضامن مع غزة"<sup>(57)</sup>، كما تعنى برصد تفاصيل ما طرحه على أنه "مظاهرات واعتصامات موظفي الضرائب العقارية للمطالبة بالحقوق"<sup>(58)</sup>.

وتتابع محاولات توثيق اضراب عمال المحلة، وتتحدث عما قامت به من جهد في هذا الصدد: "كل ماأردته هو توثيق ونقل لحظة أعتقد أنها فارقة الى كل مصري ووطني داخل مصر وخارجها أراد ولم يستطع أن يطأ أرض المحلة"، ثم تقوم بتضمين الكليات التي صورتها عن الأحداث هناك<sup>(59)</sup>.

وفي هذا الصدد تابعت مدونة للتوعى المصري إضراب المحلة وكما وصف المدون مايقدمه لجمهوره وكأنه يوثق عبر محطة تليفزيونية تنفرد بالحدث: "تابع أخبار الإضراب على الهواء مباشرة" حيث حرص على نقل مواقف وأحداث منتقاة تعبر عن رأيه فيما يحدث منافسا أداء وسائل الإعلام السائدة، وأخذ يرسل على مدونته رسائل مصورة متتابعة، كما فتح روابط داخل المدونة

تقوم بنشر أخبار جديدة عبر شهود عيان ومواطنين كانوا اقرب للحدث و أيضا من خلال ناشطين شباب، وحقيقة تنوع وجرأة مايطرحه على المدونة من لقطات مصورة منحت المدونة حضورا مكثفا لدى القراء ووسائل الإعلام نفسها، وبدأت تعليقات القراء تتضمن أخبارا عن اضراب 6 ابريل من المحلة ومن المواقع المختلفة كما يلي "حدائق القبة... الشوارع خالية تماما"، "والمعادي الجديدة... فاضيه ونص المحلات مغلقة"، "من المنصورة... حركة الشوارع قليلة زى يوم الجمعة الصبح كده"<sup>(60)</sup>.

وقدمت المدونة في هذا الصدد لقطات متنوعة للشوارع وللأحداث وحركة أطراف الإضراب وتلقت تلك التدوينة 64 تعليقا تتضمن متابعات للأحداث وتعليقات عليها.

وتمارس المدونات هجوما على أجهزة الأمن التي مثلت داخل المدونتين القوى الفاعلة الأكثر حضورا سلبيا فيما يتعلق بأدوارها وصفاتها كما كانت أكثر القوى الفاعلة حضورا داخل التدوينات المختلفة، وكانت موضع الهجوم المكثف والمفضل لدى التدوينات، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الإضرابات، حيث تسعى الى تفسير أسباب الإضرابات، فتحملها مدونة الوعي المصرى وتحت عنوان دال "وثائقي قصير - المحلة ليه - إنتاج الوعي المصرى "مستوليات اندلاع الإضرابات" دلائل تورط الأمن في بدء العنف بالمحلة... شفت فيديوهات للأمن بيقبض عشوائيا على المواطنين لمجرد انهم ماشيين في الشارع... كما ان القسم بيقبض على أى صحفيين بيكلموا الأهالي"<sup>(61)</sup>.

3/ وجاءت قضية الإصلاح السياسى التى تضمنتها أطروحات المدونتين ثالثا تعبيرا عن أولويتها في منظومة القضايا السياسية (58 أطروحة) بنسبة 20,1%، لتدل على تنوع الإهتمامات السياسية للمدونات وعدم اقتصرها على متابعة الأحداث بل تتعداها نحو تأسيس خطاب يعنى بمطالبات الإصلاح السياسى.

فتطالب مدونة نورا يونس بذلك بوضوح "مايجب أن يكون عليه الحال في مصر.. حريات مدنية وسياسية وقضاء مستقل ودستور جديد تطرحه هيئة منتخبة، لكن لأحد يعرف كيف يحمل مارك على الإتيان بهذه الإصلاحات"<sup>(62)</sup>.

وتنشر المدونتان تعليقات القراء على رفض الواقع السياسى بكل تفاصيله وإدانة مختلف أطرافه حكومية ومعارضة و تتهم الجميع بألفاظ قاسية بالمسئولية عن حالة مصر السياسية الحالية وكما تصفها التعليقات بكثير من السخط وإدانة للفاعلين الرسميين والشعبيين<sup>(63)</sup>.

4/ مثلت القضية المتعلقة بنشر ثقافة أهمية مراقبة ومتابعة السياسات الحكومية ونقد بعض مساراتها المرتبة الرابعة من حيث كثافة ماحظت به (43 أطروحة) بنسبة 14,9%، وعُيّنت هذه الأطروحات بتوجيه اللوم للمستولين السياسيين والمطالبة بتحمل مسئوليتهم عن بعض ماتنسبه لهم الأطروحات من إدانات واتهامات.

وتعبر هذه الأطروحات عن موقف معارض واضح من قبل المدونات إزاء السياسات الحكومية وصناع هذه السياسات الذين مثلوا القوى الفاعلة الثانية الأكثر حضورا والتي جاء التصور بشأنها سلبيا كلية سواء فيما يتعلق بأدوارها أو صفاتها كما عبرت عنها مدونتا الدراسة، حيث يتضح من الأطروحات هذا التوجه: "نريد من الجميع المشاركة في العمل على تغيير الوضع الحالى... الرجاء من الجميع ارسال من خمسة الى عشرة رسائل إلى الأهل والأصدقاء وأن تطلبوا منهم فعل ذات الأمر لتعريف الناس بمبادئ وثيقة المستقبل والأمل"<sup>(64)</sup>.

وتتدخل تعليقات الجمهور لتقدم نقدا أكثر حدة وباستخدام ألفاظ خارج حدود سياق الوصف والنقاش والحوار تدور كلها في سياق إدانة أداء المسئولين، وتحميلهم مسئولية ما يطلق عليه جمهور المدونتين "تدهور الأوضاع في مصر"، تصل في أحد التعليقات في معرض الحوار بشأن بعض التجاوزات الحادثة في حق المصريين في بعض الدول العربية للقول: "ماذا نتوقع من بلد اسمها مصر محتلة ربع قرن سوى أن يتناول عليها راكبو الحمير والبغال والمعيز"<sup>(65)</sup>.

5/ جاءت معالجة قضية ضعف دور الدولة وغياب تطبيق القانون كما قدمتها أطروحات المدونتين في المرتبة الخامسة بنسبة 11,7%، حيث تأق الأطروحات مستشهدة بحوادث لتؤكد هذا المعنى "المشكلة أصلا أن الدولة مش موجودة... غياب الدولة والقانون أصبح شيئا عاديا ومتوقعا بعد حريق قطار الصعيد وغرق العبارة وانهيار المقطم فوق أهالي الدويقة... كان السؤال الدارج بين من يتناقون الخبر: والحكومة عملت إيه؟ وكان الرد هى فين الحكومة أصلا؟"<sup>(66)</sup>.

وتؤكد الأطروحات غياب تطبيق القانون من خلال عرض وقائع تدل على استهتار بعض أصحاب النفوذ به والتميز في مجال تطبيقه بينهم وبين أحاد الناس "القضية ليست جديدة أبدا... سيارة ملاكي تصدم مواطن غلبان فيقفز السائق مغلظا صوته تهديد ووعيد: انت مش عارف أنا مين؟ والضحية ملقى على الأرض"<sup>(67)</sup>.

6/ جاءت القضية التي احتلت المرتبة السادسة والأخيرة ضمن أجندة القضايا السياسية في خطاب المدونات لتركز على مواقف واتهامات وخصومة حادة تجاه أحد تيارات الفكر السياسي في مصر، وقد استأثرت مدونة الوعي المصري بطرح ادانة واضحة تجاه مرحلة حكم الرئيس عبد الناصر وماتسميه المدونة السياسات الناصرية ورموزها، حيث وجهت المدونة نحوهم نقدا عنيفا عبرت عنه لغة لم تتورع عن إستخدام ألفاظ لاتليق في وصف شخصيات سياسية، وتم تعميم كل الإدانة للسياسات ولمن يعبرون ويتبنون وجهة نظرها أو يدافعون عنها.

وتم ذلك عبر مانسبته 7,6% من جملة الأطروحات السياسية المقدمة، فتحت عنوان "فضيحة التنظيم الطليعى ولا فضيحة القطط" ينشر المدون أسماء أعضاء التنظيم الطليعى ومادة عن تقارير كتبها بعضهم عن آخرين نقلا عن جريدة اليوم السابع الأسبوعية الخاصة، ومصحوبة بتعليق منه ملئ بأوصاف قاسية "وأنا أقول ياربى البلد حالها مش عايز يتصلح ليه أثارها من... الى اتزرعت فيها من أيام المجحوم عبد الناصر"<sup>(68)</sup>.

كما يقدم المدون إدانة كاملة واتهامات بالجملة جزافية تجاه الحقبة ومنتسبيها فكريا، فتحت عنوان "ليه الناصريه خونه وعملاء و..." يقول المدون: واحد مجنون زى الشاذلى يكتب مذكراته يقول الثغره وكانوا حايتلوا القاهره... للأسف الأرض الخصبة لهذا الهراء كانت الناصريين لالشئ إلا لإتهم أعداء لشخص السادات"<sup>(69)</sup>.

## ثانياً: أطروحات أجندة قضايا الحقوق المدنية في مدونتي الدراسة:

تعد مرتبة الأهمية التي حظت بها قضايا الحقوق المدنية للمواطنين في أجندة اهتمامات مدونتي الدراسة تعبيراً عن إدراك خطاب المدونتين لطبيعة وظيفته في سياق مجتمعه وتعبيراً عن قيامه بأداء دور حيوي كمجال عام يراقب ويرصد ويسهر ويفتح مجالاً للنقاش ويشرك الجمهور في التأكد من احترام الحقوق المدنية للمواطنين، فضلاً عن إدانة إنتهاكها أياً كان مصدر هذا الإنتهاك، وسواء كان رسمياً كما عبرت عن ذلك بعض التدوينات أو كان آتياً من مصادر عنف وممارسات بلطجة داخل الشارع المصري.

ويمكن القول أن مدونتي الدراسة وخاصة الوعي المصري لعبت دور فعالاً في نشر ماعرف بجرائم تعذيب بعض المواطنين وعبأت وسائل الإعلام والرأي العام في اتجاه محاسبة مرتكبي الجرائم، وشجعت مرتادي هذا المجال العام الحقوقى النشاط على نشر مايعرفونه في هذا الصدد، فأتاحت نقاشاً مجتمعياً موسعاً أدان الظاهرة وحاصرها وشدد على ضرورة محاسبة فاعليها.

ويمثل الدور الذى تقوم به المدونات في هذا الصدد جانباً حيويًا يساعد على إرساء هذه الحقوق، ويمنح الفرصة للجمهور لمتابعة ونشر أية إنتهاكات جديدة، كما يتضح إعتماذ وسائل الإعلام الخاصة والقومية والحزبية والقنوات الفضائية الخاصة على ما تنشره مدونة الوعي المصري في هذا الصدد، و مما يمدّها بها القراء وجمهور المتابعين وتنشره تحت عنوان البحث عن الحقيقة.

بل امتد نطاق عمل هذا المجال العام الى حد أنه عندما تصل للمدون صور أو لقطات فيديو عن حالات اعتداء بدنى على أشخاص فينشرها طالباً من جمهور المتابعين التعرف على الأشخاص والوقائع المنشورة.

جدول رقم (3) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا  
الفرعية المتعلقة بالحقوق المدنية التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا الفرعية للحقوق المدنية
48,1	113	ممارسات استخدام السلطة (المطاردة والحجز والإعتقال)
29,6	93	التعذيب وانتهاك كرامة البشر
12,3	29	العنف و ممارسات البلطجة في الشارع المصري
100	235	المجموع

وجاءت قضايا الحقوق المدنية في المرتبة الثانية عبر عدد (235 أطروحات) بلغت نسبتها 26,7% من جملة الأطروحات المقدمة، و و يوضح الجدول السابق كيف توزعت على ثلاث قضايا فرعية حاز كل منها على نسبة أطروحات تعبر عن أولويتها لدى الخطاب، وذلك كما يلي:

1/ مثلت قضية الممارسات السلبية في مجال استخدام السلطة، خاصة من قبل جهاز الشرطة عبر ما قدمه المدونان على أنه يمثل تعسفا في استخدام الحقوق يترتب عليه مطاردات وحجز واعتقال للنشطاء السياسيين ولنشطاء الإنترنت بعامة وعلى مواطنين عاديين في مواقف مختلفة، عبر (113 أطروحة) تمثل مانسبته 48,1% من جملة أطروحات أجندة الحقوق المدنية، دلالة على مركزيتها داخل خطاب الحقوق المدنية للمدونتين.

وفي هذا الصدد و رغبة في تأكيد الإدانة يصل الطرح داخل بعض التدوينات الى تعميم بعض حالات الانتهاكات وتقديمها على أنها مسارا عاما: "المصري اليوم حين يرى ضابط يكون رد فعله الأول اللهم اجعله خير وطبعاً ذلك يرجع الى ملف الشرطة سئ السمعة من الظلم والتعذيب والفساد"<sup>(70)</sup>.

وتحت عنوان " فضيحة جديدة من زنازين الشرطة " يقول المدون: " هذه الصورة أرسلت لي.. وكما ترون غرفة الحجز عبارة عن قفص حديدي يتكدس فيه المحتجزون بشكل غير إنساني ولا حتى حيواني<sup>(71)</sup> .

و في هذا الصدد تدير المدونة نقاشا كـمجال عام نشط تفاعلي، فعندما ينشر المدون فيديو كليب داخل تدوينة عنوانها "تسريب فيديو جديد من أقسام الشرطة" يقدم له بالقول "مطلوب معلومات عن هذا الفيديو والوقائع المتصلة به، فيدور تفاعل بين جمهور المدونة عبر عدد كبير من التعليقات تناقش فكرة دور الشرطة في هذه القضية، وتسعى إلى تقديم معلومات عن شخوص الفيديو الذي يضم مجموعة من المشتبه بهم معصوبي العينين ربما يبدو أنه في أحد أقسام الشرطة، فتأتي التعليقات "ياعم وائل القسم ده قسم النخيلة بالأسكندرية.. أى خدمه ياعم"، ويعلق آخر "الفيديو واضح شوية مخبرين وشوية مواطنين بيلعبوا استغماية مع بعض..تلاحم بين الشرطة والشعب"، و يتأكد جدلية هذا المجال العام من خلال تعليقات تنتقد موقف المدونة، حيث يعيب بعض جمهور الملحقين على تركيز المدون على بعض ما يراه سلبيات للشرطة فيقول: "هناك فساد في كل مكان والشرطة زى أى مكان فيها كويسين.. وهم المفروض يكون لهم اليد العليا في تطبيق القانون.. انت كده بتجيب مشاكل للبلد من بره وتعطيهم حجج للتدخل في شئون البلد"<sup>(72)</sup>.

2/ مثلت قضية التعذيب وانتهاك كرامة البشر القضية التي حظت بحضور تال من حيث الأولوية ضمن منظومة الحقوق المدنية (93 أطروحة) بنسبة 39,6%، وركز خطاب المدونتين هنا على توجيه الإدانة للجهات الأمنية، وتحميلها مسؤولية التعامل العنيف مع الناشطين السياسيين وغيرهم من المواطنين في أقسام الشرطة وفي الشارع أثناء المظاهرات، ويمكن القول أن هذه الأطروحات تركزت في هذا المسار.

فتحت عنوان "هل يعلق العادلي على المدونات كما فعل نظيف"<sup>(73)</sup>. تذكر مدونة الوعي المصري: الحقيقة أن تعليق العادلي مطلوب ردا على كثير من التساؤلات مثل لماذا لم يكشف النقاب عن الغالبية العظمى من ضباط وأمناء الشرطة الذين يظهرون بوضوح وبملابسهم الرسمية في أكثر من دسنة من الفيديوهات... لماذا تم حفظ التحقيق في كليب الشخص الذي يجبر فتاه على خلع ملابسها... ولماذا تهدد وزارة الداخلية بعض من ظهوروا في كليات التعذيب".

ويلتقى المدون مع أحد ناشطي الإنترنت السياسيين و يعرض لصور تتضمن مناطق متفرقة من جسده تظهر آثار عنف ويقوم بإجراء حوار مصور معه ويقدم للحوار "ده ظهر صاحبنا أحمد ماهر المؤسس الحقيقي لجروب الإضراب على الفيس بوك وليس البالونة الإعلامية... وده آثار الضرب بيوز الجزء... بعد قليل مقابله حصرية يروي فيها كيف تم اختطافه من سيارته في الشارع... وكيف تم سحله على الأرض في قسم شرطة مصر الجديدة ثم في لاطوغلى وكل ده علشان باسوورد الجروب بتاع الإضراب على الفيس بوك"<sup>(74)</sup>.

وتحت عنوان دال في تدوينة تالية "الكرنك 2008" يقدم المدون فيديو الحوار. ويفتح ذلك مجالا عاما للقراء وجمهور المدونة للتعليق وإدانة هذه الممارسات بشكل تام، لتنشط في هذا الصدد في مواجهة كثافة الإدانة للمسؤولين آراء أخرى وإن كانت محدودة تطالب بموضوعية تناول الحالات ووضعها في حجمها الطبيعي كحالات فردية<sup>(75)</sup>.

3/ مثلت قضية العنف في الشارع المصري وظواهر البلطجة وما يترتب عليها من انتهاك فكرة الأمان في الشارع القضية الثالثة في مجال القضايا الخاصة بالحقوق المدنية في مدونتي الدراسة، وعبرت عنها (29 أطروحة) بنسبة 12,3%، من خلال تعليقات ورسائل القراء ومقاطع الفيديو التي تظهر حالات البلطجة في الشارع، ولاتخلو الأطروحات أيضا من اتهام جهاز الشرطة بعدم ملاحقة هذه الظواهر، حيث تبدو التدوينات أنها في حالة خصومة واضحة وفي مسار نقدي مطلق مع كافة الأدوار الأمنية.

وهنا تفتح مدونة الوعي المصري مجالا أكبر لمشاركة المواطنين ممن يشاهدون أو يصورون أو يرصدون حالات مشابهة وهو ما حدث فعلا حيث دأب جمهور المدونة على إرسال لقطات فيديو في هذا السياق.

فتحت عنوان "التقطيع بالمطاوي في أزهى عصور الديمقراطية" يظهر مثال واضح لكلا السمتين الظاهرتين في تناول موضوعات التعذيب والعنف البدني، الأول هو تقديم نماذج عن حالات البلطجة والعنف الصارخ الذي يصل الى حد القتل المشوب بالتعذيب في العشوائيات المصرية من قبل البلطجية، يمد جمهور القراء بها المدون، كما يظهر التحامل الشديد على جهاز



الأمن في وقائع تحدث بين بشر عاديين وورد تكرارها، ويقدم المدون لها على النحو التالي: "عدد هذا الأسبوع من إعدادكم أنتم نعم أنتم القراء... وكل المواد المنشورة أنتم الذين تحصلتم عليها أو صورتموها... مواد يخشى الإعلام التقليدي نشرها وتحمل مسئوليتها ووثقتهم في نزاهة المدونين لينشروها" وهنا يقدم مدونته كإعلام بديل، وتعليقا على العنف في الكليب المعروض في المدونة " يبدو أنه حتى شعبي من عشوائيات القاهرة.. لكن هذا للأسف ما يحدث في غياب الأمن الذي لاهم له إلا حماية النظام".

وهو الأمر الذي استدعى ردودا من بعض المعلقين رافضين هذه الإتهامات "انت عايز ايه من مصر ما هو في أمريكا والدول المتقدمة ناس بتقتل ناس بالآلى... انت فعلا مريض نفسيا واضح ان الموضوع بينك وبين الداخلية... فعلا شخص مريض ومتناقض".

في حين يتسع النقاش داخل المجال العام ليدافع البعض أيضا عن وجهة النظر التي يتبناها المدون: "الداخلية شايله أيديها من موضوع البلطجة ده بيقولوا مجرمين ويخلصوا على بعض وبعدين دول خطر على الناس والشعب بس مش على الحكومة والنظام"<sup>(76)</sup>.

### ثالثاً: أطروحات أجندة قضايا حرية الرأي والتعبير في مدونتي الدراسة:

مثلت الأطروحات الخاصة بقضية حرية الرأي والتعبير وممارساتها والقيود المفروضة على حركتها سواء في وسائل الإعلام السائدة التقليدية أو فيما يخص وسائل الإعلام الجديدة حضوراً مهماً بنسبة (21,1%) من جملة الأطروحات لتكون أهم ثالث القضايا الرئيسة التي تناولتها المدونتان.

وقد تضمنت عدداً متنوعاً من القضايا الفرعية تدل على شمول هذه الأطروحات وعلى تنوع المسارات التي رأت من خلالها مدونتا الدراسة قضية حرية الرأي والتعبير، وذلك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

#### جدول رقم (4) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف قضايا

##### حرية الرأي والتعبير التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا الفرعية لحرية الرأي والتعبير
47,5	86	مراقبة السلطات للمواقع ومطاردة ناشطي الإنترنت
28,4	65	إدانة ورفض ممارسات وسائل الإعلام السائدة
24,1	55	حرية التدوين وحق انتقاد السياسات والمستولين
10	23	حبس الصحفيين في قضايا النشر
100	229	المجموع

1/ مثلت قضية متابعة السلطات الأمنية ومراقبتها وتعطيلها لمواقع الإنترنت الخاصة بشباب الناشطين القضية ذات الأولوية داخل منظومة قضايا حرية الرأي والتعبير التي عبرت عنها المدونتان،

حيث قدمتا ما يدعم ويدين ما أعلنه وعبرا عنه من مشاهدات توحى بهذا التوجه وذلك عبر مانسبته (47,5%) من جملة الأطروحات في هذا الصدد.

ولعل مبلغ هذا الإهتمام يكمن في رغبة المدونين في تأكيد الظروف الصعبة التي تعوق ممارسات التدوين وتحول بين الناشطين السياسيين على الإنترنت وبين القيام بدورهم في التعبئة خلف مواقف و قضايا، ومحاولة لإيجاد رأى عام بين الشباب من القراء داعم ومساند لهم.

وتنوعت الأطروحات في هذا الصدد الدالة على الاهتمام الكبير بهذه القضية، حيث يهتم كلا المدونين بمتابعة ما يحدث من مطاردات ورقابة لمدونات الزملاء كما فعلت مدونة نورا يونس بشأن المدون حسام الحملاوي<sup>(77)</sup>.

ويعرض المدون وائل عباس ما يعرفه على أنه انتهاك لخصوصية مستخدمى الإنترنت من قبل الأجهزة الأمنية: "كارت الإنترنت الشقى من أمن الدولة للاتصالات"<sup>(78)</sup>.

2/ مثلت قضية رفض وإدانة الممارسات المهنية والأداء الإعلامى لعدد من وسائل الإعلام السائدة سواء الصحفية أو القنوات الفضائية بروزا واضحا داخل موضوعات المدونتين لتمثل القضية الثانية من حيث ماحظت به من أولوية في هذا الصدد (65 أطروحة) بنسبة 28,4%، وهى تعبر في كثير من الأحيان عن عدم رضا المدونين بشأن أداء الصحف على اختلاف الانتماءات السياسية لها، كما تعبر من ناحية ثانية عن إشادة خفية بما تقوم به مدونتيهما من دور يعتبرانه أكثر شجاعة وجراً وانفتاحا على القضايا والموضوعات التى تغطى الوسائل الإعلامية التعبير عنها، وهنا تقدم المدونات نفسها كبديل إعلامى للجمهور لكونها أكثر ارتباطا بأولوياته.

وقد ظهرت هذه القضية في كثير من الأطروحات، فهناك إشارات متنوعة على سبق المدونات في عرض قضايا وموضوعات تقوم الصحف من مختلف الإتجاهات والقنوات الفضائية بمتابعتها دون الإشارة للمصدر الأول الذى طرح القضية، وتوجه اتهامات للصحف والفضائيات بالسطو على الأفكار ومحتوى مضمون المدونات.

وتتنوع الموضوعات المقدمة داخل هذا الإطار فهناك إشارة واضحة لقيام الصحف بالإعتداء على مادة المدونات والقيام بتقديم معالجات تذهب بها في سياق غير السياق الأصلى لطرحها مثل

ما ذهبت اليه مدونة الوعى المصرى في حديثها عن: "مزايم جريدة الأخبار حول فتاة العصا الكهربائية"<sup>(79)</sup>.

وفي تدوينة أخرى بعنوان "الفضائيات وكده" يهاجم المدون الصحف والفضائيات التى تقلل من دور المعارضة والناشطين الحقيقيين مقابل تقديم نماذج معارضة هامشية وهشة حسب قوله: "صحافة وفضائيات نفخ الببالين وخلق أبطال من ورق"<sup>(80)</sup>.

كما يمتد الإتهام لسلوك فضائيات عربية تسرب صورا فاضحة لمشاركات برامج الواقع التى تذيعها بهدف جذب الجمهور<sup>(81)</sup>.

ويمتد الهجوم ليعبر عن وجهة نظر في عدم موضوعية أداء بعض الفضائيات المصرية "حلقة تسعين دقيقة.. كمين شرطه على المحور"<sup>(82)</sup>.

3/ مثلت قضية حرية التدوين وانتقاد ناشطى الإنترنت للسياسات والمستولين ومختلف الفاعلين السياسيين المرتبة الثالثة من حيث نسبة ماتضمنته المدونتان من أطروحات بلغت (24,1%)، وعبرت عن حالة المعارضة التى تميز محتوى المدونتين، والذي انعكس على المبالغة في التعبير عن المشاعر والمواقف تجاه مختلف الأحداث والفعاليات، ربما اتساقا مع المرحلة العمرية لحالة التدوين في مصر والتي يشغلها في الأساس المدونون الشباب ومايرتبط بها من نظرة تجاه الكون والأحداث.

وتبدو تلك الإستخلاصات دالة تماما داخل العجم الأكبر من التعليقات الذى يعبر بصور ومستويات أسلوبية ودلالية مختلفة عن هذه القضية، حيث تتسع مساحات النقد الموجه للمستولين وتزداد حدته وتطفو على سطحه العديد من الظواهر اللغوية المتعلقة باستخدام تعبيرات وألفاظ غير لائقة في مجال النقد تخرجه في كثير من الأحيان عن حالة نقد سياسات وأدوار إلى المساس بالشخص وخصوصياتهم.

ففى التعليق على مايقدمه المدونون من نقد لبعض جوانب الأداء العام تطفو هذه الظاهرة وتحضر بقوة حتى لتكاد تكون مظهرا للتعبير، يتجاوز في بعض الأحيان مناقشة القضايا لتناول الشخص.

وتتسع ساحة المدونات لتضم تعبيرات عن حرية الإنتقاد كما في حالة تدوينة "الواد بلال والبيه نظيف"... عن الطالب الذي اعترض حديث رئيس الوزراء داخل جامعة القاهرة طالبا منه الإفراج عن ناشطي اضراب 6 ابريل<sup>(83)</sup>.

4/ عبر حضور قضية معارضة حبس الصحفيين في قضايا النشر عن اهتمام المدونين بمختلف أبعاد قضية حرية التعبير، إذ لم تقف عند حدود حرية التعبير لناشطي الإنترنت، بل امتدت لتضم مختلف وسائل الإعلام ربما إدراكا منهم لوحدة قضية حرية التعبير ذاتها وشمولها، ومن ثم جاءت أطروحاتهم في هذا الصدد لتدين مسألة حبس الصحفيين في قضايا النشر الصحفي، ومشت هذه الأطروحات مانسبته (10%) من جملة الأطروحات في هذا الصدد.

حيث تعترض مدونة نورا يونس على تصريحات لرموز دينية تطالب بعقاب الصحفيين "80 جلده للصحفيين المصريين" وتنشر المدونة بيان نقابة الصحفيين تعليقا على حديث المفتي، فضلا عن تضمين روابط عن معالجة جريدة المصري اليوم للقضية<sup>(84)</sup>.

كما تستمر المدونة في رفض عقاب الصحفيين بالحبس، وتطالب دفاعا عن حرية التعبير بأن يتضامن المدونون من خلال تنظيم اضراب "دعوة لإضراب المدونين احتجاجا على الحكم بالحبس على سبعة صحفيين حزبيين ومستقلين وعلى اعتقال عدد من المدونين"<sup>(85)</sup>.

#### رابعاً: أطروحات أجندة القضايا الخارجية في مدونتي الدراسة:

أكد تحليل خطاب مدونتي الدراسة أنها شكلت مجالاً عاماً لاتقف حدوده عند تناول وطرح ومناقشة الشئون الداخلية، بل امتد نطاقها إلى تناول ومعالجة قضايا الشئون الخارجية إرتباطاً باهتمامات الرأي العام المصري، ومن هنا لم يكن غريباً ولا مفارقاً أن تحظى القضايا الخارجية بنسبة حضور مهمة داخل خطاب المدونتين بلغت (16,1%).

#### جدول رقم (5) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف قضايا

##### الشئون الخارجية التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا الفرعية للشئون الخارجية
41,9	73	القضية الفلسطينية وأحداث غزة والفصائل المختلفة
39,1	68	العلاقات المصرية العربية وانعكاسها على أوضاع المصريين
6,9	12	أحداث عالمية
5,2	9	أوضاع ناشطى الإنترنت في الدول العربية
4	7	الأوضاع المصرية في التقارير الدولية
2,9	5	ضحايا الحروب والصراعات الدولية
100	174	المجموع

ولعل رصد نوع القضايا الخارجية - وكما يوضحها الجدول السابق - والتي اعتنت المدونتان بالتفاعل معها واعتنى الجمهور بالحوار حولها يعبر عن كونها قضايا عربية كانت دوماً موضع اهتمام كبير وتفاعل مستمر من قبل المصريين، كما أن البعض الآخر يمثل تجليات لقضايا الداخل، وهو ما يعبر عن أن الشئون الخارجية هنا داخل المدونات لها خصوصية في الطرح، كأحداث وتداعيات

القضية الفلسطينية، خاصة ماشهدته فترة الدراسة من حصار اسرائيلي لقطاع غزة ودور حماس في غزة وماوقع من قيام حماس بنسف بعض أجزاء السور الحدودي مع مصر ومنترب على ذلك من دخول عشرات الآلاف من فلسطيني غزة الى داخل حدود مصر لشراء سلع.

كما أن بعضها يمثل امتدادا أو عزفا على وتر الشئون الداخلية في تجلياتها الخارجية، مثل تناول قضية أوضاع العمالة المصرية في الخارج وتعامل سلطات ومواطني الدول العربية مع المصريين العاملين هناك ومايرتبط بذلك مما قدمته المدونات عن خصائص العلاقات العربية العربية، وذلك كما يلي:

1/ مثلت أوضاع وتطورات القضية الفلسطينية والإعتداءات الإسرائيلية على غزة، وتقويم دور مصر ودور حماس ومنتسبها مجالا للنقاش داخل المجال العام الذي عبرت عنه أطروحات مدونتي الدراسة، ومثلت هذه القضية الشأن الخارجى الأبرز والأكثر أولوية عبر مانسبته (41,9%) من جملة الأطروحات.

ويمكننا هنا أن نميز بين موقفين مختلفين عبرت عنهما كل مدونة، فبينما تبنت مدونة نورا يونس موقف تسليط الضوء وشرح مواقف وتوجهات أهل غزة، عبرت مدونة الوعي المصرى عن رفض لتصرفات حماس تجاه الحدود المصرية ربما امتدادا لضيق المدون ورفضه للمواقف العربية تجاه مصر ورؤيته الراقضة والمنددة بفكرة الإنتماء العربى لمصر التى طالما هاجمها ناسبا إياها الى الرئيس الراحل عبد الناصر الذى طالما عبر المدون عن ادانته لكافة مواقفه وسياساته.

وهنا يقوم كلا المدونين بالإنتقال الى موقع الحدث عند مناطق انفجار الجدار بين مصر وغزة والتي قام بها منتسبو حماس لبعائنا الوضع وينقلا للقراء ما يحدث عبر لقاءات وصور ورسائل مباشرة من أرض الواقع، تعبيرا عن الدور الفعال لهذه المدونات في تقديم تغطية للأحداث الجارية ذات الأولوية على المستويين المحلى والخارجى.

فتعبر مدونة نورا يونس عن تعاطفها مع مطالب تطرحها حركة حماس و تجرى حوارا مع واحد ممن قاموا بتفجير الجدار الحدودي، وتحت عنوان "جدار غزة" تكتب: مايريده الجميع بمن فيهم أعضاء فتح هو إعادة فتح معبر رفح والسماح للقطاع بالتزود باحتياجاته... وما يريده الغالبية هو

أن تمد مصر القطاع بالوقود والغاز والكهرباء لم أجد أحدا منهم يريد الجنسية المصرية أو التوسع في سيناء... ولا مزايمة على الصمود الفلسطيني<sup>(86)</sup>.

وتواصل تأييدها ودعمها لمواقف حماس وإدانة الموقف المصري، فتحت عنوان "ليلة أخيرة في غزة" تكتب: "كان من الواضح أن حماس قامت بضبط النفس... يرى بعض المراقبين أن الجانب المصري يقوم بالتصعيد وإشعال التوتر على الحدود ربما للتملص من اتفاقات سبق إبرامها مع حكومة حماس<sup>(87)</sup>".

بينما قامت مدونة الوعي المصري بالانتقال إلى رفع ورصد ما حدث فإن المدون تبنى ودعم وجهة نظر ورؤية مختلفة عما تبنته المدونة السابقة، حيث يهاجم ويدين بقوة أية إعتداءات على حدود مصر أيا كان مصدرها وسببها، وعبر عدد من التدوينات المتتالية، فتحت عنوان "الوعي المصري في غزة" يقدم صورة للمعبر وما يحدث هناك<sup>(88)</sup>.

وفي تدوينة أخرى يعبر عن غضبه وتصويره للمفارقات وكأنه يقدم ردا على المطالبين بفتح المعابر وبعض من تعاطفوا مع تدمير الجدار الحدودي "الفلسطينيون اشتروا كل حاجه... مدرس فلسطيني مبتدئ ويأخذ 500 دولار ومش عاجييه مريضيتش أقوله مرتبات المدرسين المصريين... والغزاويه للأسف غلب عليهم التدين المظهري<sup>(89)</sup>".

ويوجه سبابا لحماس واضحا في عنوان تدوينة أخرى ويقدم صورة تعبر عن إنتهاكات حماس للحدود المصرية "ده حمساوي بيأدب عساكرنا الصعايده الفلاحين العزل من السلاح بلطجة وقلة أدب دى ولا لأ... سبق وقتلت حماس ثلاثة عساكر مصريين لما فتحتم المعبر المره الى فانت زيكم زى إسرائيل اللي علمتكم<sup>(90)</sup>".

وجذبت هذه التدوينة بما تضمنته من هجوم حاد ما يقرب من 88 تعليقا متنوعا شكلت مجالا للنقاش والمداولة بشأن هذا الطرح، فيعلق أحدهم مؤيدا مقف المدون "ردا على كلام الزهار لانريد دولارتكم وأخذ السلع بهذا الشكل الهمجي يرفع الأسعار على المواطن المصري المطحون اسرحوا على أى دولة عربية ثانية وسيبونا في حالنا".

ويقول معلق آخر "حماس وفتح باعوا القضية الفلسطينية بالرخيص من أجل كرسي الحكم".



بينما يريد شخص ثالث أن يبعث الهدوء في النقاش ويرسّ نقطة نظام "يجب أن نعترف بأن الإعتداء على العزل سواء كانوا جنوداً مصريين أو مواطنين فلسطينيين هو خطأ يجب أن يتحمل مسؤوليته من قام به... الواقع يقول أن الفلسطينيين دخلوا هارين من الحصار من الموت من الجوع من الظلام الدامس من موت المرضى في المستشفيات... أما عن التبرعات فهذا واجب علينا تجاههم".

ويوجه المدون نقده العنيف لكل الصحفيين المدافعين عن موقف حماس "هناك هجوم على كل من تجرأ وفتح فمه وقال حدودنا وسيادتنا حتى من المعارضة نفسها... الهجوم يتباه عدد من الصحفيين والسياسيين الأممجية القومية والإسلامجية والشيوعية القبيضة والمتاجرين بدماء الشعوب... الإعتداء هو الإعتداء مهما كانت جنسية المعتدى"<sup>(91)</sup>.

وتحت عنوان "مشروع غزة الجديد يا حمار" يحذر من مشروع حماس للإستيضان في أراضى مصرية: "حماس كانت ولا زالت وستظل المبرر والذريعة الوجهية والمقبولة من وجهة النظر الإسرائيلية والمقنعة للمجتمع الدولي لتبرير كل ماتقوم به إسرائيل من أفعال شائنة"<sup>(92)</sup>.

2/ شهدت قضية أوضاع العمالة المصرية في المنطقة العربية والعلاقات المصرية العربية اهتماما كبيرا وناقدا من قبل مدونة الوعي المصري، وجاءت كثاني أكثر الشئون الخارجية بروزا عبر أطروحات نسبتها (39,2%)، وقد شارك الجمهور في التعليق بصورة مكثفة ودخل بعض الجمهور العربي ليشترك بالرأى أيضا مما جعل من المدونة مجالا عاما ثريا بالنقاش عبر الردود والتعليقات وهو أمر يرتبط بحدة لهجة الخطاب وميله لتوجيه الإتهامات.

ويفتتح المدون مواقفه في هذا الصدد بالحديث عن موضوع يستخدم فيه الألفاظ التي تخرج عن حدود الوصف المألوف "كيف يتباهى لبيون بإغراق مركب صيد مصرية" ويعلق قائلا: "وصلنى هذا الفيديو.. البحرية الليبية تطلق نيرانها على مركب صيد مصرية مدنية لصيادين غلبة.. وفعلا المركب غرقت".

ويسترسل في وصف الشتائم المسجلة في الفيديو والموجهة من الليبيين ليعلق في النهاية قائلا: "بقينا ملطشه لبدو الخليج الكفلاء وبطجية حماس في رفح وسفن الشحن الأميركية في خليج السويس"<sup>(93)</sup>.

ثم ينطلق من حوادث متفرقة ليوجه سيلا عاما من الشتائم للعرب جميعا نلتقط هنا مضمونها ومغزاها، حيث يطالب "البدء فوراً باهانة كل ماهو عربي في مصر..."<sup>(94)</sup>.

وتحت عنوان وحدث ماحدثنا منه يعلق على دخول الفلسطينيين العريش بعد تفجير السور في رفح وماتلاه من ضبط دولارات مزيفه مع بعضهم "أظهروا الحب العميق والتقدير لجميل المصريين وجميل جند مصر بوصف المصريين بأحط الألفاظ لاسامحهم الله...لاهي قضيتنا ولا هي حروبنا ولا نحن حتى عرب"<sup>(95)</sup>.

ثم تحت عنوان آخر "آخر خدمة العرب علقه" تعليقا على كليب موجود على بعض المنتديات منسوب لشباب سعودي يستهزئ بالمصريين، يضع المدون علم مصر أيام محمد على ويقول: "تحت هذا العلم هزمت مصر الدولة السعودية الأولى... الخلاصة هكذا كنا لكن الآن شعب بيندهس بعربيات الخلاجه الفارحة الى في بلادهم المصري عبد للكفيس"<sup>(96)</sup>.

و توالى عشرات التعليقات المؤيدة لموقفه وبعضا مما يعارضه، وهكذا و عبر (127) تعليقا متنوعا نشأ حوار حول علاقة المصريين بالعرب وأحوال العمالة المصرية شهد حدة من مؤيدي وجهتي النظر سواء من المصريين أو العرب، كما شهد أيضا نقاشا موضوعيا من بعض منتسبي الطرفين فها هو شخص أردني يعلق قائلا: "أجرك أحيانا تعمم بعض الأفعال التي يقوم بها أفراد وتنسبها لشعوب كاملة... وتعرف أن العالم العربي جميعه بدون مصر القوية لاشئ"، وأيضا وتحت عنوان سعودي يحسب مصر "عيب عليك أن تبحث عن أغنية سخيفة لفرقة لايعرفها أحد في السعودية وهم مجموعة من الصيع"، وهكذا ينشأ مجالا عاما ثريا حول القضايا التي تطرحها مدونة الوعي المصري.

3/ تضمنت مدونتنا الدراسة عددا من الشئون الخارجية الأخرى الأقل حضورا قياسا بما سبق حيث تضمنتا رصدًا وتحليلا لعدد من الأحداث العالمية المتنوعة التي شهدتها المدونان في رحلتهما

للخارج بعضها يتعلق بمشاهدات عن مظاهر الديمقراطية والنظام العام المتبع في الشوارع وقد حطت بحضور بلغت نسبته (6,9%)، ثم متابعة لأوضاع ناشطي الإنترنت في العالم العربي وما يتعرضون له من ضغوط وقيود واعتقالات بنسبة (5,2%)، ثم بعض المعلومات عما تعرضه تقارير دولية عن أوضاع الحريات والشفافية وحقوق الإنسان في مصر بنسبة (4%)، وأخيرا جانب إنساني يتعلق بضحايا الحروب والصراعات في العالم والمآسي الناتجة عن الحروب الأهلية في الدول الأفريقية (2,9%).

ويؤكد هذا التنوع طابع الإهتمامات العامة الغالب على المدونتين في معالجتهم لمختلف الظواهر.

#### خامسا: أطروحات أجندة القضايا الاقتصادية في مدونتي الدراسة:

تعبيرا عن تنوع محتوى مدونتي الدراسة فقد عالجنا عددا من القضايا الاقتصادية عبر أطروحات متنوعة، حلت في المرتبة الخامسة بنسبة (8,3%) من جملة الأطروحات، وتضمنت عددا من القضايا الفرعية يبينها الجدول التالي (رقم 6):

جدول رقم (6) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا الاقتصادية التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا الاقتصادية الفرعية
41,5	37	سوء أحوال الفقراء في مصر
28,2	25	البطالة
18	16	قضايا العمال ومطالباتهم الاقتصادية
12,3	11	إحتكارات السلع والخدمات
100	89	المجموع

1 / سوء أحوال الفقراء في مصر: حظت هذه القضية بالنسبة الأكبر من الأطروحات (41,5%) ربما تأكيدا على الطابع الحقوقي والمدني للمدونتين، حيث طرحت مدونتا الدراسة وصفا وتحليلا وقدمت شواهدا عن حالة فقراء مصر "خلال الثلاثين عاما... ظهرت أمراض اجتماعية خطيرة عانى منها ومازال يعاني منها خمسة وتسعون بالمئة من هذا الشعب الكادح فلقد تحولت مصر تدريجيا إلى مجتمع الخمسة بالمئة وعدنا بخطى ثابتة الى عصر ما قبل الثورة"<sup>(97)</sup>.

وتناقش وتدين مدونة الوعي المصرى الإعلانات الإستفزازية عن المنتجات "وصدقوني لو حتى مصر مافيهاش أزمة عيش ولا أزمة بطالة ولا عنوسة ولا إسكان ولا غلا ولا كوا ولا ناس بتتظاهر بالحلل والطشوت والجراكن علشان المليه مقطوعه واحنا عمالين نتوسع فى ملاعب الجولف"<sup>(98)</sup>.

وينشأ مجال عام من تعليقات القراء يؤيد المدون ويطور وصف الحالة "أما فى مصر الحبيبة مافيش غير طبقتين طبقه عايشه فوق الأرض وطبقه مدفونة بالحياه تحت الأرض... فىن بقى العدالة الاجتماعيه؟! اسلمى يامصر".

2/ وتضمنت الأطروحات معالجة عدد آخر من القضايا الإقتصادية التى يعنى بها قطاع الشباب من جمهور المدونات، لكنها لم تمثل مظهرا تعبيريا واضحا داخلها، فرغم أن البطالة تعبر عن قضية ملحة فى الواقع المصرى لدى قطاع الشباب، إلا أن معالجتها اقتصرت على إشارات محدودة داخل خطاب المدونتين سواء عبر تدوينات المدونين أنفسهم أو عبر إشارات ووقفات فى تعليقات القراء (25 طرعا فقط) وربما يدل ذلك على البعد السياسى الغالب على تعبيرات المدونتين، فانشغالها بأحوال الفقراء كان أيضا تعبيريا سياسيا واضحا، وربما أيضا ارتباطا بسيادة وبروز أحداث سياسية وفعاليات متنوعة فى فترة الدراسة، تمثلت فى الاحتجاجات السياسية ومطالبات التغيير التى تبنتها قوى مدنية متنوعة.

كما امتد نطاق التناول لمتابعة أخبار وتحركات المطالبات العمالية وخاصة فى مدونة نورا يونس التى غلب عليها الإهتمام بموضوعات تخص الحركات العمالية وشعاراتها وقضاياها وذلك عبر نسبة أطروحات بلغت (18%).

كما امتد نطاق إهتمام المدونتين لمعالج الإحتكارات الإقتصادية ويرصد تأثيرها على سوء الخدمات فى القطاعات المختلفة، مثلما وضح من تركيزه على قطاع الإتصالات مثلا، وذلك عبر أطروحات بلغت نسبتها (12,3%).

#### سادساً: أطروحات أجندة القضايا الإجتماعية في مدونتي الدراسة:

جاءت القضايا الإجتماعية في المرتبة السادسة من حيث كثافة الإهتمام داخل خطاب مدونتي الدراسة وذلك بنسبة (2,7%)، وهي نسبة محدودة لكن يمكن فهمها من خلال متابعة محتوى الجدول الخاص بهذه القضايا وذلك كما يلي:

#### جدول رقم (7) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف

##### القضايا الإجتماعية التي قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	القضايا الإجتماعية الفرعية
82,8	24	التحرش الجنسي بالفتيات والنساء
17,2	5	التطرف الديني
100	29	المجموع

يبين الجدول السابق وجود قضية مركزية تمحورت حولها الأطروحات هنا هي التحرش بالفتيات والتي شهدت فترة الدراسة أحداثاً مختلفة بشأنها، واهتماماً مجتمعياً متنوعاً ظهر تأثيره في اهتمامات كافة المدونات بها، وفيما يلي عرض للقضيتين المركزيتين في القضايا الاجتماعية:

1/ قضية التحرش بالفتيات والنساء: مثلت القضية الإجتماعية المركزية في خطاب مدونتي الدراسة، وهو أمر يجد مرجعيته في كون المدونتين ضمن آخريات شاركن في نقل وبيان وقائع الأحداث لعموم الجمهور في مصر، حيث كانت المدونات عامة هي مصدر المعلومات المركزي الذي نقلت عنه مختلف الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

و أدى اهتمام المدونتين بالقضية إلى بناء مجال عام ثري يناقش ويحلل ويرصد ويشارك في توثيق ونشر مختلف تطورات هذه القضية، وكذلك يعبئ الرأي العام في إتجاه الإدانة والمواجهة،

وتفعيل سبل التعامل القانونية والإجتماعية مع هذه القضية، وجاء ذلك عبر مانسبته (82,8%) من جملة الأطروحات الخاصة بالقضايا الإجتماعية.

حيث تدين وضعية المرأة التي لا تتوفر لها حماية كافية ضد التحرش "على النساء أن يحملن دبوس ابره في الشوارع والمواصلات العامة أو يتعلمن مهارات قتالية، وان كانت المرأة مقتدرة تحمل في حقيبتها سبراي للدفاع عن النفس"<sup>(99)</sup>.

ويواصل المدونان توثيق حالة التحرش ويشركان معهما القراء في رصد هذه الحالات وعرضها عبر مدوناتهم، وإثارة نقاش متسع بشأنها يعرض فيه القراء حالات أخرى، وهنا تعرض مدونة الوعي المصرى قضية التحرش لتتساءل كيف انه عندما عرضها المدونون للمرة الأولى تم مهاجمتهم من قبل الصحف القومية، بينما هذه الصحف ذاتها تعرض تحرشات حدثت في العيد: "كتب المدون" اشمعنى احنا شتمونا ومسحوا بينا الأرض وقالوا شباب مصر بخير وماحصلش واننا بنهول"<sup>(100)</sup>.

وتواصل المدونة رصد هذه الحالات وتستشرف أفكارا مختلفة عن استغلال عكسى من قبل بعض الفتيات لفزع عام من ظاهرة التحرش يحولهن في بعض الأحيان الى معتديات كما في حالة فتاة العصا الكهربائية التي هددت وسبت شخصا اصطدمت به بعربتها "شوف كام راجل اتحبس بتهم التعذيب وصعبان عليهم نحبس بنت هى دى حقوق المرأة.. هذا تهريج"<sup>(101)</sup>.

2/ عالجت مدونتنا الدراسة أيضا قضية التطرف لتدينا تماما وترفضان مثل هذا النمط عبر حدد محدود من الأطروحات (5 أطروحات) تمثل مانسبته (17,2%) من جملة الأطروحات المقدمة هنا، حيث لم تمثل القضية حضورا قويا إذ كانت تأتى هذه الأطروحات عرضا ضمن تحديد مواقف المدونين والمعلقين بشأن مواقف بعض القوى السياسية في الواقع المصرى ذات المرجعية الدينية أو في تعليق على بعض مواقف منظمة حماس الفلسطينية، وهو ما يؤكد أن هذه القضية لم تحظ بحضور مستقل واضح له تجليات محددة.

### سابعاً: أطروحات أجندة قضايا جزئية متنوعة تضمنتها مدونتنا الدراسة:

تضمنت مدونتنا الدراسة كذلك عدداً من القضايا محدودة الحضور مثلت مانسبته (5,3%) من جملة القضايا والموضوعات، وهى تعبر عن اهتمامات فرعية مختلفه للمدونين، لعل أبرزها وأكثرها حضوراً هو سجل نشاط المدونين ذاتهما وكذلك أقرانهما.

جدول رقم (8) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات  
قضايا وموضوعات متنوعة قدمتها وناقشتها مدونتنا الدراسة

النسبة المئوية	عدد الأطروحات	قضايا وموضوعات متنوعة
44,7	17	أنشطة وفعاليات المدونين محلياً ودولياً
28,9	11	متابعة حركة التدوين والتعليق عليها
15,8	5	أدب وفنون وسينما
10,6	4	يوميات ذاتية
100	37	المجموع

حيث دأب كلا المدونين على الإشارة والتفصيل أحيانا فيما يقومان به من نشاط يتعلق بالتدوين، من حضور لقاءات تليفزيونية أو المشاركة في مؤتمرات وندوات تتعلق بالتدوين داخل مصر وخارجها، وتكون النتيجة عدد من التدوينات التى تعرض هذه الأنشطة وكذلك مايصرحون به.

كما تضمنت كلتا المدونتين اهتمامات اخرى متنوعة عن السينما وعن فن التصوير وأبعاد جمالية أخرى، فضلا عن خواطر أدبية جميعها كان حضورها هامشياً.



## تحقيق فروض الدراسة:

1/ أثبتت الدراسة صحة وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل مدونتي الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات ومواقف السلطة التنفيذية لتؤكد حقيقة عبرت عنها مؤشرات تحليلية متنوعة، وهي أن الخطاب كان معارضا للسياسات ومواقف السلطة التنفيذية، حيث غلب على كلا المدونتين توظيف مصادر معلومات تنتمي لقوى المعارضة أو مأخوذة نقلا عن مواقع أو هيئات تقدم وجهات نظر ورؤى ناقدة لسياسات السلطة التنفيذية، كانت أحد المدخلات الداعمة و المشكلة لتوجهات المدونتين المعارض والناقد للسياسات الرسمية، فهي تحرص على توظيف معلومات من صحف خاصة وحزبية معارضة للسياسات الرسمية وأيضا من تقارير عن فعاليات مدنية محلية أو خارجية تدين بعض الوقف والسياسات، بحيث مثل ذلك الطابع الغالب على عمل هاتين المدونتين.

2/ ثبت أيضا وجود علاقة دالة إحصائيا بين نوع روابط المواقع المختلفة الموظفة داخل خطاب مدونتي الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السلطة التنفيذية، حيث دأبت المدونتان على تحميل روابط تشير إلى معلومات وتقارير ذات صلة بما تقدمانه بمنح القارئ مزيدا من المعلومات والرؤى حول ما يتم عرضه ومناقشته، وأثبت التحليل الإحصائي دلالة تلك العلاقة، حيث يتكثف تضمين روابط تتعلق بالمنظمات والهيئات الحقوقية وكذلك صحف خاصة وحزبية التي تدين سياسات السلطة التنفيذية في معالجات المدونتين التي تحمل وجهات نظر ناقدة للسلطة التنفيذية وسياساتها إزاء مختلف الشئون العامة، حيث تزايدت روابط هذه الهيئات ووسائل الإعلام الخاصة والتجمعات المدنية في موضوعات التعذيب ومطاردات الناشطين السياسيين ومختلف القضايا السياسية والإجتماعية التي سعى المدونان نحو إظهار موقف محدد بشأنها يعبر عن تعارض أو رفض واضح لسياسات السلطة.

3/ أظهرت الدراسة وجود ارتباط دال احصائيا بين معدل مشاركة الجمهور في التعليقات وبين نوع قضايا الشئون العامة التي تعرضها وتناقشها المدونتان، حيث تزداد نسبة المشاركات والتعليقات مع كون القضايا المثارة في التدوينات تنتمي إلى مجالى القضايا السياسية والمدنية، وتقل المشاركات كلما انتمت الى فئات القضايا الأخرى مما تضمنتها أجندة القضايا، و ربما يبرر هذا

الإرتباط بكون هذه القضايا تتعلق بحقوق الجمهور و تعالج موضوعات تخص الشئون اليومية التي يعايشها ويشكو من بعض سلبياتها كاستغلال النفوذ وكذلك بعض قضايا الفساد و القصور في الأداء العام وتدنى أوضاع الفقراء في مصر، وهى جميعها من الموضوعات التى حظت بمعدل تفاعلية كبير من خلال مؤشرين متكاملين، أولهما ارتفاع معدل التعليقات من الجمهور على هذه التدوينات، وثانيهما ارتفاع معدل المشاركة من قبل بعض افراد الجمهور في إمداد المدون بقطعات الفيديو والصور و المعلومات المتعلقة بهذه الموضوعات.

ومثلت السلطة التنفيذية في مستوياتها المختلفة الموى الفاعلة الأكثر حضورا في خطاب المدونتين، وهو أمر ارتبط بأن مجمل الخطاب كان يعمل في اتجاه نقد وتحليل ومعارضة مواقفها وسياساتها، ومثلت أجهزة الأمن المختلفة داخل السلطة التنفيذية القوى الفاعلة الفرعية الأكثر حضورا والأكثر تعرضا للاتهامات وتقديم صورة سلبية تامة بشأنها، حيث وجهت لها التدوينات مختلف أوجه النقد.

4/ أثبت التحليل الإحصائي وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتي الدراسة وبين سمات الفاعلين المقدمين، حيث أن قسما مهما من بناء وتقديم الصورة السلبية للمستولين الرسميين والأجهزة التنفيذية تزامن مع وارتبط بتوظيف مصدر معلومات تعبر عن توجه معارض للسلطة التنفيذية ومواقفها مستقاة من صحف ومواقع وناشطين وشخصيات تنتمى لقوى المعارضة السياسية في مصر.

5/ أثبت التحليل الإحصائي أيضا وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع الفاعلين داخل خطاب المدونتين وبين اتجاهات الخطاب بشأنهم، بمعنى أنه كلما كان هؤلاء الفاعلين ينتمون الى السلطة التنفيذية أو أحد أجهزتها كان حضورهم يتم ضمن سياق تدوينات تقدم نقدا حادا للسياسات الرسمية وأداء مسئوليتها في المواقع المختلفة، وأنه كلما كانت القوى الفاعلة تنتمى الى الناشطين السياسيين من الشباب على الإنترنت كلما كان حضورهم يتم ضمن سياق تدوينات تقدم رؤى ايجابية بشأن أدوارهم وفعاليتهم.

## الاستخلاصات ومناقشة النتائج:

1/ عملت مدونتنا الدراسة "الوعى المصرى" و"نورا يونس" خارج حدود سرد اليوميات والتعليقات الشخصية عن الشئون العامة، وخارج حدود التعبير عن إنشغالات ذاتية وقضايا فردية لتعبرا بحق عن تشكل مجال عام حقيقي يقوم بعدد من المهام تدخل ضمن حدود ماتعارفت عليه الأدبيات البحثية أنه محال عام تشكله المدونات Blogosphere باعتبارها وسائط إعلامية جديدة، وهو مجال عام يتأسس على فعاليات وخصائص شبكة الإنترنت Networked public sphere ويمكن تأكيد ذلك عبر المؤشرات الخاصة التى رصدتها الدراسة فيما يخص أداء المدونتين:

- اتضح طابع مدونتي الدراسة كمجال عام فى عدد من القضايا والأحداث التى طرحتها ذات الصلة بالشئون العامة، بحيث تحققت فيهما مواصفات المجال العام من تناول قضايا ذات أولوية جماهيرية، وتنوع للنقاش بشأنها، وتطوير الحوار حول عناصرها، وتلقى مشاركات متنوعة من الجمهور، وتضمن روابط ومواقع تزيد من تطوير النقاش وإثراء الحالة المعرفية، فضلا عن السعى لبلورة توجه عام بشأن هذه القضايا، ومحاولة البحث على القيام بإجراءات وسلوكيات فى بعض الحالات، ظهر ذلك فى قضية التحرش بالمرأة، وفى قضايا العنف البدنى الموجه لمتحجزين والمعتقلين فى بعض أقسام الشرطة، وظواهر استغلال النفوذ والبلطجة فى الشارع المصرى، وقضايا مطالب العمال المتظاهرين من أجل تحسين شروط العمل وأوضاعهم الإقتصادية، وكذلك المطالبات الخاصة بالتغيير السياسى، حيث كانت المدونتين فى كثير من هذه القضايا صاحبة السبق إما بطرح الموضوع أو تطوير وتقديم بعض جوانبه وفعالياته التى سكنت عنها وسائل الاعلام السائدة، أو بالمطالبة بالرقابة والمحاسبة، أو فى السعى نحو بلورة توجهات معينة.

- سعت المدونتان نحو تعريف وتوثيق وتتبع لإنتهاكات حقوق الإنسان فى شتى ممارساتها، خاصة مايتعلق منها بالتعذيب والإعتقال والحقوق الإقتصادية للفقراء، وحرية للرأى والتعبير، والتحرش بالنساء، وبحيث مثل ذلك المظهر النشط والأكثر فاعلية لعملهما كمجال عام، كما وسعت من حالة النقاش حول هذه القضايا، وأشركت جمهور المدونتين كفاعل نشط فى تطوير

الحوار وبلورة توجهات لتلعب أدوارا ذات صلة مباشرة بصحافة المواطنين التي تجعل من الإنسان العادي محورا لتغطيتها، وهى فى هذا الصدد شهدت جدلا وحوارا، وأغرت الجمهور بالمشاركة وفعلت من دوره عبر امداد التدوينات بوقائع ذات صلة سواء فى شكل معلومات أو لقطات فيديو أو صور تدخل فى ذات الإطار.

- وظفت المدونتان ماتيحه تطبيقات تداخل وامتزاج الوسائط الإعلامية Media Conversion حيث انه وإضافة إلى النص المكتوب تزامن معه لقطات الفيديو والصور وروابط لمختلف المواقع ذات الصلة، كما قام المدون خاصة مدونة الوعي المصرى بأجراء حوارات ولقاءات وتحقيقات تليفزيونية وبثها على المدونة، مما زاد من معدل إقبال الجمهور عليها و زاد أيضا من معدل التفاعلية.

- لعبت المدونتان دورا بديلا وأحيانا مكملا لأنشطة الفعاليات المدنية المختلفة، مستفيدة من الحرية النسبية المتسعة للحركة فى الفضاء التدوينى، مما أتاح لها مساحات تعبير سياسى واجتماعى كبيرة جذبت جمهورا متنوعا.

كما سعت فى هذا الصدد نحو انتقاد ومناقشة أداء المسؤولين العموميين فى المواقع التنفيذية المختلفة لتقوم بدور من أهم أدوار وسائل الإعلام كمجال عام، وهو حراسة المصالح العامة وإشاعة الشفافية فيما يخص مدى قيام المؤسسات التنفيذية بأدوارها ومهامها.

- قدمت أيضا مجالا منافسا وأحيانا بديلا يطرح ما لاتقدمه وسائل الإعلام السائدة من موضوعات وقضايا الشئون العامة وأدارت نقاشا حوله، وسعت نحو تعبئة الرأى العام فى اتجاهات محددة، كما حدث فى بعض قضايا التعذيب و مسألة التحرش الجنسى بالمرأة، حيث كانت هى المبادرة بالطرح، وهى التى استقبلت اهتماما ومشاركة جماهيرية موسعة فى مجال الدعم بالمعلومات و لقطات الفيديو، وفتحت نقاشا موسعا إنتقل إلى وسائل الإعلام السائدة، وتفاعل معه المجتمع ككل وأثمر عن إجراءات تنفيذية وقضائية عملت فى إتجاه محاصرة الظاهرة.

وفى هذا الصدد اهتمت المدونتان بالتفاعل مع مختلف وسائل الإعلام عبر تضمين روابطها، وعملت فى احيان كثيرة كناقذ لبعض مواقفها وأنماط تغطيتها للأحداث والقضايا العامة.

- تميز أداء المدونتين بسرعة تغطية الأحداث ومنافسة مؤسسات اعلامية كبيرة في إمكانياتها عبر سرعة الرصد وتنوع وفردة تقديم وقائع لانتشرها ولا تبثها وسائل الإعلام السائدة، كما حدث في مجال تغطية أحداث إضراب المحلة الكبرى وما ارتبط بها وتلاها من أحداث، وفيما يخص كذلك مختلف المظاهرات والإضرابات التي شهدتها فترة الدراسة، وحتى حصار غزه وما تزامن معه من اختراق منتسبي حركة حماس للسور الحدودي مع مصر، وكذلك حريقى مجلس الشورى والمسرح القومى.

- عبر كثافة تضمين روابط الصحف الخاصة التى يغلب عليها توجهات معارضة للسياسات الحكومية وكذلك تضمين مواقع بعض الجهات والهيئات المدنية التى تقدم عرضا ناقدا للأداء الحكومى، في مقابل غياب أو ندرة حضور روابط تخص وسائل الإعلام القومية فيما عدا سياق لإدانة مواقفها و نقد مضمونها، عبر كل ذلك عن توجهات ومواقف المدونتين، وكيف أنهما تمثلان امتدادا نوعيا للقوى المدنية المعارضة.

- عبرت المدونتان عن خصوصيات قضايا المجتمع المصرى وأفسحت المجال لجيل شاب له وجهة نظر تجاه الأحداث، ويملك وعيا وجرأة، ويسعى لتقديم أداء يعبر عن همط إعلامى جديد يقاطع ويعترض ويستكمل في أحيان أخرى مالاتقوم به وسائل الإعلام السائدة.

- تمكنت المدونتان من جذب جمهور متسع بحيث شهدت في بعض القضايا معدل مرور يومى بلغ عشرات الآلاف وهو ما يعبر بحق عن اتساع مساحة الدور الذى تضطلع به المدونات في الواقع، وتخطيها لدور بعض وسائل الإعلام القائمة من حيث حجم ومدى فعالية تواصلها مع الجمهور نتيجة سهولة الإتاحة وجرأة الطرح ومساحة التفاعلية الممنوحة، وهو أمر ازداد بروزا في حالة تناول قضايا وشئون عامة جدلية و مثيرة و ناقدة قدمتها المدونتان.

- وقد كشفت الدراسة عن بعض القيود التى تؤثر على مزيد من تفعيل عمل المدونات كمجال عام لتقوم بدور أكثر فاعلية في الإنفتاح على رؤى وتحليلات ووقائع لاتقدم عبر وسائل الإعلام المختلفة وتعنى بمزيد من إشراك المواطنين في النقاش حولها، وذلك على النحو التالى:

- إحتفاء هذه المدونات بالإشادات الغربية بعملها فضلا عن إنفتاحها على لهيئات الدولية الغربية تحديدا، وهو ربما يؤثر على أجندة إهتمامات هذه المدونات و ربما يفقدها تعبيرا مباشرا وفوريا عن الأولويات المحلية كما تجرى في الواقع.
- انتشار حالات التدوين مزودج اللغة داخل المدونات، وهو وإن مثل حالة ظاهرة في مدونة نورا يونس ولم يمثل ذلك في مدونة الوعى المصرى إلا أنه جدير بالرصد.
- وربما يحتاج إلى التنبيه من أجل عدم إقصاء جمهور كبير عن متابعة هذه المدونات، كما أن استخدام لغات غير العربية قد ينزع قليلا من صبغتها المحلية في تناول وطرح قضاياها وربما يحول دون مزيد من التواصل مع شرائح موسعة من القراء تسعى نحو التفاعل معها.
- غلبة الذاتية والنبرة الخطابية في بعض التدوينات ربما يفقدها في بعض الأحيان حالتها
- "العامة" ليجعلها تعبيرا ذاتيا عن قناعات للمدون نفسه، وهو أمر تظهر خطورته في حالة معالجة شئون عامة تختلف بشأنها الآراء، حيث تحل وجهة نظر المدون وتسيطر على توجيه النقاش، مما يقلل من حيز التنوع المقدم والذي يعمل على بلورة رأى عام رشيد كأحد الوظائف المهمة للمجال العام.
- ضرورة الدعوه للإلتزام المدونين وجمهور المعلقين بكود مهني أخلاقي يحول دون إنتشار العديد من الألفاظ والمسميات التى لاتعبر عن رصد وتحليل بقدر ماتخرج عن سياق النقد العام البناء للأداء.
- الدعوة الى تنظيم فعاليات تدريبية للمدونين على مهارات التغطية الإستقصائية، و بما يمثل تطويرا لما تقوم به من تقديم للأحداث والشئون العامة لتأكيد الإلتزام بقواعد الشمول والتنوع والإسناد والتوازن في معالجة الأحداث.
- يمكن القول أن التحول الحقيقى في مجال عمل هذه المدونات يكمن تحديدا في أن تشكل كفرق عمل إعلامية متكاملة داخل المدونة الواحدة المعنية بالشئون العامة، هذا ربما ينقلها من العمل كمجال عام أولى إنتقائى إلى العمل كساحة إعلامية مهنية تقوم على التنوع والشمول، و يقلص حيز سيطرة المدون صاحب المدونة في بعض الأحيان، ويمكن أن يدفع في اتجاه مجال

أكثر رحابة يتنوع فيه المشاركون وتتعدد وتتعارض الرؤى، بما يمثل إنتقلا من طابع فردى إلى طابع جماعى مؤسسى، وهو ما يمنح هذه المدونات أدوارا أكثر فعالية واتساعا ونشاطا.

2/ تضمنت أجندة القضايا الرئيسية التى طرحتها مدونتا الدراسة حيزا متنوعا يؤكد تركيزهما على تغطية مختلف قضايا الشئون العامة، حيث واكبت المدونتان مختلف الأحداث والقضايا المثارة في الواقع بالرصد والعرض وطرح المواقف وإدارة النقاش حولها، والسعى نحو بلورة توجهات محددة و أحيانا الحث على القيام بسلوكيات محددة.

وهكذا تنوعت أجندة القضايا المطروحة لتتضمن قضايا سياسية وقضايا تتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين، وقضايا خاصة بحرية الرأى والتعبير، وامتد الإهتمام ليشمل شئنا أخرى خارجية، كما تضمنت الأجندة قضايا اقتصادية تطرح وتناقش أحوال الفقراء في مصر، وامتد نطاق تغطية مدونتي الدراسة لتبادر بطرح ومناقشة قضية التحرش الجنسى بالمرأة، وتساهم في توثيق ممارساتها وعرضها على الرأى العام واثارة نقاش مجتمعى موسع عن التحرش وكيفية التصدى له منبهة إلى مخاطره وأثره على الصورة القومية وعلى شعور المواطنين بالأمان في الشارع المصرى.

كل هذه التعبيرات مثلت حالة اهتمام موسع بالشأن العام تمت من خلل المدونين ومن خلال مشاركات القراء، وهكذا عملت المدونتان كمجال عام فعلى يعنى بالمتابعة والطرح وإدارة النقاش وبلورة آراء إزاء مختلف قضايا الشئون العامة.

3/ شكلت القضايا السياسية مركز الأهتمام الأول في المجال العام للمدونات، وهو أمر ارتبط بطبيعة الفترة الزمنية للدراسة والتى شهدت فعاليات سياسية متنوعة، وعددا من التظاهرات والإضرابات فضلا عن نقاش سياسى انخرط فيه المدوان وفتحا مدوناتهما لطرح قضايا ذات صلة.

كما يدل ذلك على أن القضايا السياسية تحتل أولوية في مجال المدونات المعنية بالشئون العامة في مصر، كما تحمل مؤشرات عن أولويات اهتمام الشباب من المدونين ومن جمهور القراء، وهو أمر ربما يكون مرجعه أن الشباب المنخرط بالتعليق يكون في الغالب من الشريحة المتفاعلة مع الشأن السياسى والمشاركة في أحداثه وأنشطته، أو من الناشطين السياسيين عبر الإنترنت، وهو أمر ارتبط بما أحدثته الإنترنت من توفير مدخلات للتفاعل لدى قطاعات الشباب للإشتباك مع القضايا

والأحداث بالتعليق، هروبا من الإنخراط في أنشطة فعلية في الواقع ربما لا يرغب هؤلاء الشباب أو يخشون من القيام بها، فيكون المجال العام الذي ينشأ عبر المدونات بديلا مناسباً في هذا الشأن.

4/ عملت مدونتنا الدراسة كسجل توثيقي لانتهاكات حقوق المواطنين وصنعتا مجالا عاما يوسع من دائرة عرض وتناول قضايا الحقوق المدنية للمواطنين، من خلال طرح قضايا التعذيب والعنف البدني أو الاعتقالات أو المطاردات التي تنال بعض الناشطين السياسيين، وهنا وسعت المدونتين من ساحة المجال العام وأشركت المواطنين في إمداد المدونين بلقطات فيلمية موثقة.

و قد كسرت المدونتان حاجز التعتيم والإخفاء في تناول هذه القضايا، مما شجع الجمهور على المشاركة في رصدها وإدانتها، كما لعبت دورا محوريا في إمداد وسائل الإعلام الخاصة والحزبية والقومية بمعلومات ذات صلة تم التوسع في نشرها ومتابعتها، أي انها شكلت مجالا عاما تعريفيا وتحليليا مهما لمختلف وسائل الإعلام في موضوعات تمس الحقوق المدنية للمواطنين.

ولم تقف حدود المعالجات عند قضية بعض التعسف في استخدام السلطة بل امتدت لترصد حالات البلطجة والعنف في الشارع المصري ورصدها وحددت مواقعها.

5/ غلب على طرح القضايا السياسية وتقديم مختلف الفاعلين الرئيسيين الرسميين داخل مدونتي الدراسة وجهة نظر معارضة، حيث تقدم الأحداث من زاوية مناهضة وناقدة للسياسات الحكومية ونمط ادارتها لمختلف مناحي الشأن العام، وهو تعبير عن مجال عام يقدمه ناشطون معارضون لهذه السياسات وتعبيرا عن مواقف بعض قطاعات شابة تجاه العملية السياسية في مصر وفاعليها المركزيين، أي يمكن اعتباره مجالا سياسيا نشطا موازيا لمجالات عامة أخرى قائمة تتأسس عبر وسائل الإعلام السائدة مختلفة الانتماءات بعضها يدعم ويؤيد وبعضها يتقد جوانب مختلفة من السياسات و سبل إدارة الشأن العام في مصر.

6/ مثلت قضية الفساد وقصور الأداء العام ومايرتبط بهما من إدانة للسياسات الحكومية مركز الاهتمام الأول ضمن القضايا السياسية التي طرحها خطاب المدونتين، حيث قدمتا رصدا ونقدا حادا لجوانب القصور والإهمال، عبرا عنه بأشكال مختلفة واشركا القراء في هذا الرصد وتقديم شواهد دالة عبر صور و لقطات فيديو تدلل عليه.



7/ مارست التدوينات هجوما على أجهزة الأمن و التي مثلت داخل المدونتين القوى الفاعلة الأكثر حضورا سلبيا فيما يتعلق بأدوارها وصفاتها، وكانت موضع الهجوم المكثف والمفضل لدى التدوينات، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الإضرابات، وهو ما مثل في أحيان مختلفة تعبيرا مبالغا فيه خاصة حين تمتد الإدانة خارج سياق وقائع محددة.

8/ أكد تحليل خطاب مدونتي الدراسة أنهما شكلتا مجالا عاما لاتقف حدوده عند تناول وطرح ومناقشة الشئون الداخلية، بل امتدت إلى تناول ومعالجة قضايا الشئون الخارجية إرتباطا باهتمامات الرأي العام المصري، ولعل رصد نوع القضايا الخارجية التي اعتنت المدونتان بالتفاعل معها واعتنى جمهور المدونات بالحوار حولها يعبر عن كونها قضايا كانت دوما موضع اهتمام كبير وتفاعل مستمر من قبل المصريين، كما أن البعض الآخر يمثل تجليات لقضايا الداخل، كأحداث وتداعيات القضية الفلسطينية، و تناول قضية أوضاع العمالة المصرية في الخارج.

9/ يتبين وجود قضية مركزية طغت على معالجات القضايا الإجتماعية وهي التحرش الجنسي بالفتيات والتي شهدت فترة الدراسة أحداثا مختلفة بشأنها، واهتماما مجتمعي متنوعا ظهر تأثيره في اهتمامات المدونتين بها، حيث شاركت المدونتان ضمن مدونات أخرى في توثيق ومناقشة الوقائع، فقد كانت مختلف المدونات هي مصدر المعلومات المركزي الذي نقلت عنه الصحف ووسائل الإعلام الأخرى هذه الوقائع.

و أدى اهتمام المدونتين بالقضية إلى بناء مجال عام ثرى يناقش ويحلل ويرصد ويشارك في توثيق ونشر مختلف تطورات هذه القضية، وكذلك يعبئ الرأي العام في إتجاه الإدانة والمواجهة، وتفعيل سبل التعامل القانونية والإجتماعية مع هذه القضية.

## المراجع

- 1- Wijnia, Elmine, "understanding weblogs: a communicative perspective " in [http://elmine.com/weblog/archives/wijnia\\_understandingweblogs.pdf](http://elmine.com/weblog/archives/wijnia_understandingweblogs.pdf)
- 2- Roth ,Maric McCoy , "how journalists see the blogosphere  
<http://www.asc.upenn.edu/usr/mmccoy/blogs.pdf>
- 3- Herring , Suzan C., (et al), "Conversation: media bloggers , non media bloggers and their network connections" , AEJMC Conference papers, Texas, August 2005:  
<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>
- 4- J.B.Singer , "the political j blogger: normalizing a new media form to fit old norms and practices " , AEJMC Conference papers, 2004:  
<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>
- 5- "the gendered blogosphere: where promise meets reality" , AEJMC Conference papers, 2005:  
<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>
- 6- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، "المدونات المصرية: فضاء اجتماعي جديد"، السنة الثانية / العدد 17، مايو 2008، ص 4.
- 7- Mckenna, Laura , "getting the word out:policy bloggers use their soapbox to make change ", review of policy research ,vol.24,No.3, 2007, p.209.
- 8 lynch , March , "blogging the arab public " , the American university in cairo & the middle east centre stantony's college , university of oxford, February 2007:  
<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>
- 9- Ishewerd, Tom, behaviour of the blogosphere: understanding the scale , composition and activities of weblog audiences:  
[www.comscore.com](http://www.comscore.com)
- 10- Papacharissi , Zizi , "democracy on-line: activity ,politeness, and the democratic potential of on-line political discussion group ", new media and society ,2004, vol.6,no.2,pp. 259-284.
- 11- Papacharisi , Zizi , "the virtual sphere: the internet as a public sphere ", new media &society , vol4,no. 1, p023.
- 12- Marlow , C. , "audience structure in the weblog community",presented at the AEJMC conference , 2004:

<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>

13- Cooke, Scott Lori. , "towards a model of civic journalism based on the blog", AEJMC conference , 2004:

<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>

14- Papacharissi, Zizi op.cit , pp 9-27.

15- Friedlan , Lewis A. (et.al),"surveying citizen journalism: describing emerging phenomena that posit a renovation of the public sphere", AEJMC conference 2006:

<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>

16- Bentley , Clyde H. (et.al.), "sense of community as a driven for citizen journalism ", AEJMC. 2006:

<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>

17- Rederson, Sara , "speaking the same language ?: differences and similarities between UK and US bloggers ", the international journal of the book , volume 5, no.1, 2007:

<http://www.bookjournal.com>

18- Coleman , S., "blogs and the new politics of listening ", political quarterly , vol.76, No.2, 2005 , pp. 272-280.

19- Keren , Michael , "blogosphere: the new political arena "(Lanham: Lexington books , 2006):

20- McKenna L. , Pole , A., "do weblogs matter ? weblogs in American government ", paper presented to the annual meeting of the American political science association , Chicago , September 2004.

21- Huanl , Nitin Agarwal , "blogosphere: research issues ,tools and applications ", sigkdd exploration, vol.10,no. 1, pp. 18-31.

22- Herring, Susan c. (et al),"women and children last: the discursive construction of weblogs:

[http://blog.lib.umn.edu/blogosphere/women\\_and\\_children.html](http://blog.lib.umn.edu/blogosphere/women_and_children.html)

23- Blanchard, Anita , "blogs and virtual communities: identifying a sense of community in the Julie/ Julia project:

<http://www.blogbulse.com/papers/2005/adamcglanceblogwww.pdf>

24- Franko Elizabeth Michael,"the democratic ideal and its translation online: the possibility and potential of the internet as public sphere ", aejmc, august 2005.

25- Roth, Maric McCoy , "how journalists see the blogosphere:

<http://www.asc.upenn.edu/usr/mmccoy/blogs.pdf>

26- Barton , Mathew D., "the future of national – critical debate in public spheres", computer and composition 22, 2005:

<http://collegewriting.us/shared/barton.pdf>

27- Lori , Demo, (etal), "the weblog forest: the effectiveness of the staff produced blogs in engaging newspaper audiences in a conversation " , aejmc, 2007.

28- Hargov Thomas , Stempel, Gudio , "use of blogs as source of news presents little threat to mainline news media ' , newspaper research journal , winter 2007.

29- Trench, B. , Quinn , G., "online news and changing models of journalism ", Irish communications review , No.9.2003.

30- Drezner , D.W. , Farrell, H. , "the power and politics blogs", a paper presented at the American science association , 2004.

31- Singer , J.B. , op.cit.

32- "the gendered blogosphere: where promise meets reality", AEJMC , 2005 :

<http://list.msu.edu/archives/aejmc.html>

33- Mckenna , Laura., op.cit.

34- Burroughs , Benjamin., "kissing macaca: blogs, narrative and political discourse", journal for cultural research , volume.11, no.4, October 2007.

35- Schler , Jonathan (et.al), "mining the blogosphere: age, gender and the vanities of self – expression ":

<http://elephiphany.typepad.com/31elephiphany/blog>

36- Kelly, John., etling, Bruce., "mapping iran's online public: politics and culture in the Persian blogosphere , the bekman center for internet & society research publications series: law.harvard.edu/publications<http://cyber>

37 مركز دعم القرار "المدونات المصرية: فضاء اجتماعي جديد "، مرجع سابق.

38- lynch , March Op.Cit

39- Isherwood , Tom, "a new direction or more of the same ? political blogging in Egypt ": the American university in cairo & the middle east centre st.antonys college , university of oxford:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>

40- Radsh , Courtney , "core to commonplace: the evolution of Egypt's blogosphere "; the American university in cairo & the middle east centre st.antonys college , university of oxford, September 2008:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>

41- Ajemian, Peter. , "the Islamic opposition online in Egypt and Jordan ", January 2008:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>

42- Weyman , George. , "personal blogging in Egypt: pushing social boundaries or reinforcing them ? ", October 2007:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>

43- Otterman , Sharon , "publicizing the private: Egyptian women bloggers speak out ", february 2007:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=10>

44- the gendered blogosphere , op.cit.

45- Marlow C., op.cit.

46- Isherwood, Tom., "a new direction or more of the same ? political blogging in Egypt , op.cit.

47- March lynch., op.cit.

<http://www.egybloggers.com>-

<http://www.arabblogcount.blogspot.com>-

[www.tadween.com](http://www.tadween.com)-

<http://itoot.net>

48- Habermas , Jurgen , "structural transformation of the public sphere " , (Cambridge: MIT press, 1989).

-Habermas , Jurgen, "political communication in media society ", plenary address for the 2006 international communication association conference , Dresden , Germany:

[http://www.icahdq.org/speech\\_by\\_habermas.pdf](http://www.icahdq.org/speech_by_habermas.pdf)

Habermas , Jurgén,"the inclusion of the other: studies in the political theory " (Cambridge "MIT press , 1998).

-Kellner , Douglas , "habermas , the public sphere and democracy: a critical intervention: <http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.html>

49- Habermas , Jurgén,"Institutions of the public sphere " , in: newbold inc (ed.), "approaches to media: a reader (London: Arnold , 1997) pp. 238 – 239.

50- Friedlan , Lewis A. (et.al), op.cit.

51- Benkler , Yochi , "The wealth of Network " (New haven: yale university press , 2006) p. 220.

52- Dilip , Meghane ,"Rang de Basanti – consumption , citizenship and the public sphere ' , a thesis submitted in partial requirements for the degree of master of art , February 2008 , university of Massachusetts:

<http://schoolworks.umass.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1116context=theses>

53- The blogosphere and the public sphere: exploring possibility of the blogosphere as a public sphere:

[http://www.allacademic.com/metra/p\\_mla\\_apr\\_research\\_citation/0/9/2/9/8/pages92983/p92983-23.php](http://www.allacademic.com/metra/p_mla_apr_research_citation/0/9/2/9/8/pages92983/p92983-23.php)

54- نورا يونس، 2008/7/27.

<http://norayounis.com>

55- الوعي المصري، 2007/9/27.

<http://misrdigital.blogspot.com>

56- الوعي المصري، 2008/5/29.

57- نورا يونس، 2007/10/6.

58- نورا يونس، 2007/12/13.

59- نورا يونس، 2007/10/6.

60- الوعي المصري، 2008/4/6.

61- الوعي المصري، 2008/4/6.

62- نورا يونس، 2007/10/25.

63- الوعي المصري، 2008/4/9.

64- نورا يونس، 2007/7/27.

- 65- الوعي المصرى، 2008/2/3.
- 66- نورا يونس، 2007/10/22.
- 67- نورا يونس، 2007/10/5.
- 68- الوعي المصرى، 2007/10/12.
- 69- الوعي المصرى، 2008/10/6.
- 70- الوعي المصرى، 2007/10/22.
- 71- الوعي المصرى، 2007/10/13.
- 72- الوعي المصرى، 2007/10/4.
- 73- الوعي المصرى، 2008/8/31.
- 74- الوعي المصرى، 2008/5/9.
- 75- الوعي المصرى، 2008/5/19.
- 76- الوعي المصرى، 2008/7/7.
- 77- نورا يونس، 2007/10/3.
- 78- الوعي المصرى، 2008/6/9.
- 79- الوعي المصرى، 2007/9/4.
- 80- الوعي المصرى، 2008/5/6.
- 81- الوعي المصرى، 2008/3/28.
- 82- الوعي المصرى، 2007/12/25.
- 83- الوعي المصرى، 2008/5/24.
- 84- نورا يونس، 2007/10/11.
- 85- نورا يونس، 2007/10/7.
- 86- نورا يونس، 2008/0/2/3.
- 87- نورا يونس، 2008/2/6.
- 88- الوعي المصرى، 2008/1/25.
- 89- الوعي المصرى، 2008/1/26.
- 90- الوعي المصرى، 2008/1/29.

- 91- الوعي المصري، 2008/1/3.
- 92- الوعي المصري، 2008/2/10.
- 93 الوعي المصري، 2008/6/14.
- 94- الوعي المصري، 2008/6/14.
- 95- الوعي المصري، 2008/2/1.
- 96- الوعي المصري، 2008/2/3.
- 97- نورا يونس، 2008/8/31.
- 98- الوعي المصري، 2008/5/23.
- 99- نورا يونس، 2007/10/22.
- 100 الوعي المصري، 2007/10/5.
- 101- الوعي المصري، 2008/9/1.



آليات التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان  
فى خطاب الصحافة المصرية:  
دراسة للمضمون وأطر تقديمه فى صحف  
الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية

## مقدمة:

تمثل موضوعات وقضايا حقوق الإنسان مجالاً حيوياً في النقاش العام للدائر في مختلف المجتمعات المعاصرة، باعتبارها مقوماً للنهوض المجتمعي الشامل، عبر ما يمنحه تطبيق والإلتزام بهذه الحقوق من تحفيز لقدرات الإبداع لدى الأفراد، ودعم مشاركاتهم في مختلف مناحي الشأن العام، انطلاقاً مما تكرسه من مبادئ المواطنة التي تتضمن مساواة في الحقوق والواجبات.

ولعل هذا يقدم تفسيراً لتواجد مضامين صحفية مكثفة تتناول موضوعات وقضايا ذات صلة مباشرة بمنظومة حقوق الإنسان المعاصرة، حيث تمثل الصحافة هنا وسيطاً يتم عبره نقل المعارف وطرح الآراء، ومجالاً للتعبير عن مواقف واتجاهات متنوعة بشأن قضايا حقوق الإنسان، منظوراً إليها من خلال الأطر التي تتبنى بها الصحف تلك الحقوق المتنوعة.

ويدفع هذا الإهتمام الصحفي والإعلامي عامة بروز خطاب كوني يعمل في اتجاه رصد ومتابعة الممارسات المختلفة في مجال حقوق الإنسان، سعياً نحو إرساء منظومة الحقوق، والتي اتفق المجتمع الدولي عبر هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة عليها كتعبير عن ضمانات لحقوق البشر في حياة إنسانية كريمة في مختلف المجتمعات، "فمع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز على عالمية حقوق الإنسان وأصبحت جزءاً من القانون الدولي بوجود أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وعهد دول وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم وأصبحت هي المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"<sup>(1)</sup>.

وتشكل الحقوق المدنية والسياسية عصب منظومة الحقوق الإنسانية، فقد "عرفت حقوق الإنسان تقليدياً على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن الحق في الحياة وفي الحرية والأمان وحق الفرد في عدم التمييز ضده وحق التمتع بإجراءات قانونية عادلة عند محاكمته..."<sup>(2)</sup>.

والواقع أن رصد أنماط طرح وتقديم قضايا حقوق الإنسان في الخطابات الصحفية تقدم مؤشرات بشأن أن كلا من الحقوق المدنية والسياسية يمثلان معاً مركز إهتمام هذه الخطابات، انطلاقاً من صلتها المباشرة بقضايا الحريات العامة ومختلف الحقوق موضع الإهتمام والمتابعة في المجتمعات المعاصرة، فالقضايا الخاصة بهما تشغل إهتمامات الصحافة في مصر على اختلاف أنماط

ملكيتها وتوجهاتها، وانطلاقاً من كون القضايا الخاصة بهما ذات صلة مباشرة بشئون الحياة اليومية، ومن ثم فإن معالجاتها تجلب اهتماماً جماهيرياً أكبر، فضلاً عن قابليتهما الأعلى للتوظيف السياسي، وذلك في إطار طبيعة علاقة القوى السياسية التي تصدر تلك الصحف ببعضها البعض، وبالسلطة التنفيذية الضامنة لمدى تفعيل وتحقيق ممارسة هذه الحقوق.

وهنا تسعى الخطابات الصحفية المختلفة إنطلاقاً من المرجعيات الفكرية للقوى المالكة للصحيفة بتقديم نوعى لهذه الحقوق، يحمل من الخصائص والأطر ما يحقق وظائف محددة للقوى السياسية المنتجة والموجهة لهذه الخطابات الصحفية، حيث تنتهى حدود الجانب المعرفى فى ذلك الخطاب، والمتعلقة بنشر ثقافة هذه الحقوق لدى القراء، ولتبدأ حدود التوظيف السياسى لها، تعبيراً عن دور الصحف ووسائل الإعلام المختلفة فى إدارة الصراع السياسى بين مختلف القوى فى المجتمع.

والصحف هنا ليست مجرد وسيط محايد إذ بمنحنا مدخل التحليل الثقافى رؤى مهمة بشأن تأثير الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام على طبيعة وتوجهات خطابها الصحفى.

والصحف لاتقدم فى هذه الحالة "خطاب حقوق الإنسان" كمفاهيم وقيم مجردة، بل أن موضوعات حقوق الإنسان، أو ما يمكن أن نطلق عليه "الخطاب الصحفى بشأن حقوق الإنسان" يتأسس من خلال انتقاء قضايا وأحداث من الواقع تحمل عملية تقديمها صحفياً سمات وأطراً ذات صلة وثيقة بالوظيفة السياسية التى تبتغى القوى التى تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية، وتسعى نحو تحقيقها فى الواقع الذى تعمل فى إطاره.

وتبرز الخطابات الصحفية داخل البيئة الإعلامية المصرية كمجال تعددى فى تقديم وتأطير منظومتى الحقوق المدنية والسياسية، إذ أن الصحف تمثل مجال التنوع فى التعبير عن مواقف وتوجهات القوى السياسية المختلفة ذات الأفكار المتباينة، بحكم تنوع أنماط ملكية هذه الصحف، وهامش حرية التعبير المتسع الذى تتحرك داخله، وهو ما لا يتواجد فى باقى عناصر المنظومة الإعلامية المصرية، ذلك أن "مهمة الخطاب الإعلامى فى التعريف بثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن تنبع من فراغ... وأما تنبع من بيئة فيها على الأقل قدر من الديمقراطية تسمح بالحريات

والحقوق الحقيقية<sup>(3)</sup>. ولعل هذا ينطبق على بيئة الصحافة المصرية مما يجعلها مجالا خصبا وموضوعيا لهذه الدراسة.

كما أن تحليل هذا الخطاب الصحفي المتنوع، والذي يعبر عن أفكار وتوجهات قوى وأحزاب وجماعات محددة، يتيح لنا قراءة مواقف هذه القوى عبر خطابها الصحفي.

وتقوم هذه الدراسة على مستويين، المستوى الأول يعنى برصد سمات وآليات تقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية في خطاب حقوق الانسان في الصحف، ثم تحليل واستخلاص أهداف توظيف الخطابات الصحفية لعملية تقديم هذه القضايا، بمعنى عبر أى سياق معرفى ودلائى، وارتباطا بأى وقائع وأحداث وقضايا، ووصولاً لأى نوع من الأهداف.

## أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها تأسيساً على عدة اعتبارات، وذلك على النحو التالي:

1/ إن رصد وتحليل السمات النوعية لتقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية للإنسان والأطر التي تطرح من خلالها داخل الخطاب الصحفي المصري، والوظائف التي يسعى الخطاب إلى تحقيقها من خلال هذا التقديم يمثل أمراً حيويًا وملحاً، لأنه يمنحنا القدرة على فهم شروط علاقة الخطاب الصحفي فيما يخص حقوق الإنسان بالواقع الذي يتشكل فيه، وبالقوى السياسية المختلفة التي يصدر عنها ويقدم أطروحاتها بشأنها، وهنا يلفت النظر عدد من الباحثين المعنيين بهذه القضية إلى أن "موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم الإسلامي مازال بلا دراسة شاملة وأنه موضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعمق"<sup>(4)</sup>.

2/ تعمل هذه الدراسة في اتجاه فهم سمات ووظائف خطاب الحقوق المدنية والسياسية في الصحافة المصرية، لكونه خطاباً موجهاً نحو جمهور واسع، مما يمنح دراسته قيمة بحثية مضافة، "فالتحليلات النقدية التي يعالجها الفكر الاجتماعي السياسي الراهن تذهب في معظمها إلى جعل حضور قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أو غيابها مفتاحاً لفهم الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالوطن العربي"<sup>(5)</sup>.

ويكمن الهدف المركزي في استخلاص إجابات عن سمات ووظيفة هذا الخطاب متنوع الأنماط والمواقف، للحصول على مؤشرات بشأن تقويم ما يمكن أن يؤديه من أدوار في الواقع الاجتماعي الذي يعمل في إطاره، ذلك أن الطريقة التي تقدم بها المعالجات الصحفية لقضايا حقوق الإنسان تؤثر على الطريقة التي يدرك بها القراء معنى وأهمية ووظائف تلك الحقوق ودلالاتها.

3/ تمثل مسألة حقوق الإنسان قضية جوهرية بحيث يشكل تعامل مجتمع ما مع أبعادها المختلفة مدخلاً لفهم مسارات بل ومآل تجارب ومحاولات تطويره. وهنا تبرز أهمية كشف تصورات مجتمع ما وفهمه لقضايا وإشكاليات حقوق الإنسان، وتمثل الصحف في هذا الصدد مجالاً خصباً لهذا النوع من الدراسات.

حيث يصبح متاحا معرفة كيف تتوسط الصحف بين أفراد وفئات الجماهير وأحداث وقضايا الواقع الذي يعيشون فيه، ومن ثم يكون تحليل التجليات المختلفة للخطاب الصحفي بمثابة أداة كاشفة عن مسارات النقاش العام في المجتمع عن الظاهرة موضع الدراسة، وتزداد الأهمية من واقع تنوع انتماءات وتوجهات منظومة الصحف المدروسة، و يمنحنا هذا الشمول في التناول فرصة للإجابة عن أسئلة بحثية دقيقة تسعى الدراسة للتعامل معها، وهى تتصل بهل فرض كل غط صحفي خصوصية ما في مجال تقديمه لقضايا منظومة حقوق الانسان، وماخصائصها ووظائفها.

هكذا تسعى هذه الدراسة في اجابتها عن هذه الأسئلة إلى أن تقدم رؤية شاملة تجتهد في رسم خريطة معرفية متكاملة الأبعاد للمنطلقت التى تتأسس عليها عملية تقديم وتوظيف الخطاب الصحفي لقضايا وموضوعات حقوق الانسان في بعديها المدنى والسياسى، خاصة وأن فترة الدراسة (عام 2005) قد تضمنت أحداثا دالة ومولدة لخطاب متنوع ومكثف، لما شهدته من أحداث تتعلق بالتعديلات الدستورية، و الإنتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متنافسين، ثم الإنتخابات البرلمانية، كلها أحداث أعطت أولوية لكل من قضايا وموضوعات الحقوق المدنية والسياسية للإنسان في أن تصدر خطاب حقوق الإنسان في الصحافة المصرية، مما يمنحها أهمية في أن تكون مجالا لهذه الدراسة.

## أهداف الدراسة:

تتبنى الدراسة مجموعة من الأهداف المتكاملة، وذلك على النحو التالي:

1/ استخلاص السمات النوعية لخطاب قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية في كل من صحف الأهرام والوفد والأهالي وأفاق عربية، على اختلاف أهماط ملكيتها ومرجعياتها الفكرية، وذلك من خلال التركيز على المؤشرات التالية:

- نوع القضايا المتعلقة بهذه الحقوق و التي قدمها كل خطاب صحفى مدروس.

- أطر تقديم هذه الحقوق داخل كل خطاب صحفى.

- رصد حدود الاختلافات والإتساقات الحادثة بين هذه الخطابات الصحفية المختلفة.

2/ تحليل السياقات التي حكمت إنتاج خطاب حقوق الإنسان المدنية والسياسية في كل صحيفة، بربط السمات النوعية لكل خطاب بطبيعة القوة التي يعبر عنها وعلاقتها بمختلف القوى الأخرى، فدراسة الخطاب الصحفى لا تتم بمعزل عن فحص العوامل المساعدة على تشكله سواء فيما يتعلق ببيئة إنتاجه الداخلية أي ما يخص السياسات التحريرية، أو فيما يتعلق ببيئة إنتاجه الخارجية المتصلة بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية العامة التي ينطلق منها ويتفاعل معها.

3/ الوظائف والأهداف التي يسعى كل خطاب صحفى في مجال تقديمه لمنظومتى الحقوق السياسية و المدنية إلى تحقيقها، فالصحف ليست أدوات محايدة في مجال صراع الأفكار، ولكنها تقوم بوظائف مهمة تتعلق بمحاولة تسييد أفكار وتوجهات القوى التي تعبر عنها وتنفيذ رؤى ومواقف وتوجهات خصومها، وانطلاقا من ذلك تعنى الدراسة برصد وتحليل خصائص لتوظيف السياسى لما قدمه كل خطاب صحفى فيما يتعلق بطرحه وتأطيره لمنظومتى الحقوق السياسية والمدنية.

وينبثق عن الأهداف السابقة عدد من الأهداف الإجرائية هي:

## الأهداف الإجرائية:

- 1- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية داخل كل خطاب صحفي مدروس.
- 2- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية داخل كل خطاب صحفي مدروس.
- 3- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية في مختلف الصحف المدروسة.
- 4- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية في مختلف الصحف المدروسة.
- 5- تحليل المرجعية الفكرية التي استخدمتها الخطابات الصحفية في مجال تقديمها لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، ورصد حدود الإتساق والتباين فيما بينها ومبرراته.
- 6- تحليل الأطر التي وظفها كل خطاب في مجال تقديمه لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، ورصد حدود الإتساق والتباين بين الخطابات المدروسة ومبرراته.
- 7- استخلاص الوظائف والأهداف المركزية التي حكمت عملية تقديم مضمون كل خطاب صحفي لكل من قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وتفسيرها في ضوء خصائص كل خطاب، وطبيعة القوى المنتجة له، والسياقات السياسية والاجتماعية التي يتأسس عليها وتشكل ملامحه.



## مشكلة الدراسة:

أكدت الدراسة الإستطلاعية وجود كثافة في اهتمام الخطابات الصحفية المصرية المتنوعة بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان خاصة السياسية والمدنية منها، وذلك بفعل ماشهده عام 2005 من أحداث تمثلت في التعديلات الدستورية وما صاحبها وما تلاها من اتساع مجال النقاش العام حول هذه الحقوق. كما أظهرت الدراسة الإستطلاعية وجود تنوع في مجال تقديم وتأطير الخطابات الصحفية المختلفة لهذه الحقوق، وبرزت مؤشرات عن عمليات لتوظيفها من قبل القوى السياسية المنتجة والموجهة لهذه الخطابات الصحفية، وذلك من أجل إبراز أدوارها وجلب تأييد جماهيري لمواقفها، وبيان ضعف وتهافت مواقف خصومها.

حيث تبين أن كل خطاب صحفى كانت له خصوصيته في مجال ما قدمه من أجندة قضايا تخص كلا من الحقوق السياسية والمدنية، وكذلك ما يتعلق بالأطر التي تقدم من خلالها، ثم نوع الوظائف التي يسعى في النهاية إلى تحقيقها من خلال هذا النمط من التقديم.

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة كما يلي:

"ما السمات النوعية لتقديم قضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية داخل خطاب صحف كل من الأهرام والوفد والأهالي وآفاق عربية، وما الأطر التي تم الإعتماد عليها في هذا الصدد، وما مدى تعبير ذلك عن طبيعة المواقف والتوجهات الخاصة بالقوى السياسية التي تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية، وما الآليات والوظائف التي سعت هذه الخطابات الصحفية نحو تحقيقها في الواقع الاجتماعي الذي تتشكل منه وتتعامل معه.

## مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج المسح فيما يتعلق بمحتوى الخطابات الصحفية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، حيث يتم رصد مختلف الخطابات المطروحة، واختيار عينة من المضمون الخاضع للدراسة، كما توظف الدراسة المنهج المقارن من أجل الخروج باستخلاصات بشأن طبيعة الإختلافات أو الإتساقات بين الخطابات الصحفية موضع الدراسة، للوقوف على سمات ووظائف عملية تقديم خطاب كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها.

كما سعت الدراسة للإستفادة من مقولات علم اجتماع المعرفة فيما يخص رصد وتحليل السياقات السياسية والإجتماعية التي تأسست فيها وانطلقت منها تلك الخطابات الصحفية، وطبيعة الوظائف التي سعت إلى تحقيقها في هذا الواقع في ارتباطها وتعبيرها عن قوى سياسية محددة.

## أدوات الدراسة:

سعت هذه الدراسة نحو بناء حالة من التكامل المنهجي، تمثلت في تنوع الأدوات البحثية التي وطفها الباحث تعبيرا عن تنوع خصائص الظاهرة المدروسة، وهو ما يستدعي جهدا تحليليا شاملا، مما أكد على ضرورة الجمع بين أكثر من أداة تحليلية للمساعدة في القراءة البحثية الشاملة والدقيقة للظاهرة المدروسة، وذلك كما يلي:

### 1/ مسارات البرهنة:

وهي تمنح عملية التحليل مؤشرات نوعية بشأن الكيفية التي سعى من خلالها كل خطاب صحفي نحو تبرير الأفكار والأطروحات ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الإنسان السياسية

والمدينة التي قدمها، وهي تمدنا أيضا بوسائل لرصد الإحالات المرجعية لهذه الأطروحات، داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

## 2/ تحليل المضمون:

باعتبارها أداة تحليل تقدم وصفا كميا منتظما للوحدات الموضوعية المختلفة ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان كما قدمتها الخطابات الصحفية المختلفة، وهي تقدم تصيفا كميا لعدد مرات ورود مختلف القضايا ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان السياسية والمدينة داخل كل خطاب، فضلا عن مساعدة الباحث في استخلاص الأطر الخيرية الموظفة في مجال تقديم كل من هذه الحقوق داخل كل خطاب.

وهو ما يمنحنا أساسا منهجيا للمقارنة بين أولويات وأطر تقديم مختلف تلك الحقوق في الخطابات الصحفية المدروسة.

## عينات الدراسة:

### 1/ عينة الصحف:

جاء اختيار الباحث لعينة الصحف الممثلة تأسيسا على متغيرات وثيقة الصلة بأهداف الدراسة وطبيعة الظاهرة المدروسة، وذلك كما يلي:

- أن تعبر الخطابات الصحفية الداخلة ضمن العينة عن اهتمام مكثف بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان السياسية والمدنية.

- أن يحمل كل خطاب منها خصوصية في مجال أجندة اهتماماته، والأطر التي يطرح من خلالها تلك القضايا.

- أن يعبر كل خطاب عن أحد القوى السياسية المركزية في الواقع السياسي المصري، لمعرفة أهداف إنتاج هذا الخطاب من منظور هذه القوى، والوظائف التي تسعى من خلالها عند توظيفها لهذا الخطاب في ساحة الصراع السياسي الذي يتخذ من الصحف مجالا له.

وانطلاقا مما سبق، أجرى الباحث دراسة استطلاعية للخطابات الصحفية المختلفة، واستعان بتوجيهات ومناقشات مع مجموعة من الخبراء والمحكمين أسفرت عن اختيار الصحف التالية:

أ- صحيفة الأهرام القومية: باعتبارها صحيفة مملوكة للدولة، أظهرت الدراسة الإستطلاعية أنها منحت هذه الحقوق السياسية والمدنية اهتماما مكثفا يفوق غيرها من الصحف القومية، نتيجة تنوع مضامين الرأي بها، ووجود عدد من أهم الكتاب في منظومة الصحف القومية ككل، فضلا عن توافر خطاب خبري مكثف.

ب- صحيفة الأهالي: الصادرة عن حزب التجمع، حيث أظهرت الدراسة الإستطلاعية خصوصية المنظور الذي تناولت من خلاله قضايا حقوق الإنسان، ثم تعبيرها عن واحدة من القوى السياسية ذات الأيديولوجيات اليسارية الواضحة.

ج- صحيفة الوفد: الصادرة عن حزب الوفد الجديد، والتي تعبر عن موقف أيديولوجي مختلف عن صحيفة الأهالي، من خلال مرجعيتها الليبرالية، وخطابها الذي يقدم حالة مختلفة أكدت الدراسة الإستطلاعية.

د- صحيفة آفاق عربية: وهي صحيفة تصدر عن حزب الأحرار، لكن في ضوء صعوبات قيام الأفراد والقوى المختلفة بإصدار الصحف في مصر، ومايستتبعه من التفافات تقوم بها بعض القوى والأفراد من أجل الإستحواذ على تعبير إعلامي عن مواقفهم وقضاياهم، فقد كشفت الدراسة الإستطلاعية أنها كانت تعبيراً واضحاً عن فكر وتوجهات تيار الإخوان المسلمين، عبر الكتابة المنتظمة فيها من قبل قياداتها، وتعبيرها الواضح عن الخط الفكري لهم، مما جعل خطابها مجالاً خصباً للدراسة. ولم يتم تضمين الصحف الخاصة، نتيجة أن الصحف المختارة السابقة تصدر عن قوى سياسية واضحة، وتشارك في الفعاليات الانتخابية والسياسية المختلفة عبر كوادرها ومرشحيها، وتتجاوز صحفها - في دراستنا هذه - مجرد كونها تناقش وتطرح قضايا حقوق الإنسان، لتقوم بدور في التعبير عن مواقف القوى السياسية المنتجة لخطابها الصحفي، وتعبئة مؤيديها ومناهضة خصومها، مما يجعل خطابها الصحفي أكثر ارتباطاً بأهداف الدراسة الساعية للكشف عن سمات وحدود عمية التوظيف السياسي في مجال تقديم قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية في الخطابات الصحفية المختلفة.

## 2/ العينة الزمنية:

كشفت الدراسة الإستطلاعية أن عام 2005 مثل مجالاً زمنياً موضوعياً مناسباً لاختيار الفترة الزمنية التي تجرى فيها الدراسة، وذلك نتيجة ماشهدته من أحداث تمثلت في التعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وماتى ذلك من انتخابات رئاسية وبرلمانية، كان لها أثرها في بنية مضمون الخطاب الصحفي إذ اتجه نحو مزيد من الإهتمام بتقديم قضايا وموضوعات حقوق

الإنسان السياسية والمدنية من خلال أطر متنوعة، وقد اتفق الخبراء والمحكمون على موضوعية تمثيل هذه الفترة.

اجراءات سحب عينة الصحف:

- بالنسبة للصحف اليومية (الأهرام والوفد): تم سحب عينة عشوائية منتظمة طبقاً لأسلوب الأسبوع الصناعي بحيث تشمل عينة كل صحيفة (52 عدداً) من الأعداد الصادرة خلال عام 2005.
- بالنسبة للصحف الأسبوعية (الأهالي وآفاق عربية): تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لمجمل الأعداد الصادرة منهما خلال العام نفسه (52 عدداً) لوضع أساس كمي موضوعي للمقارنة بين الخطابات الصحفية المدروسة.

وحدة التحليل:

اتساقاً مع طبيعة عملية تحليل الخطاب الصحفي المعنى بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان، تم التركيز على كافة المضامين الصحفية المقدمة داخل الخطاب الصحفي، والإعتماد على الفكرة داخل كل موضوع كوحدة تحليل وعد.

## تساؤلات الدراسة وفروضها:

تتضمن هذه الدراسة عددا من التساؤلات و الفروض، والتي تتكامل معا من أجل تحليل أمثل للظاهرة البحثية، حيث تتعامل الأسئلة البحثية مع الجانب الكيفي والخاص بالسمات النوعية لكل خطاب صحفى في مجال تقديمه لكل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، للكشف عن قضاياها، وأطر تقديمها، والوظائف التي يسعى الخطاب لتحقيقها، وتتعامل الفروض مع المتغيرات الكمية التي تعبر عنها وحدات عد ورود الأفكار الخاصة بقضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية داخل مختلف الخطابات الصحفية، للكشف عن حجم الاهتمام الممنوح لها بين الخطابات ودلالته المقارنة، وذلك كما يلي:

## أولا: تساؤلات الدراسة:

- 1/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان السياسية التي قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية، وماتبيعة أولويات الاهتمام التي حظت بها داخل أجندة كل خطاب.
- 2/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان المدنية التي قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية، وماتبيعة أولويات الاهتمام التي حظت بها داخل أجندة كل خطاب.
- 3/ ماتبيعة الأطروحات التي قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية في تقديمها لقضايا الحقوق السياسية، وما نوع مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها.
- 4/ ماتبيعة الأطروحات التي قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية في تقديمها لقضايا الحقوق المدنية، وما نوع مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها.
- 5/ مانوع الأطر الخبرية التي استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية في مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق السياسية للإنسان.

6/مانوع الأطر الحبرية التي استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية في مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق المدنية للإنسان.

7/ماطبيعة الوظائف التي سعى كل خطاب صحفي مدروس إلى تحقيقها من خلال عملية تقديمه وتأثيره لقضايا وأحداث كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان.

8/ما تأثير نوع القوى السياسية المالكة لكل صحيفة والمنتجة لخطابها على السمات النوعية لتقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها.

9/ماحدود إتساقات واختلافات خطابات صحف الأهرام والأهالي والوفد وآفاق عربية في مجال توظيفها لخطاب الحقوق السياسية والمدنية المقدم بكل منها، وما أسباب ذلك.

#### ثانيا: فروض الدراسة:

1/لا يوجد توافق دال إحصائي بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية في صحيفة الأهرام وكل من صحف الأهالي و الوفد و آفاق عربية.

2/يوجد توافق دال إحصائي بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية في كل من صحف الوفد و الأهالي و آفاق عربية.

3/لا يوجد توافق دال إحصائي بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية في صحيفة الأهرام و كل من صحف الأهالي و الوفد و آفاق عربية.

4/يوجد توافق دال إحصائي بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية في كل من صحف الوفد و الأهالي و آفاق عربية.



## ثبات التحليل:

أجرى الباحث قياساً لثبات التحليل عبر مرحلتين مختلفتين، حيث استخرج الباحث مائة مفردة تحليل عشوائية موزعة على الصحف الأربع الداخلة في نطاق التحليل، وطلب من باحث زميل تحليلاً لذات المفردات المائة بعد قراءة التعريفات الإجرائية والتمرس على نمط استخلاص وتصنيف الأطروحات بعد مرور شهر على التحليل الأول وكانت نسبة الثبات المتحققة (0,96)، وهي درجة ثبات تمنح ثقة في إجراءات الدراسة وبنيتها التحليلية، ثم أجرى الباحث ذاته وبعد مرور 45 يوماً تحليلاً لذات المفردات فحقق نسبة ثبات بلغت (0,99)، وبذلك بلغ المتوسط العام لدرجة الثبات المتحققة من التجريبتين (0,975) وهي نسبة ثبات مرتفعة.

## التحليل الإحصائي للبيانات:

وظف الباحث مستويين من العمليات الإحصائية، الأول يختص بالإحصاء الوصفي لورود فئات قضايا كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية في كل خطاب صحفي مدروس، للتعرف على ولويات ورود مختلف قضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية داخل أجندة كل صحيفة.

ثم في المستوى الثاني أجرى الباحث إختبار معامل توافق الرتب بين أزواج من البيانات الترتيبية (Spearman correlation coefficients)، وذلك لتحقيق الفروض المتعلقة بقياس وجود أو عدم وجود توافق دال إحصائياً بين ترتيب قضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية فيما بين الصحف المختلفة. ويتم قبول فرض وجود توافق عند مستوى معنوية (0,05) فأقل،. ويتم استخدام قيمة معامل التوافق Contingency Coefficient لاختبار درجة شدة في التوافق.

## إجراءات إعداد استمارة تحليل الخطاب:

لكي تؤسس هذه الدراسة لعملية رصد وتحليل شامل لقضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية، رأيت أن تتبنى استراتيجية تستهدف إستخلاص منظومة متكاملة وشاملة لفئات التحليل يمكن أن تشكل بيئة معيارية منتظمة، يقاس عليها محتوى وتوجهات مختلف المضامين المطروحة داخل الخطابات الصحفية، وقد تم ذلك عبر قيام الباحث بعملية مراجعة وتحليل واستخلاص للمؤشرات من خلال عدة مصادر متكاملة، وذلك كما يلي:

أ/ الاعتماد على تحليل مجموعة من النصوص المتعلقة بمنظومة حقوق الانسان ممثلة في

الاعلان العالمي لحقوق الانسان، و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، ثم كل من نصوص الدستور المصري، ونصوص قانون رقم 94 لعام 2003 بإنشاء المجلس القومي لحقوق الانسان.

ب/ تحليل الأدبيات البحثية العربية والغربية التي تناولت موضوعات وقضايا ذات صلة بخطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام عامة.

ج / دراسة إستطلاعية على المضامين الصحفية المختلفة من أجل إعادة هيكلة هذه المؤشرات النظرية في سياق فئات ذات منحنى تطبيقي.

د/عملية صياغة هذه المؤشرات في صورة استمارة تحليل ترتبط بأهداف الدراسة وتستجيب لاحتياجاتها المعرفية.

هـ/أجرى الباحث اختبارات لتجربة مدى قدرة هذه المنظومة من المؤشرات التحليلية المعيارية (الفئات) و التي تضمنتها الدراسة على التعامل مع المضمون الصحفي الخاضع للتحليل، وقام بإجراء التغييرات اللازمة على بنية استمارة التحليل، وذلك وفق مأسفرت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية.

وقد شكلت كل تلك الاستخلاصات قاعدة بيانات انطلق منها الباحث في اتجاه اعداد فئات تحليل شاملة، وتمثلت فيما يلي:

#### فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق السياسية:

- حرية الانتخابات ونزاهتها - تكافؤ فرص الترشح للمناصب السياسية المختلفة
- تعددية سياسية غير مقيدة - الحق في المطالبة بتعديلات دستورية
- حق تداول السلطة - حق المشاركة الجماهيرية في مجال صناعة القرار

#### فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق المدنية:

- حرية الرأي والتعبير. - عدم التمييز بين البشر.
- المساواة أمام القانون. - إلغاء العمل بالقوانين الإستثنائية.
- استقلال لقضاء - عدم التعذيب ورفض استخدام العنف ضد الغير.
- حق التظاهر السلمي. - عدم الإعتقال والحجز التعسفي.
- حرية الإنتقال. - حرية تأسيس الأحزاب و الهيئات المدنية.

## عرض وتحليل الأدبيات السابقة في مجال الدراسة:

أكدت الدراسة الاستطلاعية للأدبيات الأكاديمية في مجال بحوث الإعلام المعنية بتناول موضوعات وقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان، غياب تراكم بحثي متكامل الأبعاد يشكل نسقاً علمياً لما يمكن أن نطلق عليه دراسات قضايا حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة من زواياها وأبعادها المختلفة، فقد وجدت مجموعة من الدراسات المتناثرة إلى حد كبير تعنى بتحليل جانب أو أكثر من جوانب حقوق الإنسان داخل الخطاب الإعلامي أو تشتبك مع هذا الموضوع بشكل عام يتسم بالتجريد أكثر من التحديد.

ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الدراسات، حيث قدم كل من (Li & Cyer - 1998) دراستهما بشأن سمات تغطية صحيفة النيويورك تايمز لقضايا حقوق الإنسان في الصين، وخلصت إلى أن الصحيفة تبنت أجندة خاصة بها بمعزل عن تأثير الأجندة الأميركية الرسمية في هذا الصدد، وأن استقلالية الجريدة اتضحت في الفترات التي تضائل فيها ظهور قضايا حقوق الإنسان في الصين في الخطاب الأميركي الرسمي وصعدت بدلا منه قضايا متعلقة بالعلاقات التجارية الأميركية الصينية حيث استمرت الصحيفة في منحها اهتماما متصاعدا ارتباطا بوتيرة الأحداث ذاتها<sup>(6)</sup>.

وقدمت دراسة (Bond - 2002) استخلاصاتها بشأن أطر معالجة التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية للجماعات العرقية في الولايات المتحدة من خلال تحليل مضمون القصص الخبرية المنشورة في واشنطن بوست بشأن لائحة الحقوق المدنية لعام 1963، وبينت الدراسة أن هذه المعالجات حافظت على استقلاليته عن الخطاب الرسمي للرئيس الأميركي، حيث لم ترصد الدراسة وجود تأثير محدد للأجندة الرئاسية على الأجندة الخبرية للجريدة في هذا الصدد<sup>(7)</sup>.

وعنيت دراسة (Land - 2003) بتحليل الأدوار والوظائف التي اضطلعت بها صحافة المواطنين أو ما يصطلح على تسميته Public Journalism وهي الصحف التي نشأت بمبادرات من معنيين بقضايا الحقوق المدنية والسياسية، للعمل نحو تحسين نوعية أداء الصحف بتوجيه مزيد من الاهتمام نحو قضايا الجمهور العام، وتفعيل مشاركته في إدارة الشؤون العامة، بعيدا عن

الصحف التقليدية التي أصبحت تعكس في معالجاتها اهتماماً أقل بالحقوق المدنية والسياسية، وخلصت الدراسة التي تمت على مدار الفترة الزمنية من 1994 إلى 2003 إلى أن هذه الصحف قد منحت اهتماماً ملحوظاً بقضايا الحقوق المدنية المتنوعة، ودلت نتائج الدراسة على أن هذا الصحف كان له تأثيرها في دفع الجمهور للمشاركة في العملية السياسية في المناطق التي صدرت فيها تلك الصحف<sup>(8)</sup>.

وقدمت دراسة (Moore & Kaplan - 1999) تحليلاً لتغطية الصحف العامة ممثلة في مجلة "Life" الأمريكية لأنشطة وأدوار جماعات الدفاع عن الحقوق المدنية وذلك في فترة ذروة نشاطها بين عامي 1958 و 1965، من خلال دراسة حالة لنماذج من أهم الصحفيين حيث تم رصد وتحليل ما قدموه من معالجات لقضايا حقوق الإنسان المدنية<sup>(9)</sup>.

واهتمت واحدة من هذه الدراسات (Windbor - 2001) بتقويم دور الصحف المعنية بتبني قضايا حقوق المواطنين في مجال تنمية وتحفيز أنشطة المجتمع المدني عبر دفع الجمهور نحو المشاركة الفعالة، وخلصت إلى أن مثل هذه التجارب الصحفية يمكن أن تقوم بدور مهم في تيسير حالة نقاش جماعي، وأنه عبر هذا الدور يمكن أن تكون الصحف داعماً في مجال تنشيط الحوار حول القضايا المدنية والسياسية، ومن ثم تفعيل مشاركة المواطنين في العملية السياسية مما يساهم في تقوية البناء الديمقراطي في المجتمعات<sup>(10)</sup>.

كما سعت دراسة (Lapinski & Christian - 2005) إلى رصد تأثيرات المضمون الصحفي المعنى بالحقوق السياسية والمدنية وموضوعات حقوق الإنسان ككل على اتجاهات الأفراد حيال هذه القضايا، وخلصت إلى أن التعرض لمضمون يؤكد على الحقوق المدنية للأفراد ويعالج قضايا عدم التمييز، يساعد في التقليل من تبني الأفراد للصور النمطية السلبية عن الجماعات والأفراد المختلفين عرقياً ودينياً<sup>(11)</sup>.

وفي إطار دراسة هذا النمط من الصحف Civic Journalism ومدى فعاليته وطبيعة مضمونه في نشر ثقافة حقوق الإنسان، توصلت دراسة (Lambeth - 1998) إلى أن هذه

الصحف توظف الأطر التي تمثل مجالا مناسباً لتحفيز النقاش بين الجمهور، والسعى نحو بناء حالة معرفة وفهم بشأن القضايا المطروحة في هذا الصدد<sup>(12)</sup>.

كما اتجهت بعض هذه الدراسات إلى رصد تأثير المصادر التي توظفها الصحف العامة في تغطيتها لقضايا حقوق الإنسان، وخلصت دراسة (Roush - 2002) إلى أن هذه الصحف تقدم حالة مختلفة عن الصحف العامة المتواجدة باعتمادها بصورة مكثفة على مصادر من الجمهور وليس النخب في تغطيتها للشئون المختلفة<sup>(13)</sup>.

وأكدت نتيجة دراسة (Lee - 2001) أن أحد النتائج المهمة المتعلقة بالسماوات المهنية لهذه النوعية من الصحف في مجال تغطيتها للقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، هو التوسع في تضمين المواطنين العاديين كفاعلين نشطين في معالجاتها وأن من شأن ذلك توثيق صلة القارئ بهذه الصحف<sup>(14)</sup>.

وتأكيداً على ضعف اهتمام الصحف ووسائل الإعلام بتقديم موسع للقضايا والموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية توصلت دراسة (Larson - 1999) إلى أن نشرات الأخبار لم تمتد تغطيتها لتشمل الناس العاديين من الجمهور العام واقتصرت على النخب وقضاياهم أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1996<sup>(15)</sup>.

وسعت دراسة (Reynolds - 1997) إلى مقارنة تغطية الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1996 في محطتي تليفزيون محليتين إحداهما تتبع نمط تغطية القضايا المدنية وأخرى تتبع نمطاً تقليدياً، وخلصت إلى وجود فروق بينهما، حيث ركزت المحطة المدافعة عن الحقوق المدنية على قضايا الحملة ذات الصلة بمنظومة الحقوق السياسية والمدنية وأهملت متابعة الحدث كمجرد سباق إنتخابي تركز فيه على المرشحين كأفراد في حالة تنافس<sup>(16)</sup>.

وفيما يتعلق بعلاقة أنماط ملكية الصحف المعنية بتقديم الشئون المدنية والقنوات التليفزيونية المحلية بأطر معالجة أحداث الانتخابات ومآثره من موضوعات خاصة بالحقوق السياسية خلصت دراسة (Hicks & Reynolds - 1999) إلى نتيجة أخرى مختلفة في هذا الصدد، حيث توصل إلى أن نمط الملكية لم يكن مؤثراً وأن المرشحين هيمنوا على مجمل التغطية وأن الصحف المعنية

بالحقوق وإن كانت قدمت تغطية أكثر شمولاً وعمقا عن الصحف التقليدية، إلا أنها ركزت على ذات القضايا ووظفت ذات المصادر الصحفية<sup>(17)</sup>.

وتطرق دراسة أخرى إلى أن هذا النمط من صحف المواطنين يسعى نحو تقليل التمييز في مجال توظيف المصادر، باعتبار أن نمط تقديم النوع في المعالجات الصحفية قد يؤثر على غط مشاركة المرأة في الشؤون العامة، فقد أظهرت دراسة (Massey - 2001) التي تمت على 772 مادة خبرية عن أن هذه الصحف المدنية تكثف من ظهور المرأة كمصدر للأخبار قياساً بالصحف التقليدية وإن ظل حضور الذكور كمصادر مهيمناً في كلاهما<sup>(18)</sup>.

وخلصت دراسة (Hindman & et al) - 1997 إلى أن الصحف المحلية الأميركية أكثر حساسية واستجابة لقضايا وموضوعات جماعات الأغلبية في المجتمعات المحلية التي تصدر بها عن الجماعات العرقية والأقليات الإثنية الأخرى الموجودة في هذه المجتمعات، وأن هذه الصحف توظف أطراً تعمل في تضاد مع منظومة الحقوق المدنية في مجال تغطيتها لشؤون هذه الجماعات. لفرعية<sup>(19)</sup>.

وفيما يتعلف بكفاءة نشر المعلومات السياسية التي تعمل في اتجاه التوعية بالحقوق السياسية للمواطنين ودفعهم نحو المشاركة السياسية كحق إنساني، خلصت دراسة (White - 1995) إلى أن التنافس بين الصحف المحلية في مجال تغطية الانتخابات المحلية يدفع هذه الصحف نحو تحسين كفاءة المعلومات السياسية المطروحة في التغطية للقراء، وهو الأمر الذي يساعد على ترشيد دور الناخبين<sup>(20)</sup>.

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان في الخطاب الصحفي والإعلامي عامة في الأدبيات الأكاديمية العربية، رصد الباحث عدداً محدوداً من الدراسات التي اهتمت بأبعاد وعناصر متنوعة لحقوق الإنسان، حيث عنيت دراسة (ليلى حسين - 2001) باستقصاء مدى توافر الحقوق الإتصالية للطفل المصري كما تعسها برامج التليفزيون المقدمة له، وخلصت إلى عدم التناسب في الاهتمام بالخصائص السكانية للأطفال في كل من الحضر والريف، كما انتهت إلى تفوق البرامج المحلية على المستوردة في بعض مقومات الإتصال مثل حق الإختلاف في الرأي والمشاركة في طرح الأسئلة وتلبية حاجة الطفل للمعرفة والإستكشاف<sup>(21)</sup>.

وأجرت (مرفت الطرابيشي - 2001) دراسة تحليلية وميدانية عن دور مجلات الأطفال في دعم الحقوق الإتصالية للطفل، وخلصت إلى اهتمامها بعرض موضوعات تدعم حرية الفكر والتعبير لدى الطفل، كما أشارت الدراسة إلى أنه بينما ارتفعت درجة التأييد لدعم المجلة لحقوق المشاركة للطفل فقد رصدت انخفاض درجة الرضا عن دعم المجلة لحق المناقشة وإبداء الرأي<sup>22)</sup>.

وقدم (عصام نصر - 2001) دراسته عن حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الإنترنت، وخلصت إلى أن هناك حذفًا وتعديلًا وتغييرًا للأراء التي لا تتفق وتوجهات أصحاب الموقع وليس من أجل فقط ضبط وتنقية الساحة من التفاهات كما تعلن ذلك الموقع، وأن الأراء الدينية كانت الأكثر تعرضًا للحذف تليها الأراء الشخصية ثم السياسية، وأن اجراءات الحذف للأراء الدينية والعرقية والسياسية تجاوزت الضوابط التي وضعتها الساحات ذاتها كمعايير للنشر<sup>(23)</sup>.

أولى الملاحظات المستخلصة من العرض السابق تتعلق بمحدودية الدراسات المتاحة، والتي تتخذ من منظومة حقوق الإنسان وقضاياها المتنوعة والمقدمة في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام مجالاً للدراسة، فبينما اتجهت العديد من الدراسات الغربية والعربية نحو دراسة سمات تقديم النوع Gender في الخطاب الصحفي والإعلامي ككل، ارتباطاً ببروز قضايا المرأة وحقوقها، واهتمت العديد من الدراسات الغربية برصد وتحليل سمات تقديم الاختلافات العرقية والإثنية في مضمون الوسائل الإعلامية، اتساقاً مع إشكاليات تاريخية ومعاصرة تشهدها بعض الممارسات في هذه المجتمعات، إلا أنه فيما يتعلق بقضايا وموضوعات الحقوق السياسية والمدنية ودراساتها كبنية شاملة كلية وليس كمفردات جزئية في الخطابات الصحفية والإعلامية، وجد الباحث أنها لم تحظ بفرص موسعة للدراسة، وهو ما كشف عنه المسح الإستطلاعي الذي أجريناه للدراسات السابقة في الأدبيات الأكاديمية الغربية والعربية.

كذلك فلم تتواجد محاولات لرصد السمات النوعية لتقديم هذه القضايا في خطاب وسائل الإعلام، وهو ما تسعى هذه الدراسة نحو إنجازه في إطار سعيها لتقديم محاولة بحثية تنظر لحقوق الإنسان السياسية والمدنية عبر منظور موضوعي أكثر اكتمالاً وشمولاً دون تجزئتها أو حصرها في بعد محدد جزئي.



## الإطار النظري للدراسة:

### مدخل التحليل الثقافي لوسائل الإعلام (Media Cultural Studies):

تعتمد هذه الدراسة على مدخل التحليل الثقافي لمحتوى وسائل الإعلام، أو ما يسمى في الأدبيات النظرية بالدراسات الثقافية Cultural Studies، ويتميز هذا المدخل بأنه يدرس الثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام دون أن يعزلها عن بنية إنتاجها وسياقاتها الاجتماعية والسياسية، ويسعى لإضاءة فهمنا بشأن حدود دور المضمين الإعلامية المختلفة المقدمة عبر وسائل الإعلام، والتي تشكل ما يعرف بثقافة وسائل الإعلام في مجال الفعل الديمقراطي في المجتمعات المعاصرة، بمعنى مدى دعمها لأفكار ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية، حيث يرى (Kellner – 1995) أن تحليل ثقافة وسائل الإعلام يشغل حيزاً اجتماعياً وسياسياً دالاً إذ يعبر عن حالة توزيع السلطة في المجتمع، مؤكداً على أنه عندما تفقد الصحف ووسائل الإعلام دورها في تناول متنوع لجوانب الحياة السياسية، تفقد الجماهير قدرتها على التواصل مع الشأن العام، وفي المقابل تفقد العملية السياسية والديمقراطية كثيراً من دلالاتها وحضورها المجتمعي<sup>(24)</sup>.

وتتظر الدراسات الثقافية لمضمون وسائل الإعلام باعتباره رافداً مركزياً يشكل من خلاله الجمهور رؤيته بشأن العالم المحيط به، وذلك إنطلاقاً من مساحة الدور المتعاظم الذي أضحت وسائل الإعلام عامة سواء التقليدية أو الجديدة تحظى به في عالمنا المعاصر.

وتركز دراسات التحليل الثقافي على تحليل دور وسائل الإعلام كوسائط متحيزة في إدراك ونقل الواقع السياسي، واستخلاص الدور المهم لوسائل الإعلام في إعادة إنتاج الأيديولوجيا المهيمنة ثقافياً، ودمج الأفراد في منظومة القيم السائدة والسعى نحو إخفاء الاختلافات عبر ترميز الثقافة المقدمة للجمهور.



وقد قدمت الدراسات الثقافية البريطانية أو ما يعرف بمجموعة جامعة برمنجهام وامتداداتها Birmingham Group رؤيتها الثرية التي أضافت إلى بنية تراث مدرسة التحليل الثقافي، انطلاقاً من توظيفها للمفاهيم التي طرحها المفكر الإيطالي جرامشي Gramsci عن الهيمنة Hegemony ثم الهيمنة المضادة Counter Hegemony، وبدأت في تطوير هذه المفاهيم مع ربطها بواقع الثقافة الإعلامية.

وقدم Hoggart & Hall دراسات متنوعة ودالة في هذا الصدد، عبرت عن حالة من رفض النظر لثقافة وسائل الإعلام ككل مطلق غير متباين، بل ميزت بين نمطين ثقافيين، الأول المهيمن الذي يضطلع بعملية إعادة إنتاج الأيديولوجيا السائدة من خلال المضامين الإعلامية المقدمة إلى الجمهور، والثاني منافس أو معارض يمثل عمليات إعادة تشكل للثقافة تقوم بها قوى اجتماعية منافسة، تعبيرا عن حالة من تنافس وتضاد الخطابات.

وقدمت رؤيتها بأن هذه الثقافات تمثل حالة منافسة وتفنيد للثقافة المركزية المسيطرة، وهو ما يتناسب مع حالة الخطابات الصحفية التي نقوم بدراستها هنا، حيث تؤكد على أهمية دراسة الثقافات الفرعية والمنافسة للثقافة المهيمنة باعتبار كونها تعبيرات تعيد تعريف وربما تعمل في اتجاه تحجيم فعل الهيمنة الثقافية وتقلل من سطوته وسيادته عبر ماتقدمه من رؤى بديلة<sup>(25)</sup>.

وهناك تركيز داخـل بنية التحليل الثقافي على محورية وفعالية الإقتصاد السياسي لوسائل الإعلام وأثره في إنتاج الثقافة الإعلامية المقدمة عبر وسائل الإعلام، إذ تشير بوضوح إلى أهمية رصد تأثيرات أنماط ملكية وسائل الإعلام على الثقافة الإعلامية المقدمة ووظائفها، وتحليل طبيعة النفوذ الذي يتم ممارسته عبر أشكال الملكية، و يوضح (Grenier – 1992) أن حقيقة كون مؤسسات الإعلام هي غمط صناعي ومجال للأعمال إنما يعنى أيضا ارتباط وتعبير الخطابات الإعلامية التي تنتجها مع أصحاب هذه الصناعة<sup>(26)</sup>.

وتنتقد مدرسة التحليل الثقافي النمط السائد في مجال تقديم الشئون السياسية داخل منظومة ثقافة وسائل الإعلام المعاصرة، حيث ترى أن هناك إهمالا لقضايا وأجندة الانتخابات مقابل التركيز على فكرة صراع الانتخابات ذاته، إذ يختزل الحدث الانتخابي من كونه تعبيرا عن قوى سياسية

بمراجعيات وأجندات قضايا إلى مجرد التركيز على الحدث مما يجعل الأمر شبيه بالمنافسات الرياضية التي يتحول فيها الجمهور إلى مشجعين للفرق المتنافسة<sup>(27)</sup>.

ومدخل الدراسات الثقافية لا ينظر للثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام باعتبارها مضاميناً محايدة، ووفقاً لرؤية (Kress – 1993) فإن الصحافة تقوم هنا بوظيفتين محددتين، أحدهما وظيفة أيديولوجية من خلالها تقوم الصحافة بالتعامل مع مفردات الحياة الاجتماعية وتضمينها داخل نظم منطقية متوافقة، والثانية وظيفة سياسية تحاول من خلالها الصحافة أن تمنح معنى للعالم، أي أن الصحف تسعى لتشكيل والتأثير على البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي تعمل في إطاره<sup>(28)</sup>.

وتمثل اللغة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالخطابات الصحفية محوراً مهماً في مجال التحليل الثقافي، والتي لا تكون هنا رموزاً محايدة بل وسيطاً رمزياً تشكل من خلاله المعاني المنقولة والدلالات الموظفة، فوفقاً لكل من (Montgomery & Allan – 1992) "فقد بذل جهد بحثي موسع خلال العقدين الأخيرين في تطوير مدخل التحليل الثقافي من أجل تقديم إجابات موسعة وشاملة عن أسئلة من مثل: كيف يمكن تعريف حدود وظيفة اللغة في التحليل الثقافي"<sup>(29)</sup>.

وتعنى الدراسات الثقافية بتوظيف أدوات تحليلية أبرزها أدوات تحليل الخطاب من أجل تقديم تحليلات وتفسيرات ذات منحنى نقدي، تعبر عن حالة من الرصد والتحليل الموضوعي غير الإنطباعي ولا الظاهري لمحتوى النصوص الإعلامية (الخطابات) بحثاً عن الخصائص العامة لها ووظائفها في الشروط المختلفة لبيئتها الاجتماعية.

وتعتمد هذه الدراسة على أدوات تحليل الخطاب باعتبارها أدوات بحثية تمثل نتائجاً طبيعياً لمدرسة التحليل الثقافي، وكما يرى كل من (Phillips & Jorgensen – 2002) فإنه لا يمكن توظيف تحليل الخطاب ببساطة في كل مجالات البحث ولا مع كل الأطر النظرية، أو بمعزل عن الأسس النظرية والمنهجية له<sup>(30)</sup>.

والخطابات هنا تقدمها الصحف المختلفة وفق أنماط ملكيتها المتنوعة، وهي لا تتقف عند مجرد تقديم الوقائع والقضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية بل تقوم بمنحها سمات نوعية وتأطيرها،

لتكون تعبيرا عن الوظائف التي تسعى القوى المختلفة الموجهة لهذه الخطابات الصحفية نحو تحقيقها.

ونحن هنا استنادا الى الأفق النظري لمدرسة التحليل الثقافي وأطروحات الإقتصاد السياسي لوسائل الإعلام، لانقف فقط عند مجرد دراسة الخطابات كنصوص صحفية مجردة بل نخطاها نحو النظر لوظائفها وتعبيراتها الإجتماعية وغط الإقتصاد السياسي المعبرة عنه، وكذلك عمليات التناس أو التعارض فيما بينها، من أجل وضع هذه الخطابات ضمن بيئة إنتاجها الأوسع والأشمل.

ويبرز هنا في دراستنا نوعان محددان من الخطابات الصحفية، أحدهما الخطاب الصحفي المعبر عن المواقف الرسمية بشأن حقوق الإنسان ممثلا في خطاب الصحافة القومية ويعرف هذا الخطاب الصحفي بأنه وجهات نظر وأطروحات وتفسيرات ومقترحات يقدمها من يتحدثون باسم السلطة التنفيذية، وبالطبع تكمن أهمية هذا الخطاب من منطلق أنه يعبر عن ملكون أدوار أكبر وأكثر تأثيرا في الواقع، هذا ما يمنحه الأهمية والدور المهيمن بحكم ما يتوافر له من معطيات ونفوذ.

و يعرف (Herman & Sullivan - 1991) الخطابات المعارضة بأنها تعمل في ذات المجال الذي تمارس فيه الخطابات المهيمنة سيطرتها، وأنها بمثابة خطابات بديلة، لاتسعى نحو تقديم نفس الرؤى للعالم كتلك التي تقدمها الخطابات المهيمنة والسائدة<sup>(31)</sup>.

## نتائج الدراسة التحليلية لخطاب الحقوق السياسية والمدنية في صحف الدراسة:

### أولا: نتائج تحليل خطاب جريدة الأهرام:

1/ بداية يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (1) مركزية منظومة الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام حيث حضرت معالجاتها بنسبة 45,9%، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة فترة الدراسة التي تضمنت أحداثا ذات طابع سياسى أفرزت كثافة في معالجة مختلف منظومة الحقوق السياسية.

و يتبين من الجدول السابق أن منظومة الحقوق المدنية في خطاب جريدة الأهرام لم تتضمن سوى ما نسبته 18,2% من المعالجات، وهو أمر يجد تفسيره في أنه وبينما اعتنت خطابات صحف أحزاب وقوى المعارضة بطرح قضايا تخص قانون الطوارئ، والإعتقال، غابت هذه القضايا من التواجد داخل خطاب جريدة الأهرام، لتقتصر المعالجة على موضوعات تتعلق بحرية الرأي والتعبير والتأكيد على إتاحتها، وهو ما كان مسئولاً عن محدودية كثافة تناول منظومة الحقوق المدنية ككل في الخطاب، وهو ما يعبر عن حالة توظيف لعملية تقديم قضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب لتدعم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية، انعكاساً لارتباط خطاب الصحف القومية تنظيمياً - عبر غُط الملكية وتعيين القيادات الإدارية والتحريرية - بالسلطة التنفيذية.

2/ هذا الارتباط إنعكس أيضا في مجال سمات تقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية، حيث مال الخطاب إلى تقديم هذه الحقوق عبر إبراز تواجدها، وذلك على عكس الخطاب الصحفي لقوى وتيارات المعارضة، والتي تناولت الحقوق المختلفة من منطلق انتهاكها أو غيابها رغبة منها في إدانة السياسات الرسمية.

## 1 / سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام:

- يجدر القول أن نمط تقديم مختلف قضايا منظومة حقوق الإنسان السياسية في خطاب جريدة الأهرام اتجه نحو تقديم هذه الحقوق وتأطيرها في هيئة "منجزات حدثت"، أي أنها حقوق متوافرة ومتحققة في الواقع المعيش، في تأكيد على توجه الخطاب نحو توظيف معالجاته في هذا الصدد لمساندة السياسات الرسمية وتنفيذها لخطاب قوى المعارضة في هذا الشأن، والذي يعتمد إلى اتهام الحكومة والسلطة التنفيذية بعدم توفير هذه الحقوق بل وانتهاكها، وكما ذهب كثير من أطروحات خطابات صحف المعارضة.

- الحق في إجراء انتخابات حرة: توضح بيانات الجدول رقم (2) أن منظومة الحقوق السياسية التي تم تناولها داخل الخطاب ركزت على الحق في إجراء إنتخابات حرة، وهو ما قد يحمل للوهلة الأولى مؤشرات عن تقارب خطاب جريدة الأهرام مع خطابات صحف المعارضة في هذا الصدد، لكن فحص وتحليل سياقات تقديم هذه الأطروحات والوظائف التي تسعى لتحقيقها في الواقع، يدل على أنها عملت على تقديم هذه الحقوق باعتبارها قد تحققت من خلال مبادرة الرئيس مبارك بطلب تعديل المادة 76 من الدستور، ثم ما تلى ذلك من انتخابات رئاسية تعددية تحت إشراف القضاء، أي أنه رغم توافق أولوية حضور هذه القضية في الخطابات الصحفية المختلفة إلا أن دلالة طرحها وأطر تقديمها يعمل في حالة خطاب جريدة الأهرام في اتجاه دعم وتأييد السياسات الحكومية في هذا الصدد، بينما في حالة الخطابات الصحفية المعارضة كانت معالجته تقدم في إطار "الغياب" أي عدم وجودها في الواقع ثم تبنى الدعوة والمطالبة بتحققها.

وطرح الخطاب هذا الحق عبر بعدين محددين، البعد الأول والأكثر حضوراً تمثل في التأكيد على الحق في حيده ونزاهة الأجهزة الحكومية المختلفة في الإنتخابات، حيث عمد الخطاب إلى تأكيد تحقق هذا البعد في الإنتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية من خلال جمع وحشد الدلائل

التي تؤكد على حياد مختلف الأجهزة التنفيذية ووسائل الإعلام القومية، وكان هذا الخطاب الصحفي يفند أيضا خطابات صحفيه أخرى عبرت عنها صحف المعارضة تقول بعكس ذلك.

وتلاه البعد الخاص بالحق في الإشراف المحايد المستقل على الانتخابات، حيث أكد الخطاب أيضا على توافر هذا البعد من خلال تتبع ورصد حضور ومشاركة القضاء في الإشراف على الانتخابات وتقديمه باعتباره تأكيدا على نزاهة وتجرد الحدث الانتخابي، حيث تذهب افتتاحية صحيفة الأهرام إلى القول بأن "خلاصة القول أن يوم السابع من سبتمبر سوف يظل علامة مضيئة تشير إلى أول انتخابات حرة نزيهة يمتلك فيها شعب مصر حقه بالكامل في اختيار رئيسه من بين عشرة مرشحين يمثلون أهم الأحزاب السياسية الشرعية"<sup>(32)</sup>.

- الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب: جاء تقديم الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور، ويعكس رصد سمات تقديم هذا الحق في الخطاب وجود توجه واضح نحو التأكيد على أن محدث من تحولات وتغييرات عملت على تأكيد وممارسة هذا الحق في الواقع المصري، وبما يمثل دعما ومساندة لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية في هذا الصدد.

وركز الخطاب على أن هذا الحق قد توافر من خلال الحدث الانتخابي، حيث دأبت الأطروحات في هذا السياق على تأكيد فرادة حدث الانتخابات الرئاسية لما يسمح به من انتخاب حر مباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، وسعى الخطاب نحو تأكيد تكافؤ الفرص المتاحة للمرشحين "فأمامنا الآن عشرة مرشحين للرئاسة يمثلون كل ألوان الطيف لامتياز فيهم بين رئيس ومرءوس ولا بين يمين ويسار اختلفت فيما بينهم الوسائل ولكن الغاية واحدة وهي استكمال بناء الوطن"<sup>(33)</sup>.

- الحق في مشاركة جماهيرية في صناعة القرار السياسي: جاءت معالجاته في المرتبة الثالثة من حيث كثافة التقديم، ويلاحظ هنا أن السياق العام لطرح هذا الحق تم عبر القول بأنه لم يعد هناك مبررات للتقاعس والعزوف الجماهيري عن المشاركة السياسية بصورها المختلفة بعد التعديلات الدستورية، و التي أتاحت للجمهور من الناخبين حق الانتخاب بين مرشحين متنافسين، وأنه لن تكتمل العملية الديمقراطية إلا من خلال إقبال جماهيري يعزز هذا التوجه ويدعمه.

و حملت المعالجات ذات التوجه الذي يذهب في اتجاه التأكيد على تحقق هذه الحالة من المشاركة الجماهيرية من خلال قدرة المصريين لأول مرة - وفق ما ذكر مرارا في الخطاب - على اختيار رئيسهم من بين أكثر من مرشح.

- الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية: جاءت معالجة هذا الحق داخل الخطاب في سياق التأكيد على توافره وممارسته من خلال مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة 76 من الدستور وماتلى ذلك من اصلاحات، وتتعدد الأطروحات في هذا الصدد: "مما لاشك فيه أن الخطوة الموفقة بتعديل المادة 76 من الدستور باعطاء الشعب المصري كامل حقه في اختيار رئيسه كانت حدثا فارقا في حياة الشعب المصري...وهي تفتح الطريق لينطلق الناس يتخيلون ويحلمون"<sup>(34)</sup>.

- الحق في عدم تركيز واحتكار السلطة وإقرار تداولها: حرص خطاب جريدة الأهرام على تأكيد توافر هذا الحق بالفعل، وأن الغرض والمصلحة الأخيرة من الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية هو دعم ممارسة هذا الحق، والذي أصبح واقعا معيشا من خلال الإقرار بحق الترشح للانتخابات الرئاسية، وقيام الناخبين بالانتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح. ويرى د. عبد المنعم سعيد في هذا الصدد أن "المفهوم الثالث الذي تغير هو مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصرى"<sup>(35)</sup>.

- الحق في تعددية سياسية غير مقيدة: تمت معالجة هذا الحق داخل خطاب جريدة الأهرام من منطلق أن التعديلات الدستورية ومناخ الإصلاح الذي أرسى دعائمه الرئيس مبارك سيعمل في اتجاه دعم وتقوية دور الأحزاب الشرعية، ومنحها دورا أكثر فعالية، حيث يرى مكرم محمد أحمد "رفعت الانتخابات سقف حرية التعبير إلى الحد الأقصى، وحصنت حق الأحزاب في الوصول إلى الجماهير في اجتماعات عامة وخاصة"<sup>(36)</sup>.



## 2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام:

- مثلت عملية تقديم منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام حضوراً ثانوياً مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلف خطابات الصحف الأخرى المعبرة عن قوى المعارضة، ارتباطاً باعتناء خطاب جريدة الأهرام - من منطلق توظيف معالجاته بما يتسق وأهداف السياسات الرسمية - بمتابعة الأحداث السياسية التي امتلأت بها تلك الفترة، مما اقتضى تكثيف تناول قضايا الحقوق السياسية، خاصة وأنه كان في حالة مواجهة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة تؤكد على غياب هذه الحقوق السياسية، فسعى خطاب الأهرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق.

أما الأمر الثاني فيتعلق بطبيعة منظومة الحقوق المدنية ذاتها، والتي تتضمن قضايا مثل الحق في عدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية، فضلاً عن الحق في عدم الحجر أو الإعتقال التعسفي، وكذلك حق التظاهر السلمي وغير ذلك من قضايا، فتم بصورة عامة تهميشها، واقتصر تناولها على من ينتمون إلى التيار النقدي داخل خطاب جريدة الأهرام، والذي يضم عدد من الكتاب أصحاب رؤى تتمايز عن المسار العام لمعالجات هذه الحقوق داخل خطاب جريدة الأهرام، مثل كتابات كل من سلامة أحمد سلامة ومحمد السيد سعيد وفهمى هويدى تحديداً ثم بعض الكتابات الأخرى المتفرقة.

- وهكذا اتجه خطاب جريدة الأهرام وكما توضح بيانات الجدول رقم (3) إلى التركيز على قضايا حقوق مدنية عامة مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، وعدم التمييز بين البشر.

- **الحق في حرية الرأي والتعبير:** حظى بالنسبة الأكبر من المعالجات، وذلك نتيجة لما تضمنه من أبعاد متنوعة، وكان الإتجاه العام للطرح أن حالة الإصلاح السياسى والدستورى قد أفرزت صيانة لهذا الحق تعبر عنه حرية الصحف، وما أشار له الخطاب من حياد مؤسسات الإعلام القومية إبان فترات الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.

- الحق في عدم التمييز بين البشر: رفض الخطاب التمييز بناء على محددات دينية أو اقتصادية أو إجتماعية، مما يؤكد على حرص الخطاب على إعلاء قيمة المواطنة، كما وظف خطاب جريدة الأهرام هذه القضية ليحمل على قوى المعارضة المناوئة له خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ول يقدم الخطاب السياسات الرسمية باعتبارها المدافعة عن هذا الحق في حين يسعى الخصم السياسي الرئيسى الذي ظهرت قوته التنافسية في الإنتخابات البرلمانية إلى تذويب هذا الحق، فضلا عن توجيه النقد له بشأن استخدام شعارات دينية في الإنتخابات رأى خطاب جريدة الأهرام أنها تمثل حالة من التمييز على أساس دينى.

- وتضمن الخطاب معالجات للحق في استقلال القضاء، من خلال التأكيد على توافره وعبر إعطاء أمثلة توضح دور القضاء المصري في الإشراف على الإنتخابات، وكيف أن ذلك ضمانة أساسية لنزاهة الإنتخابات بحكم استقلاله وتاريخه المهنى المميز.

وتلى ذلك معالجة الحق في المساواة أمام القانون حيث مالت المعالجات في هذا الصدد للتأكيد على أن منظومة الإصلاح السياسى والتشريعى التي بادرت بها السلطة تستهدف تحقيق وإرساء هذا الحق عبر ماتكفله من مراكز قانونية متساوية للأفراد أمام القانون.

وقدم الخطاب قضايا حقوقية أخرى بنسب حضور محدودة بلغت نسبتها 2,3% وعبرت عن رغبة عدد من منتجى خطاب جريدة الأهرام في أن تمتد عجلة الإصلاح السياسى والدستورى لتشمل تنقية البنية التشريعية من القوانين الإستثنائية.

- لم تحظ قضية الحق في عدم التعرض للإعتقال والحجز التعسفى سوى بحضور محدود جدا لم يتجاوز 1,1% في تعبير عن توجهات الخطاب الصحفى، وإرتباطه بالتوجهات الرسمية، ويتأكد هذا المعنى من خلال غياب قضايا وموضوعات تتناول حقوقا مدنية كانت حاضرة بشكل مكثف جدا داخل خطابات صحف المعارضة، كالحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفى، وكذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب والإعتداء البدنى، وهو تعبير عن رؤية خطاب جريدة الأهرام بشأن كون هذه الحقوق منجزة بالفعل.

ثانيا: نتائج تحليل خطاب حقوق الإنسان في جريدة الوفد:

1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الوفد:

- يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (2) أن منظومة الحقوق السياسية كانت الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد بنسبة (67,7%)، وتلتها الحقوق المدنية بنسبة (32,6%)، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسي، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسي خاصة في بعده المنادي بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة ومثل منطقة جاذبة لشرائع موسعة من القراء، وهو ما كان مسئولاً عن تزايد معالجات منظومة الحقوق السياسية.

- الملاحظ أن معالجة الحقوق السياسية عكست رغبة القوى السياسية المنتجة للخطاب الصحفي، ممثلة في حزب الوفد في توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السياسي المركزي من وجهة نظر حزب الوفد، ممثلا في الحزب الوطني وحكومته ومجمل السياسات الرسمية، حيث أن تقديم هذه الحقوق السياسية تم بشكل عكسي، بمعنى أن الخطاب وهو يتناول كل حق على حده مثلا يقدم مطالبة بتوفيره والتأكيد على أهمية ممارسته، وذلك في الوقت الذي يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلي وإهداره في الممارسات اليومية، وهو هنا بالطبع وفي سياق الصراع السياسي ينسب إهدار الحقوق السياسية للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

أي أن الخطاب المعنى بالحقوق السياسية المقدم هنا هو خطاب معارضة في المقام الأول، يدعم مواقف الحزب ويقدمها باعتبارها متبينة ومطالبة بهذه الحقوق، في الوقت الذي يفند فيه ويناهض مواقف السلطة التنفيذية ويقدمها باعتبارها رافضة لإقرار هذه الحقوق وتطبيقها لتنفرد وحدها بالساحة السياسية.

- الحق في إجراء انتخابات حرة: مثلت معالجة هذا الحق الحضور الأبرز وبنسبة (37,9%) وهو ما يعكس أولويات حزب الوفد الذي يخوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية، ويرغب

في التأكيد على هذا الحق ليتثنى لمرشحيه العمل في إطار سياسي موضوعي يوفر الضمانات المختلفة في هذا الصدد.

وركز الخطاب في تقديم هذا الحق على قضية ضرورة حياد السلطة التنفيذية في مجمل مراحل العملية الانتخابية، حيث مثل هذا المطلب الأطروحة المركزية في مجال تناول الحق في انتخابات حرة، وسعى الخطاب نحو إدانة واتهام السلطة التنفيذية من خلال أجهزتها المختلفة بالتدخل، كما قام الخطاب بتأطير سلوك وتصرفات أجهزة السلطة التنفيذية باعتبارها سلبية وتعمل ضد هذا الحق، وقد سعى الخطاب في هذا الصدد لاستدعاء تجارب وذكريات سابقة تؤكد الفكرة المطروحة.

وسعى وراء تحقيق عائد أكبر من جراء توظيف هذا النمط من المعالجات، حشد الخطاب مصادر صحفية متنوعة داخل المضامين الصحفية، تحمل توجهات تتفق مع مواقفه وتدعمها من أجل تأطيرها للرأي العام باعتبارها "موضع إتياف عام"، ومعظم هذه المصادر تنتمي إلى قوى المعارضة على اختلافها، وهو ما يؤكد على آلية محددة في استدعاء المصادر ذات التوجهات المعروفة والمتسقة مع ما يريد خطاب الجريدة التأكيد عليه وترويجه لدى القراء.

وفي إطار معالجة الحق في انتخابات حرة يتبين وجود طرحين آخرين تم تقديمهما داخل نفس الإطار السابق توضيحه، وإن حظى كل منهما بمعالجات أقل نسبياً مما سبق، وهما الطرح الخاص بالمطالبة بجهة إشراف محايد على العملية الانتخابية، من خلال التأكيد على تشكيل مجلس أو جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية يوكل إليها الإشراف على الانتخابات لضمان حيادتها، و البعد الخاص بطلب تنقية الجداول الانتخابية باعتبارها مقدمة لازمة - كما يطرح الخطاب الحالة - لتأكيد نزاهة عملية الانتخابات، و وصلت الأطروحات إلى حد تحييد وتبني فكرة الدعوة لإشراف جهات أجنبية "كنت ومازلت من الذين يفضلون الإشراف الأجنبي علي الانتخابات الرئاسية، وأي انتخابات قادمة" (37).

- الحق في فرص متكافئة في الترشح لمختلف المناصب: جاء حضور هذا الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة التناول داخل منظومة الحقوق السياسية التي طرحها خطاب جريدة الوفد، وذلك عبر معالجات بلغت نسبته (20,2%)، وهناك بعدان محدودان جاءت في إطارهما المعالجات، البعد

الأكثر كثافة هو المطالب بفرض متكافئة للترشح الحر المباشر لمنصب رئاسة الجمهورية بين عدد من المرشحين المتنافسين، ويرتبط ذلك بدخول رئيس حزب الوفد كمرشح في هذه الانتخابات، ثم قيام الجريدة بتقديم متابعة لأنشطة وجولات رئيس الحزب تؤكد على وجود إجراءات تنتهك وتتعدى على الحقوق المتكافئة للمرشحين، وقد توسع الخطاب في تقديم تلك الأراء.

وحاز البعد الخاص بالفرص المتكافئة للترشح في الانتخابات البرلمانية بنسبة حضور أقل،

وتأتى الأطروحات التي تسعى نحو إدانة ماتم اتخاذه من تعديلات دستورية باعتبارها لم توفر اساسا للحيداد بين المرشحين المختلفين سواء في انتخابات الرئاسة أو الانتخابات البرلمانية، حيث تقدم بعض هذه الأطروحات ماتعتبره نوعا من استحالة تحقيق فرص متكافئة للترشح وللعاب أدوار سياسية متنوعة، و تطرح تساؤلها الإستثنائى في هذا الصدد "فماذا يفعل الرئيس - مثلا - بحزبه الحاكم الذي اصبح هو الدولة ويستغل امكانياتها الهائلة ورئاسة الرئيس لهذا الحزب؟!"<sup>(38)</sup>.

- الحق في عدم تركيز السلطة وإقرار تداولها: ركز الخطاب على نفي توافر هذا الحق في الواقع الفعلى معبرا عن رؤيته لمسئولية السلطة عن ذلك، وتأكيدا على تقديم الحزب الذى يعبر عنه الخطاب باعتباره الداعم لهذا الحق، كما أن كثافة تناول هذا الحق عكس أيضا إدراك الخطاب لما قد يترتب من ضرر يصيب الحزب من جراء عدم توافر هذا الحق.

وقدم الخطاب أطروحات تلح على أهمية تحقيق التداول للسلطة بدءا من المحليات: "لابد من البحث عن وسيلة سليمة لتداول السلطة وأرى أنه يمكن أن يتحقق ذلك بدابة بانتخاب القيادات المحلية بالانتخاب الحر المباشر بدءا من رئيس الحى حتى المحافظ"<sup>(39)</sup>.

- الحق في المطالبة باصلاحات دستورية: يمكن القول أن تقديم هذا الحق داخل الخطاب إنما عبر عن مطلب دائم للحزب المنتج للخطاب، رغبة منه في إحداث تعديل يستفيد منه ونخبته في بناء موقف محدد يمنحهم أدوارا أوسع وأكثر امتدادا في الحياة السياسية في مصر، و يؤكد ذلك الطرح التالى الذى قدمه قبل إعلان الرئيس مبارك للتعديلات: "الشعب المصري وعلى رأسه النخبة السياسية والثقافية تطالب منذ سنوات بتغيير الدستور على أصل أن يتضمن التغيير التعددية السياسية والفكرية"<sup>(40)</sup>.

ولكن فيما بعد اقرار التعديلات الدستورية والتي اتاحت اخيار الرئيس بين مرشحين متنافسين، بدأ الخطاب يطور أطروحاته لتنادى بعدم كفاية هذه التعديلات، وتطالب بشروط تجعل الترشيح أكثر تيسرا، كما تسعى في الوقت ذاته لتقديم وتأطير مواقف السلطة التنفيذية في سياق سلبي.

وتأتي الأطروحات تطالب بالمزيد وتنتقد المتحقق على أرض الواقع من تعديلات يراها الخطاب غير محققة لكل مطالب القوى المعارضة: "والحلقة الرئيسية التي لو أصلحناها، لصلح كل شئ هي ان ننهي هذا الاختلال في العلاقة بين السلطات، وأن نحول مصر من دولة استبداد وطني إلى دولة ديمقراطية حقيقية، الأمة فيها، هي - فعلا - مصدر السلطات، عبر دستور جديد"<sup>(41)</sup>.

هكذا عكست حالة الرغبة في التوظيف السياسي للمضمون المقدم نمط توجهات معالجة الخطاب للحقوق السياسية، فهو يسعى دوما إلى التقليل والتنديد بما تقوم به السلطة من إجراءات ومواقف، حتى لو كانت ذات صلة بما طالب به الخطاب ذاته من قبل.

- ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص الدلالة الخاصة بتراجع اهتمام الخطاب بتقديم قضية حق الجمهور في المشاركة في صناعة القرار السياسي لتكون أقل الحقوق السياسية حضورا داخله وبنسبة (3,6%)، ولعل هذا يمثل مؤشرا على الطبيعة النخبوية لخطاب حقوق الإنسان في جريدة الوفد، وارتبطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحها في الواقع السياسي، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب في مجال الصراع السياسي عن النظر لتأسيس حالة حقوقية شاملة، فنظرا لكون رئيس الحزب ونخبته مشغولة بمسألة الترشح لكل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، فقد تم التركيز تحديدا على المعالجات المعنية بتوفير ضمانات لهؤلاء المرشحين، وتأكيد أدوارهم في هذا المعترك السياسي، في حين تراجعت المطالبة بالتأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار.

## 2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الوفد:

يتضح من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (3) شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية، وإن منح أولويات الإهتمام لعدد من الحقوق عكست آلية محددة في تقديم هذه الحقوق، من أجل توظيفها في اتجاه دعم مواقف الحزب وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة التنفيذية المختلفة.

- الحق في حرية الرأي والتعبير: جاءت معالجة هذا الحق في المقدمة من حيث كثافة تقديمه داخل الخطاب، وعبر أبعاد ثلاثة متكاملة. أولها ضرورة تعبير الإعلام القومي ممثلاً في الصحف القومية والقنوات والإذاعات المملوكة للدولة عن مختلف عناصر الخريطة السياسية المصرية دون أن تكون موضع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم، ومثل هذا الطرح التوجه المركزي الذي حكم معالجات جريدة الوفد في هذا الصدد، ثم البعد الخاص باطلاق حق الأفراد في اصدار الصحف، ثم أخيراً البعد الخاص بعدم جواز الحبس في قضايا النشر.

ولعل أولوية معالجة البعد الخاص باستقلال منظومة الإعلام القومي له دلالاته المتعلقة بإحساس الخطاب بالرغبة في استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية، ويعكس أيضاً رغبة الحزب في التقليل من قوة خصمه في الصراع السياسي ممثلاً في الحزب الحاكم.

وعبر ذلك عن توجه ثابت في خطاب الجريدة، حيث تكثر المطالبة بأن "يتحول في نهاية المطاف إلى إعلام قومي، يمثل مصر الدولة لا مصر الحكومة، ويتبع التقاليد المهنية المستقرة، فيتيح للمصريين التعرف بشكل دقيق على الاتجاهات الفكرية والسياسية ويحفزهم على اختيار الجانب الذي يجدونه الأكثر تعبيراً عن مصالحهم والانضمام إليه"<sup>(42)</sup>.

وقدم الخطاب أطروحات ترفض حبس الصحفيين في قضايا النشر مع المطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في هذا الصدد.

- الحق في إلغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية: جاءت معالجة هذا الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الطرح، تعبيرا عن أولويته داخل الخطاب لارتباطه بما يفرضه عدم تفعيله و وفق خطاب الجريدة من قيود على حركة الحزب وكوادره ونشر أفكاره بين الجمهور.

و توظف بعض الأطروحات مسألة إجراء الانتخابات في ظل قانون الطوارئ إطارا لإدانة السياسات الحكومية: "إجراء الانتخابات في أجواء بعيدة عن الحرية والديمقراطية وفي ظل القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الذي لم يمنع إرهابا ولا تجارة المخدرات وكذلك المحاكم الاستثنائية لن يأتي بممثلين حقيقيين لهذا الشعب الصابر..."<sup>(43)</sup>.

كذلك تسعى الأطروحات للتأطير السلبي لقانون الطوارئ من خلال كشف نتائج تطبيقه كما يقدمها الخطاب: "بعد 24 عاما من لهيب قانون الطوارئ الذي حول مصر إلى سجن سياسي كبير.. وديمقراطية الحديد والنار!!"<sup>(44)</sup>.

- الحق في استقلال القضاء: عنى خطاب الجريدة بمتابعة تحركات ومطالب القضاة وناديتهم خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مشيدا بمواقفهم ومؤثرا لها باعتبارها حركة ايجابية في اتجاه إرساء حكم القانون، ووظف الخطاب ذلك في دعم مواقفه وإدانة السلطة التنفيذية، وفي اتجاه دفع القراء وحشدهم لإدانة مواقف السلطة باعتبارها تتصدى لمطالب القضاة التي يقدمها الخطاب الصحفي باعتبارها معادلا موضوعيا لحكم القانون: "يغوض قضاة مصر هذه الأيام واحدة من معاركهم الخالدة دفاعا عن العدل والمشرعية وسيادة القانون... وإقامة الحدود الفاصلة بين السلطات واستقلال السلطة القضائية"<sup>(45)</sup>.

- الحق في عدم الحجز التعسفي واستخدام العنف والتعذيب: وتضمن الخطاب عددا من الأطروحات المقدمة في هذا السياق، ووظفها من أجل تقديم ذاته والقوة السياسية التي يعبر عنها باعتبارهما المدافعين عن هذا الحق في مقابل محاولة تأطير الأجهزة الحكومية باعتبارها المسؤولة عن عدم العمل به بل وإنتهاكه.

وقد سعى الخطاب ليقدم تحذيرا لجماعة الإخوان بضرورة الالتزام بقواعد الديمقراطية ونبذ ثقافة العنف، وذلك تعليقا على محازوه من مكاسب في الانتخابات البرلمانية، ويعود هذا الخطاب إلى



ما يقدمه صلاح عيسى الكاتب اليساري الذي سمح له الخطاب بالتواجد داخل ساحته بصورة أسبوعية: "والأمل أن يثبت الإخوان عبر أداثهم في البرلمان أنهم أشبه ما يكونون بحزب ديمقراطي لا علاقة له بالعنف الذي اتسم به التيار الإسلامي وتمثل في مدرسة سيد قطب"<sup>(46)</sup>.

- الحق في عدم التمييز بين البشر: توزعت معالجات هذا الحق على بعدين محددين داخل خطاب جريدة الوفد، البعد الأكثر تواجداً خاص بالتأكيد على قيمة المواطنة والحقوق المتساوية بين أفراد الوطن الواحد بصرف النظر عن اختلاف العقيدة، وهو أمر يتسق مع مبدأ تاريخي في خطاب حزب الوفد مثلت فيه قيمة "الوحدة الوطنية" ركيزة حاضرة دوماً كان لها امتدادها وتجلياتها في مختلف فعاليات وأنشطة الحزب، أما البعد الثاني فيطرح عدم التمييز على أساس اجتماعي وطبقي وحظي بعدد معالجات أقل قياساً بالبعد السابق.

وفيما يخص عدم التمييز على أساس ديني احتشد الخطاب بأطروحات متنوعة تحذر من استغلال البعد الديني في العمل السياسي وما قد ينجم عنه من تقسيم ديني للمواطنين، فهناك اعتراض على ممارسات جماعة الإخوان في هذا الخطاب "الإخوان يصرون على رفع لافتة الإسلام هو الحل وهو شعار طائفي عرقي يتساوي مع الشعار القائل: «إما أن تكون معي أو ضدي» الذي رفعه بوش بعد 11 سبتمبر سنة 2001!"<sup>(47)</sup>.

وفيما يخص البعد الخاص بعدم التمييز على أساس اجتماعي وطبقي فقد ركز هذا البعد على بيان التفاوتات في الحالة الاقتصادية لعموم المواطنين، وكيف أن هناك شرائح محدودة ثرية جداً وسط موجات من الفقر، وكان الغرض المركزي لهذا الخطاب هو التأييد السلبي للسياسات الحكومية وتقديمها على أنها تعمل ضد مصالح غالبية المواطنين كنوع من التعبئة للجماهير خلف مرشحي حزب الوفد في الانتخابات "إلا أنه من المؤكد - وفقاً لكل الأرقام والمؤشرات - إن الفجوة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع في بلادنا قد اتسعت على نحو غير مسبوق، وإن معدلات البطالة في تصاعد مستمر، وإن عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ازداد زيادة كبيرة وإن خط الفقر قد ازداد زيادة كبيرة"<sup>(48)</sup>.

- حقوق مدنية متنوعة أخرى: تضمن الخطاب الصحفي عددا من الحقوق التي حظت بحضور هامشي، من بينها الحق في التظاهر السلمي، ثم الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، وربما يعود ذلك إلى انشغال الخطاب بتقديم الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق المدنية وثيقة الصلة بالحقوق السياسية نظرا لأحداث الإستفتاءات والانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها فترة الدراسة.

وقد حظت حقوق أخرى بنسب معالجات أقل يوضحها الجدول رقم (3) نتيجة لهيمنة البعد السياسي على معالجات الصحافة، كالحق في حرية الإنتقال، و الحق في المساواة التامة أمام القانون، ثم أخيرا الحق في حرية تكوين التنظيمات والتجمعات المدنية.

### ثالثاً: نتائج تحليل خطاب جريدة الأهرام:

#### 1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام:

- يتبين من الجدول رقم (2) أن خطاب الحقوق السياسية قد أولى اهتمامه بتقديم الحق في الانتخابات الحرة، باعتبارها حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه مختلف الحقوق السياسية الأخرى، وقد وظف الخطاب معالجاته لمختلف الحقوق السياسية من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة والخطابات الصحفية الداعمة له، عبر تفنيد مقولاتها المرددة لكون هذه الحقوق مكفولة، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفي ذلك، وتقديم مواقف حزب التجمع ونخبته في إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصري في وجه عنت السلطة التنفيذية في كفالتها وإقرارها، وذلك داخل مجال الصراع السياسي بين القوى السياسية المختلفة الذي يتخذ من الصحف وسيطاً فكرياً له.

- الحق في إجراء انتخابات حرة: حظى هذا الحق بنسبة التواجد الأكبر في مجال الحقوق السياسية التي قدمها الخطاب، وتمت معالجته داخل خطاب جريدة الأهرام عبر ثلاثة أبعاد متكاملة، أولها البعد الخاص بالتأكيد على الحق في حياد السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، وحظى بالحضور المكثف تعبيراً عن اهتمام الخطاب وتأكيده على أن الانتخابات الحرة لا تتحقق إلا وفق فرضية حياد السلطة التنفيذية، الأمر الذي يمنح الانتخابات وفق ما يراه هذا الخطاب مشروعيتها وتعبيرها عن عموم إرادة الناخبين، ثم تلاه تقديم البعد المتعلق بالحق في جهة إشراف محايدة على الانتخابات، ثم تمثل البعد الثالث في التأكيد على ضرورة تنقية الجداول الانتخابية.

و تأتي الأطروحات الدالة في هذا الصدد: "يلح الحكم في مصر على قضية الخصوصية فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية في مصر فهل الخصوصية التي ينادون بها أن تجري كل انتخابات عامة

سواء لمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية في ظل تزوير واضح وتدخل فظ للسلطة التنفيذية وأغلبية كاسحة لحزب الرئيس<sup>(49)</sup>.

- الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب: جاءت معالجته لتمثل ثاني أكثر كثافة داخل منظومة الحقوق السياسية في خطاب جريدة الأهرام، وقدمت أطروحات متنوعة بعضها يتعلق بالتأكيد على الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المواقع، ثم أيضا التأكيد على البعد الخاص بكفالة الانتخاب الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة.

وقد مهد الطريق لمثل هذه المعالجات ما أعلنه الرئيس مبارك من تعديلات تخص المادة 76 من الدستور والتي فتحت الباب أمام المعالجات الصحفية لتقدم تصوراتها بشأن طبيعة الانتخابات الرئاسية وما يرتبط بها من قضايا وإشكاليات: "كان من الأجدى استثمار جانب من المهلة الدستورية في النظر في خطوات إضافية للتطوير الديمقراطي... لإتاحة مناخ تنافس حقيقى بين القوى السياسية ولتأمين فرص متكافئة للمتنافسين على مقعد الرئاسة أو على المقاعد النيابية أو على الأقل الحد من عدم التكافؤ الصارخ الموجود حاليا"<sup>(50)</sup>.

- الحق في عدم تركيز واحتكار السلطة: ويمكن في هذا الصدد أن نعرض عددا من الأطروحات الدالة على ماذهب إليه خطاب جريدة الأهرام في مجال رفض مأسماه حالة احتكار السلطة والتي قدم بشأنها عددا من المؤشرات لتأكيد حدوثها، ويقدم الخطاب مطالبه في هذا الصدد على لسان الأمين العام لحزب الوفد: "ان يتم تحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية في الدستور والتي تجعل الرئيس هو صاحب القرار السياسى والتنفيذى والتشريعى في مصر ليؤدى هذا التعديل في الدستور لتحول مصر في النهاية الى جمهورية برلمانية ديمقراطية"<sup>(51)</sup>.

- الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية: عبر تناول هذا الحق في أطروحات الجريدة عن الدفع في اتجاه الدعوة لإجراء تعديلات دستورية، تدفع في اتجاه إرساء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية: "فالدستور الحالى صدر في ظل نظام الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد الذى ساد في النظام السياسى والدستورى المصرى في الفترة من 1953 وحتى 1976"<sup>(52)</sup>.

- الحق في تعددية سياسية غير مقيدة: وتتناول الأطروحات في هذا السياق وتؤكد على ضرورة دعم التعددية السياسية، وإلغاء القيود أمام تطورها ونموها، وفي هذا السياق يتناول الخطاب كيف أدت هذه القيود إلى إضعاف الأحزاب: "ظاهرة الانشقاقات والصراعات الداخلية تعود في جانب منها إلى الأوضاع السياسية في المجتمع وغياب الديمقراطية وقانون الأحزاب الذي منع قوى سياسية من حق تشكيل أحزابها وسهل قيام أحزاب وهمية لاتقوم على برامج حقيقية ودفع قوى مختلفة إلى التجمع في حزب واحد لتصبح هذه الأحزاب عمليا جبهات سياسية أكثر من كونها حزبا"<sup>(53)</sup>.

ومن المؤشرات التي يقدمها الخطاب تأكيداً على انتفاء ضمانات وجود الحق الخاص بإقامة تعددية سياسية حقيقية: "منع الأحزاب الشرعية القائمة من إقامة مؤتمرات جماهيرية في أماكن مفتوحة أو مغلقة محاصرة مقار الأحزاب بشكل شبه يومي لعقدها ندوة أو مؤتمراً داخل تلك المقار"<sup>(54)</sup>.

## 2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهالي:

يوضح الجدول رقم (3) طبيعة الحقوق المدنية التي تمت معالجتها وتأطيرها داخل خطاب جريدة الأهالي، ويتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فيما يخص نمط الاهتمام الذي أولته الجريدة لكل من هذه الحقوق.

- حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم من الحقوق المدنية، هي الحق في حرية الرأي والتعبير، و الحق في عدم التمييز بين البشر، ثم الحق في إلغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

- و مثل تقديم حقوق أخرى متنوعة حضورا متوسطا أو محدودا، مثل الحق في استقلال القضاء، والحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات وحرية ممارستها، والحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير.

وتلى ذلك عدد من الحقوق الأخرى بنسب حضور محدودة للغاية، مثل التظاهر السلمي، و الحق في تكوين الهيئات والتجمعات المدنية، و الحق في المساواة التامة أمام القانون، ثم أخيرا الحق في حرية الإنتقال، وكما توضح بيانات الجدول السابق.

- الحق في حرية الرأي والتعبير: قدمت جريدة الأهالي قضية الحق في حرية الرأي والتعبير من خلال أربعة أبعاد متكاملة، مثلوا معا تصور الخطاب لهذه القضية ومكوناتها واشتراطات تحققها، ويجدر بالذكر أن الخطاب تناول هذا الحق من خلال أطروحات تنفي تحققها في واقع الممارسة الفعلية، أي أن أطر تقديم الحق في حرية الرأي والتعبير جاءت سلبية لتدين مواقف السلطة وتضعها كمسئول عن عدم توافر هذا الحق بأبعاده المختلفة، وهو امتداد لخطاب الجريدة المعارض الذي يحمل على السياسات الحكومية.

وشهدت المعالجات كثافة في اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومة الإعلام القومي، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالي لانفراد السلطة التنفيذية بتوجيه منظومة الاعلام القومي لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخل هذا الإعلام، وتعبيرا أيضا عن افتقار الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير.

وتلى البعد السابق مايتعلق بالتأكيد على حق الصحف في نقد جوانب القصور في الأداء العام، ثم الدعوة إلى اطلاق حق اصدار الصحف للأفراد، وكذلك عدم جواز الحبس في قضايا النشر الصحفي، حيث تقدم الجريدة تحقيقا على صفحة كاملة بعنوان "متى يتم رفع وصاية الدولة وحزبها عن وسائل الإعلام"<sup>(55)</sup>.

- الحق في عدم التمييز بين البشر: جاءت معالجة هذا الحق لتضعه في المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور داخل خطاب جريدة الأهالي، ولتعبّر عن توجهات الخطاب الصحفي الذي ينبثق من مرجعية حزبية واضحة تدعم حقوق المواطنة بصرف النظر عن الإختلافات الدينية أو الطبقية، وقدم الخطاب معارضة واضحة لمواقف بعض القوى السياسية، والتي في رأى خطاب جريدة الأهالي تؤسس لهذا التمييز، وقد قصد الخطاب هنا جماعة الإخوان المسلمين وشعاراتها السياسية ذات المرجعية الدينية.

ويتبنى الخطاب طرح قضية مشاركة الأقباط في الحياة السياسية المصرية: "الفجر إذن قادم لأمحالة...يوم يرى فيه كل من القبطى والمسلم صورة أخيه في مرآته فيكون الدين لله والوطن للجميع يوم يختفي فيه التعصب والحقد والكراهية ليحل محلها التسامح والإيثار والحب"<sup>(56)</sup>.

وفيما يتعلق برصد ورفض حالات التمييز ضد الفقراء سعى الخطاب ليؤصل لهذا المفهوم ويقدم مؤشرات عده تعبّر عنه، وهما يعكس نقده للسياسات الحكومية، والتي هي من وجهة نظر الخطاب تركز لهذا التمييز: "كثيرة هي الحوادث المروعة المرتبطة مباشرة بالبطالة وهما يرتبط بها من محسوبة وتمييز فج وغير أخلاقي بين أبناء الوطن حسب أصولهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وبأصحاب النفوذ"<sup>(57)</sup>.

- الحق في الغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية: جاءت هذه القضية في المرتبة الثالثة من حيث كثافة تقديمها داخل خطاب جريدة الأهالي، وطرح الخطاب تأكيده على ضرورة تمتع المواطنين بمناخ يخلو من قوانين استثنائية: "فهل الخصوصية التي ينادون بها أن نعيش حالة طوارئ دائمة امتدت حتى الآن لما يقرب من 24 عاما... وماتعنيه من فتح المعتقلات والمحاكمات الإستثنائية وشيوع التعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة"<sup>(58)</sup>.

- حقوق مدنية متنوعة: تضمن الخطاب معالجة لحقوق مدنية متنوعة حظت بحضور محدود قياسا بما سبق، منها الدعوة إلى إستقلال السلطة القضائية تعبيرا عن ضمانه وكفالة حقوق التقاضي العادل، وتلاها الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، ثم مختلف منظومة الحقوق المدنية السابق توضيحها في الجدول (رقم 3).

ففيما يتعلق بحق التظاهر السلمي يندد الخطاب بحظر السلطة له: "إن الدولة البوليسية الحاكمة لم تتعلم بعد أن مصادرة حقوق التظاهر والاضراب والاعتصام والتجمع السلمي سيؤدي ان أجلا أو عاجلا إلى انفجار عام تلقائي لا يمكن ضبطه أو التحكم فيه"<sup>(59)</sup>.

وتتواصل داخل الخطاب الدعوة لحرية التنظيم النقابي والتجمعات المدنية: "ضرورة رفع القيود الأمنية على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية وملهنية واصدار قانون جديد يؤكد استقلال القضاء"<sup>(60)</sup>.



#### رابعاً: نتائج تحليل خطاب جريدة آفاق عربية:

##### 1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية في خطاب آفاق عربية:

- يوضح الجدول (رقم 3) طبيعة الحقوق السياسية التي تم تقديمها وتأطيرها داخل خطاب جريدة "آفاق عربية"، وأولى الإستخلاصات تتمثل في ارتفاع معدل توظيف الخطاب لما يقدمه من مضمون من أجل إدانة مواقف السلطة التنفيذية، ورفض سياساتها، وتقديم التيار السياسي الذي تعبر عنه الجريدة ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين كبديل لها، وأيضاً من خلال لتوسع في إظهار مواقف منتسبي وكوادر الجماعة في أطر "الضحايا"، و"المطاردون" و"المهمشون" من قبل السلطة التنفيذية. والخطاب في هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات لمصادر متممة لجماعة الإخوان، أي أن الرغبة في التوظيف السياسي لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصدر الصحفية في اتجاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفي.

- الحق في انتخابات حرة: حضر داخل خطاب الجريدة بنسبة (8 و 44%)، وهو ما يجعله ركيزة مهيمنة في الخطاب الخاص بالحقوق السياسية، حيث دأبت الجريدة على تقديم أطروحات تدعم توجهاتها المؤكدة على أن حياد السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية هو حق غير متوافر بفعل تدخل السلطة التنفيذية المستمر: "ففي كل الدوائر الانتخابية تجاوزات بلا حدود بكل المحافظات... انتشرت قوات الأمن وعربات الأمن المركزي لا لتأمين العملية الانتخابية من الشغب ولكن لمنع الناخبين من الوصول إلى اللجان<sup>(61)</sup>".

وتعليقاً على مجريات يوم الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور، تقدم الجريدة تحقيقاً بعنوان "بالإكراه ! إجبار مشرفي اللجان على تسويد الاستمارات بنعم"<sup>(62)</sup>.

وفيما يتعلق بالعنصر الخاص بتوفير جهات إشراف محايد على الانتخابات لضمان نزاهتها وحيدتها، تطرق خطاب الجريدة في هذا الصدد إلى المطالبة بالإشراف القضائي الكامل، ولم تطرق المعالجات للمناداة بإشراف جهات خارجية.

- الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب: يمثل ثاني أكثر الحقوق حضوراً وكثافة في المعالجة داخل الخطاب، وقد تضمنت معالجته تأكيداً على الحق في فرص متكافئة للترشح الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة.

وقد فتح الباب لهذه المعالجات ما أعلنه الرئيس مبارك من تعديلات تخص المادة 76 من الدستور، وقد ظهرت مؤشرات التوظيف السياسي لمضمون الخطاب ممثلة في إنفراد خطاب جريدة آفاق عربية بكثافة في طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية، وعدم التعرض للشطب والإستبعاد بالنسبة للمرشحين، ارتباطاً بدفاع الجريدة وتبنيها لمواقف منتسبي جماعة الإخوان من الطلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية، وتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتؤطر معالجاتها في هذا الصدد باعتبارها دفاعاً عن حق سياسي.

ويؤكد الخطاب على أن "التعديل الدستوري المقترح الخاص بالمادة 76 المتعلقة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية قد جاء متضمناً شروطاً تعجيزية تفرغ التعديل من مضمونه... وكأن التعديل لم يكن"<sup>(63)</sup>.

وفيما يتعلق بالحق في فرص متكافئة في الترشح في انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات، فيمكن القول أن هناك متابعة مستمرة لأنشطة الطلاب المنتمين للإخوان، مع حرص على اظهار صلتهم بها: "واصل عدد من طلاب جامعات مصر مظاهراتهم المنادية بإجراء اصلاحات داخل الجامعات وتعديل اللوحة الطلابية وكف يد الأمن عن الأنشطة الجامعية"<sup>(64)</sup>.

- الحق في عدم تركيز السلطة وتداولها: مثل حضوره ثالثاً من حيث كثافة تقديم مختلف الحقوق السياسية والتي عنى خطاب جريدة آفاق عربية بطرحها.

ويقدم الخطاب على لسان قيادات الجماعة أطروحاته في ذات الإطار "إن حزب الحاكم حريص على إبقاء الحال على ما هي عليه من فساد مالي وإداري وسياسي واقتصادي واجتماعي.. حريص على الاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم..."<sup>(65)</sup>.

- الحق في المطالبة باصلاحات دستورية: جاء هذا الحق في المرتبة الرابعة من حيث كثافة معالجته، ويلاحظ أن طبيعة تناول هذا الحق أخذت سمًا محددًا، فبعد إعلان الرئيس مبارك عن تعديلات المادة 76 من الدستور، بدأت المعالجات تنادي بمزيد من التعديلات، أو تطلب شكلا محددًا من التعديل، أو تعلن عن قناعتها بالتعديل المزمع أو عدم جوهريته، هذه المعالجات تؤطر مطالبها باعتبارها دفاعًا عن حقوق ديمقراطية في مواجهة تأطير سلوكيات وأدوار السلطة باعتبارها افتئاتًا على التعديلات المطلوبة.

فتنقل الجريدة عن تصريحات مرشد الجماعة مانصه "المطالب تشمل أيضا تعديل المادة 77 من الدستور بتحديد مدة الرئاسة، بجانب المواد الأخرى المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية... وأن الشروط الواردة في خطاب الرئيس لتعديل المادة 76 هي شروط تعجيزية تفرغ التعديل من مضمونه"<sup>(66)</sup>.

- الحق في تعددية سياسية غير مقيدة: مثل أقل عناصر منظومة الحقوق السياسية كثافة في المعالجة في خطاب جريدة آفاق عربية، وذلك عبر نسبة (8,6%).

وتأتي الأطروحات تعبر عن المطالبة بتعددية سياسية وتؤطر الوضع القائم في مجال التعددية بأنه مقيد: "أصبحنا اليوم في تعددية سياسية حزبية مقيدة مشوهة لاتسمن ولاتغنى من جوع بفضل الكوابح والضوابط والقيود التي أدمن سدنة النظام صياغتها"<sup>(67)</sup>.

## 2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية في خطاب جريدة آفاق عربية:

- يوضح الجدول (رقم 3) طبيعة الحقوق التي تم تقديمها وتأطيرها داخل خطاب جريدة "آفاق عربية"، حيث يتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فيما يخص نمط الاهتمام الذي أولته الجريدة لكل من هذه الحقوق المدنية المتنوعة.
- ويتضح وجود ثلاثة حقوق حظت بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم، وهي كل من "الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي"، ثم "الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية"، و"الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير"، وهو ما يؤكد على خصوصية تعبير الخطاب عن موقف معارض للسياسات الحكومية، وحرصا على تقديم هذه الحقوق عبر أطر سلبية تحمل دلالات عن عدم تحققها في الواقع، بل والتعدي من قبل الأجهزة الحكومية - وكما يطرح الخطاب - عليها.
- وجاءت معالجة الحق الخاص بحرية الرأي والتعبير في درجة اهتمام أقل نسبيا، كما حظت حقوق أخرى بنسب حضور محدودة، مثل "الحق في التظاهر السلمي"، و "الحق في عدم التمييز بين البشر".
- وغاب عن الخطاب الخاص بالحقوق المدنية في جريدة "آفاق عربية" تقديم حقوق مهمة، مثل الحق في المساواة التامة أمام القانون، والحق في تبني الأفكار والمعتقدات، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الحاكمة والموجهة لمعالجات خطاب الجريدة بشأن منظومة الحقوق المدنية، والتي أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبني مختلف الأفكار والعقائد وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب.

- تأتي تراتبية معالجة الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيف مقصودة سعى إليها الخطاب تعبيرا عن وجهة نظر وأولويات القوة التي يعبر عنها وصراعاتها السياسية مع مختلف القوى الأخرى، أى إرتباطا بموقف جماعة الإخوان المسلمين، هكذا جاء التواجد المكثف للحقوق الثلاث الأولى ليعبر عن درجة اهتمام الجريدة بتتبع ورصد الحالات التي تتم فيها المعالجات الأمنية لأنشطة وفعاليات تيار الإخوان المسلمين في ساحة العمل العام في مصر، فيتوسع الخطاب في اظهار نماذج مختلفة سعيا نحو التنديد بالسلطة التنفيذية، وتأطيرها في صورة المعتدى على الحقوق المدنية للمواطنين.

- الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي: يركز الخطاب على تأكيد غياب هذا الحق في مجال العمل العام في مصر، وتترى مانشيتات الجريدة: "الأمن يرد بالاعتقالات.. استمرار مظاهرات الأقاليم المطالبة بالتغيير"<sup>(68)</sup>.

هذا النمط من الأداء الصحفي الذي تكثر نماذجه المتضمنة داخل الخطاب يقوم بتأطير معالجاته لحقوق الإنسان لتعمل في اتجاه تحقيق وظيفتين متداخلتين ومتناقضتين في ذات الوقت، ففي الوقت الذي تقدم فيه هذه الأطر موقف تيار الإخوان المسلمين باعتباره مدافعا عن حقوق الإنسان، ويعمل من أجل إحداث تغيير سياسي فإنه يعتمد إلى تأطير موقف السلطة باعتبارها معوقا في وجه توفير وضمانة هذه الحقوق، وهو جزء من وظائف الخطاب الذي يعمل على تقنيع الواقع عبر انتقاء مشاهدات محددة وتأطيرها لتعبر عن مصلحة صانعي الخطاب ودحض مواقف الخصوم.

ومن المهم هنا الخروج باستخلاص دال يتعلق بأن خطاب جريدة آفاق عربية فيما يخص التأكيد على الحقوق المدنية، وإن كان يقدم الجهاز الحكومي اجمالا باعتباره خصما يسعى لدحض مواقفه وتوجهاته وأدواره، فإنه يخصص بالهجوم وكثافة المعالجة والأطر السلبية أجهزة الأمن، وهو ما يعد مسئولا عن حدة عداء الخطاب لأجهزة الأمن والسعى الدائم لتأطير أدوارها بشكل سلبي.

- الحق في إلغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية: مثلت معالجة هذا الحق ثاني أكبر نسبة حضور داخل خطاب الجريدة، وهو ما يعبر عن أولويته من منظور جماعة الإخوان التي تعبر الجريدة عن مواقفهم تجاه الأحداث والقضايا، فضلا عن كونها ذات صلة مباشرة بحدود

تواجد ناشطى وقيادات الجماعة وممارساتهم لأدوارهم في الساحة السياسية، وما قد يقابله ذلك من قيود يفرضها تطبيق قانون الطوارئ.

ويمكن تلمس كيف قدم الخطاب ما يؤكد عدم ممارسة هذا الحق، وذلك عبر العديد من الأطروحات الدالة: "أهم ماطالب به الإخوان الغاء حالة الطوارئ التي تجثم على أنفاس الشعب المصري منذ بداية حكم الرئيس مبارك 24 سنة"<sup>(69)</sup>.

ويتوسع هذا النمط من الطرح الذي يقدم الوجه شديد السلبية لقانون الطوارئ - كما يصوره الخطاب ومنتجوه في الجريدة - في عملية تأطير متكاملة الإبعاد تجعل منه ضدا للحقوق المدنية في منظومة حقوق الإنسان، فيقدم تحقيقا بعنوان "الطوارئ.. الدرع الواقى لحماية النظام.. 70 ألف معتقل و26 محاكمة عسكرية"<sup>(70)</sup>.

- الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف: وقد أطرت المعالجات بعض الوقائع المنشورة باعتبارها اعتداءات وتعذيب موجه ضد عناصر تنتمي للجماعة، كما تمثل حضورها في عدد من التغطيات التي قامت بها الجريدة في مجال متابعتها للمظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسى والتي شاركت فيها عناصر جماعة الإخوان، وعبر الخطاب عن موقف الجماعة في إدانة سلوكيات السلطة التنفيذية وأجهزتها، والقول بأنها تعمل في اتجاه مضاد لتأكيد هذا الحق.

ويقدم منتج الخطاب أطروحات متنوعة فعلى صفحة كاملة تأتى عدوين الجريدة: "مهزلة العصر.. ضرب وسحل وهتك أعراض في يوم الإستفتاء.. انتهاك عرض الوطن أمام نقابة الصحفيين"<sup>(71)</sup>.

- الحق في حرية الرأى والتعبير: حظى هذا الحق بحضور متأخر نسبيا من حيث كثافة المعالجات المقدمة بشأنه في خطاب حقوق الإنسان داخل جريدة آفاق عربية، وتواجد هذا الحق من خلال عدد من العناصر، تمثل أولها في حرية الحصول على المعلومات وتداولها ونشرها باعتبارها عنصر جوهري لحرية الرأى والتعبير، ثم تلاه التنديد بتبعية منظومة الإعلام القومى (الصحفي والإذاعى والتليفزيونى) للسلطة، ثم المطالبة بإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد، ثم عدم جواز الحبس في قضايا النشر الصحفي، وسعت المعالجات المختلفة داخل خطاب جريدة آفاق عربية نحو

توجيه إتهامات للسلطة التنفيذية، وتأطير القوى المنتجة للخطاب باعتبارها المحافظة على هذا الحق والراعية له.

وفي تأكيد على منطلقات خطاب جريدة آفاق العربية المناهض للسياسات الحكومية والذي يوطر ممارساتها باعتبارها تمثل انتهاكات لمنظومة حقوق الإنسان تأتي المعالجات التي تقدمها الجريدة مؤسسة على هذا التوجه وداعمة له "ولم تسلم حرية التعبير من بطش الطوارئ، إذ تم غلق مجموعة من الصحف مثل جريدة الشعب كما اعتقل 42 صحفياً... بخلاف الاعتداءات التي طالت عددا منهم"<sup>(72)</sup>.

- **الحق في التظاهر السلمي:** قدمت الجريدة معالجاتها الداعمة لحق التظاهر السلمي في إطار محدد هو التأطير السلبي لمواقف وأدوار أجهزة السلطة التنفيذية، أي أن المعالجة هنا سايرت الاتجاه العام للسياسات التحريرية للجريدة والتي تتخذ من كافة ممارسات السلطة والأجهزة الحكومية مجالا للإدانة والمناهضة.

- **الحق في عدم التمييز بين البشر:** حظى هذا الحق بعدد محدود من المعالجات في خطاب جريدة آفاق عربية، في دلالة على هامشيته، وربما يكون ذلك مرجعه أن الخطاب يرتبط بمشروع وممارسات وأهداف القوى الموجهة له ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين، ونتيجة لعدم الاعتراف بها من جانب الحكومة كجماعة شرعية، فإنها تضع الأولويات وفق مائتضيه حركتها ووفق ما تتعرض له من مصادمات، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت المفردات الحقوقية المتعلقة بالحق في عدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي، وكذلك الحق في عدم التعذيب واستخدام العنف، وحق المطالبة بالغاء القوانين الإستثنائية جميعها قد احتلت قمة أجندة الحقوق في خطاب الجريدة، تعبيرا عن توظيف سياسي محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفي المقدم وتعبيراته المتنوعة.

ويؤكد ذلك تراجع اهتمام الخطاب بعدم التمييز بين البشر، حيث يتضح أن الخطاب تناول بعدا واحدا و هما يحقق أهداف القوة السياسية المنتجة له، فبينما غابت كلية المعالجات التي تؤكد على الحق في عدم التمييز بين البشر على أساس الدين، فقد جاءت المعالجات لتركز على البعد الإقتصادي "الطبقى" من خلال إتهام السياسات الحكومية بأنها موجهة لخدمة الأغنياء وأصحاب

رؤوس الأموال، والعمل ضد الفقراء، أى أنه إطار للمعالجة يصب في اتجاه تصوير موقف التيار الذي تعبر عنه الجريدة بأنه المدافع والمتبنى لحقوق عموم الفقراء في الوطن، وهم الأغلبية في مواجهة السياسات الحكومية التي يقدمها خطاب الجريدة باعتبارها متحيزة للأغنياء ضد جموع الفقراء ومحدودي الدخل.

وينقل الخطاب عن مصادر صحفية أن: "إجراءات تخفيض الجمارك والضرائب هي لصالح رجال الأعمال... و تفكير الحكومة في تخفيض الدعم وانحيازها الصارخ ضد الفقراء لصالح الأغنياء سيؤدي إلى كارثة شديدة الخطورة على المستوى السياسى والاقتصادى والأخلاقى لأنها بهذا الإنحياز تتحدى فئة عريضة تتعدى 40% من المجتمع"<sup>(73)</sup>.

- حقوق مدنية متنوعة: تضمن الخطاب معالجات محدودة الكثافة لحقين هما، الحق في استقلال القضاء، و الحق في حرية الانتقال، مما لا يحمل مؤشرات عن خصوصية محددة لهما في الخطاب العام لجريدة أفاق عربية.



## الاستخلاصات والملاحظات الختامية:

### أولاً: نتائج التحليل المقارن وتحقيق الفروض:

1/ بينت المؤشرات التحليلية المستخلصة أن هناك توافقاً في حجم اهتمام خطاب كل من جريدتي الأهرام والوفد بتقديم قضايا منظومة الحقوق السياسية، وهو التوافق ذاته في مجال حجم الإهتمام الذي منحه كل خطاب منهما لقضايا منظومة الحقوق المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات نوعية في اتجاهات تقديم هذه الحقوق في كلا الخطابين، وفي نوع الأطر التي تطرح من خلالها، وكذلك في الوظائف التي يسعى كل خطاب إلى تحقيقها عند تقديمه لهذه الحقوق المتنوعة، لكن هذا التوافق في حجم الإهتمام الممنوح يرجع إلى خصائص متشابهة في كلا الخطابين، جعلت كل منهما يعنى بتقديم قضايا الحقوق السياسية ومنحها اهتماماً مكثفاً قياساً بقضايا الحقوق المدنية.

ففيما يخص خطاب جريدة الأهرام، فقد شهد عام الدراسة متغيرات سياسية مهمة، كان لابد وأن يمنحها الخطاب كثافة في المعالجة، لإرتباطها بالسلطة التنفيذية، وكون الخطاب الصحفي القومي معبراً عن مواقف السلطة التنفيذية بحكم الترتيبات المترتبة على ممارسة حقوق الملكية الذي يضطلع به مجلس الشورى، وحيث يحظى الحزب الوطنى الحاكم بأغلبية مطلقة داخله، وهو ما أثر على سمات مضمون خطاب جريدة الأهرام، وجعله يمنح اهتماماً مكثفاً بالقضايا المتعلقة بالحقوق السياسية للإنسان.

إنطلاقاً من أن عام الدراسة قد شهد تعديلاً دستورياً، ثم ما تلاه من إنتخابات رئيس الجمهورية، والإنتخابات البرلمانية، وما صاحب كل ذلك من تداعيات منحت للشأن السياسى في قضايا وموضوعات حقوق الإنسان الأولوية في الطرح داخل خطاب جريدة الأهرام، والخطاب هنا

يؤدي وظيفتين متكاملتين، حيث يقدم و يوطر مواقف السلطة التنفيذية كحامية و راعية و ضامنة لحقوق الإنسان، و يناهض و يفند دعاوى الخطابات الصحفية المعارضة التى توجه إتهامات للسلطة التنفيذية، و ترى عدم كفاية و عدم شمول هذه الحقوق فى البيئة السياسية المصرية، و ترى مسئولية السلطة التنفيذية و الحزب الحاكم عن ذلك.

أما فيما يخص تفسير معدل الإهتمام المكثف الذى منحه خطاب جريدة الوفد لقضايا و موضوعات حقوق الإنسان السياسية، فهو أمر يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل المتضافرة، أحدها يخص طبيعة الخطاب الليبرالى لحزب الوفد الذى يملك و يدير الصحيفة، و الذى تعد منظومة الحقوق و الحريات السياسية رافدا مركزيا فى تشكيله.

ثانى العوامل المفسرة هنا يتعلق بوجود مرشح لحزب الوفد فى الإنتخابات الرئاسية، ممثلا فى رئيس الحزب، و نجم عن ذلك كثافة فى تناول قضايا و موضوعات الحريات السياسية، و ضمانات الترشح لمنصب الرئاسة، و حرية المنافسة، و الحقوق السياسية المختلفة.

و يضاف لما سبق مشاركة حزب الوفد فى الإنتخابات البرلمانية، و هو ما فتح مجالا آخر لتناول و طرح القضايا السياسية فى خطاب الجريدة، و أخيرا مبادرة الخطاب بالهجوم على السياسات و الإجراءات التى تقوم بها السلطة التنفيذية و الحزب الوطنى فيما يتعلق بكفالة و تيسير إجراءات الترشح و كفالة الحقوق السياسية، و كذلك القيام بتنفيذ ما يتعرض له مرشح الحزب من هجوم من الخطابات الصحفية القومية.

لكل ما سبق حظت الحقوق السياسية بكثافة فى التقديم داخل كلا من خطابى جريدتى الأهرام و الوفد تعبيرا عن حالة من التوظيف تتسق و أهداف و توجهات القوى السياسية التى يعبر عنها كل خطاب، و هو ما قلل من الكثافة الممنوحة لقضايا الحقوق المدنية فى كلا الخطابين.

2/ توضح نتائج الدراسة وجود توافق فى حجم الإهتمام الممنوح لقضايا الحقوق المدنية و السياسية فى خطاب كل من جريدتى الأهالى و آفاق عربية، حيث جاءت منظومة الحقوق المدنية فى مقدمة إهتمام كلا الخطابين فى تقارب مهم و دال، و هو ذات التقارب الحادث فى مجال حجم الإهتمام الممنوح لقضايا و موضوعات الحقوق السياسية فيهما.

و يمكن القول أن الإهتمام الذي منحه خطاب جريدة الأهالي لمنظومة الحقوق المدنية وبها يفوق مأمنده من إهتمام منظومة الحقوق السياسية، إنما يعبر عن موقف محدد ظهر في أنحاء شتى من خطاب الجريدة، يمنح الأولويات للحق في حرية الرأي والتعبير، وإلغاء القوانين الإستثنائية، وإستقلال القضاء، وغيرها من حقوق مدنية يعتبرها الخطاب هى المؤدية والأرضية اللازمة لتمتع الأفراد بالحقوق السياسية كافة.

وفي هذا الإطار سعى خطاب جريدة الأهالي إلى توظيف معالجاته لتقديم مواقف وتوجهات حزب التجمع الذى يصدر الجريدة باعتباره مدافعا عن الحقوق العامة للمواطنين، و وظف خطاب الجريدة ماقدمه لينزع الشرعية، وليقلل وينتقص من أداء الخصم السياسى كما يتصوره خطاب جريدة الأهالي ممثلا في السلطة التنفيذية والحزب الوطنى الحاكم، وهو نوع من التوظيف السياسى المهيمن والبارز في المعالجات.

أما فيما يخص خطاب جريدة آفاق عربية فيمكن القول بأنه قد منح إهتماما مكثفا ووظف تقديمه وتأطيره لقضايا حقوق الإنسان المدنية لخدمة أهداف القوة السياسية التى توجه خطاب الجريدة، حيث دأب الخطاب على إبراز معالجات الحقوق المدنية من خلال زاوية محددة ضيقة تركز على مايتعرض له منتسبو جماعة الإخوان - وكما جاء في خطاب الجريدة - من إنتهاكات للحقوق المدنية، سعى الخطاب في إظهارها بكثافة موظفا هذا النمط من المعالجات ليؤطر القوى المنتجة للخطاب باعتبارها ملاحقة ومضطهدة ومحاصرة، حيث كثف الخطاب من معالجاته التى تقدم هذا التيار السياسى باعتباره "ضحية" لممارسات السلطة التنفيذية وللتعدييات على الحقوق المدنية والسياسية، كما سعى الخطاب إلى متابعة ورصد مختلف تحركات ومواقف قيادات جماعة الإخوان، وأغلق ساحته على مصادر إما تنتمى للجماعة أو تحمل آراء متوافقة معها في بعض القضايا والموضوعات المطروحة في الخطاب والتى تخص الحقوق المدنية والسياسية.

3/ كشف التحليل الإحصائى باستخدام معامل ارتباط الرتب (Spearman) و كما هو مبين في الجدول رقم (4) أنه وفيما يتعلق بأولويات الإهتمام بقضايا الحقوق السياسية، عدم وجود توافق بين أولويات اهتمام خطاب جريدة الأهرام وأولويات الإهتمام في خطابات كل من جرائد الوفد والأهالي وآفاق عربية، أى أن إنتماء جريدة الأهرام لمنظومة الصحف القومية قد فرض عليها

منح أولوية اهتمام لقضايا حقوق الإنسان بصورة تختلف عن نسق الأولويات الذي تبنته صحف المعارضة الأخرى، وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة المؤكد على غياب هذا التوافق الدال إحصائيا.

وفي حين توضح بيانات الجدول السابق وجود توافق تام في نسق ترتيب أولويات قضايا حقوق الإنسان السياسية في كل من صحف الوفد والأهالي وآفاق عربية، وهو أمر يدل على أن طبيعة نمط ملكية الصحيفة وطبيعة القوى السياسية المنتجة لخطابها يفرض عليها أولويات إهتمام محددة. وأن هناك توافقا دالا إحصائيا بين ترتيب أولويات مختلف صحف المعارضة لقضايا حقوق الإنسان السياسية لديها، وبما يؤكد على أن حالة المعارضة تمنح الخطابات الصحفية توافقا في مجال الإهتمامات والقضايا المطروحة، وإن تباينت بصورة نسبية عمليات تقديم هذه القضايا، والمرجعيات التي تتأسس عليها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهو ما يدعم صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة.

4/ وفيما يتعلق بأولويات قضايا حقوق الإنسان المدنية المطروحة في الخطابات الصحفية المدروسة توضح بيانات الجدول رقم (5) أن نسق أولويات القضايا المدنية المطروحة في جريدة الأهرام لم يشهد سوى توافق واحد متوسط في شدته مع نسق أولويات طرح ذات القضايا في خطاب جريدة الأهالي بلغت قوته (0,591). وسوى ذلك غاب التوافق بين نسق الأولويات داخل خطاب جريدة الأهرام وخطاب كل من جريدتي الوفد وآفاق عربية، وهو ما يعبر عن عدم تحقق كامل لصحة الفرض الثالث من فروض الدراسة، والذي يفترض عدم وجود توافق دال إحصائيا بين أجندة أولويات جريدة الأهرام وأجندة أولويات مختلف الصحف الحزبية الأخرى، وهو ما تحقق في كل من جريدتي الوفد وآفاق عربية وغاب في حالة جريدة الأهالي.

أي أن طبيعة خطاب جريدة الأهرام باعتباره يصدر عن صحيفة قومية ذات صلات تنظيمية واضحة بالسلطة التنفيذية، جعل ماتولييه من إهتمام لقضايا الحقوق المدنية مختلفا عن جرائد المعارضة الأخرى، فيما عدا توافق متوسط الشدة مع خطاب جريدة الأهالي، مرجعه أن خطاب جريدة الأهالي اتفق مع خطاب جريدة الأهرام في حجم مامنحه من إهتمام لقضيتي حرية الرأي

والتعبير، وعدم التمييز بين البشر، وإن كان ذلك لا ينصرف لتوجهات تقديم هذين الحقين وأطر تغطيتهما، بل فقط لكثافة الإهتمام بهما في كلا الخطابين.

وعلى عكس ذلك فقد أثبت معامل ارتباط الرتب وجود دلالات إحصائية تنبئ عن توافق قوى في أولويات طرح خطابات صحف المعارضة لقضايا حقوق الإنسان المدنية، بلغ أعلى معدل توافق له بين خطابي الوفد والأهالي (0,873)، وتلاه التوافق الحادث بين خطابي الوفد وآفاق عربية (0,697)، ثم خطابي الأهالي وآفاق عربية (0,661).

وهو ما يعبر عن نسق لأولويات تفرضه حالة كون الخطاب الصحفي يعبر عن قوى معارضة في تبنيه وحجم اهتمامه بمختلف الحقوق المدنية للإنسان، في تأكيد على صحة الفرض الرابع للدراسة.

## ثانياً: إستخلاصات بشأن آليات وأهداف توظيف قضايا حقوق الإنسان في الخطابات الصحفية المدروسة:

- غنيت هذه الدراسة برصد خصائص وحدود توظيف خطاب حقوق الإنسان في مجاله السياسي والمدنى المقدم في صحف الأهرام والوفد والأهالي وآفاق عربية، وهى صحف تتنوع في أنماط ملكيتها ومرجعيات القوى السياسية المنتجة لخطاب كل صحيفة، وذلك من أجل الوقوف على سمات كل خطاب في مجال تقديم وتأطير الحقوق السياسية والمدنية، كما عالج قضاياها وموضوعاتها وغطى وقائع وأحداث ذات صلة بها، واستخلاص الكيفية التى وظف بها كل خطاب عملية تقديمه وتأطيره لهذه الحقوق المتنوعة، والوقوف على أهداف هذا التوظيف.

- عكست الخطابات الصحفية المدروسة موقف قوى سياسية مختلفة ومتنوعة من قضية حقوق الإنسان، عكس بعضها (الأهرام) موقف السلطة التنفيذية، وعكس بعضها الآخر مواقف ثلاث قوى سياسية مهمة على الساحة المصرية، تمثلت في حزب الوفد بتوجهاته الليبرالية، وتمثلت القوة الثانية في تيار اليسار المصري كما تعبر عنه صحيفة الأهالي الناطقة بلسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والتي تحمل خطاباً مفارقاً ومختلفاً في الكثير من سماته وملامحه عن الخطاب الذي تقدمه الصحف المملوكة للدولة والصحف المعبرة عن التيارات الحزبية والسياسية الأخرى أما القوة الثالثة التي اهتمت الدراسة بتحليل الخطاب الصحفي المعبر عنها فتتعلق بجماعة الإخوان المسلمين والتي استطاعت أن تجعل من صحيفة "آفاق عربية" نافذة تبلور من خلالها معالم خطابها المتفاعل مع شتى قضايا المجتمع المصري ومن بينها قضايا حقوق الإنسان.

ويمكن هنا رصد إستخلاصات الدراسة بشأن السمات النوعية لكال خطاب، وطبيعة عمليات التوظيف السياسى التى قام بها كل خطاب، والآليات لالتى اعتمد عليها في هذا الصدد، وأهداف هذا التوظيف، وذلك كما يلى:

## أولاً: خطاب حقوق الإنسان في جريدة الأهرام:

1/ تحددت سمات تقديم وتأطير خطاب جريدة الأهرام لقضايا الحقوق المدنية والسياسية في الإشارة المتكررة إلى كونها قائمة، ومتحققة، وذلك عبر خطاب "تأكيد وتثبيت"، يفند خطاب "النفى" الذي تقدمه خطابات القوى المعارضة في بيان غياب ممارسات لهذه الحقوق، وهو أمر يؤكد على حدود توظيف مضمون الخطاب لتحقيق هدف الدعم والترويج لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية، ومن خلال تقديم مواقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان باعتبار أنها "الحامية" و"الضامنة"، و"الحريصة على تحقيقها"، و"الداعمة لها".

وذلك على خلاف خطابت صحف المعارضة والتي قدمت الحقوق ذاتها، وذلك إما باعتبارها "منتقصة"، أو "منتهكة"، أو "غائبة كلية"، وهو ما يؤكد تأثير نمط ملكية الصحيفة ومرجعية القوى السياسية المنتجة لخطابها على سمات وأهداف توظيفها لما تقدمه من معالجات تخص قضايا حقوق الإنسان في بعدها السياسي والمبدئي.

2/ مثل وجود منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام حضوراً ثانوياً، وذلك مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلف خطابات الصحف الأخرى المعبرة عن قوى المعارضة، هذا الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال إعتناء خطاب جريدة الأهرام بمتابعة الأحداث السياسية التي احتشدت بها تلك الفترة، مما اقتضى تكثيف تناول منظومة الحقوق السياسية، خاصة وأنه كان في حالة مواجهة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة تؤكد على غياب الحقوق السياسية، فسعى خطاب الأهرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق.

الأمر الثاني يتعلق بطبيعة منظومة الحقوق المدنية والتي تتضمن قضايا مثل الحق في عدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية، فضلاً عن الحق في عدم الحجز أو الاعتقال التعسفي، وكذلك حق التظاهر السلمي وغير ذلك من قضايا، فتم بصورة عامة تهميشها، وقد اتجه خطاب جريدة الأهرام إلى تناول قضايا تخص حقوقاً مدنية عامة مثل الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في عدم التمييز بين البشر.

وهو ما يعبر عن حالة توظيف واضحة لقضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب، وهما يخدم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية، أكدت عبر تجنب الخطاب تقديم موضوعات وقضايا تخص حقوقاً أخرى قد تكون مسببة لحرَج لدى السلطة التنفيذية، أو لن يكون لدى الخطاب الصحفي بشأنها ما يمنحه القدرة على دعم الممارسات الحكومية بصورة شاملة.

3/ قدم خطاب جريدة الأهرام قضايا الحقوق السياسية والمدنية ليس باعتبارها حقوقاً أصيلة طبيعية يجب توافرها واتاحتها، بل باعتبارها تعبيراً عن إرادة تنفيذية، ومن ثم سعى الخطاب إلى تقديم هذه الحقوق في مرحلة تالية باعتبار أنها حجج أساسية تدعم خطابه المكثف المنادى بانتخاب مرشحي الحزب الوطني في الانتخابات المختلفة.

4/ وفي مجال توظيفه لما يقدمه من أجل دعم مواقف السلطة التنفيذية، اتجه خطاب جريدة الأهرام نحو القاء العبء على المواطن في مجال تفعيل الحقوق السياسية والمدنية، عبر القول أن التغيير قد تم وأن المسألة برمتها أصبحت تعتمد على مشاركة الجمهور وفعالية المواطن،

وفي هذا السياق يذهب الخطاب في اتجاه القول بأن كل العوامل الداعمة لتحول سياسي وإقرار تام للحقوق السياسية متوافرة من مثل نزاهة وحيدة السلطات التنفيذية والإشراف القضائي والإعلام القومي المحايد، ولا يتبقى في النهاية سوى أن يتخلص المواطن من سلبية لشارك.

5/ وظفت النصوص الخبرية بصورة مكثفة أطر "السبق" و "التحول التاريخي"، حيث عمدت الأخبار المنشورة في تغطيتها للأحداث إلى تأكيد أنها المرة الأولى في التاريخ المصري التي يختار فيها شعب مصر حاكمه بصورة مباشرة حرة بين متنافسين.

6/ وظف خطاب جريدة الأهرام قضية عدم التمييز بين البشر على أساس ديني أو ماطرحه من قيمة المواطنة لمناهضة وتفنيد خطاب جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية، من خلال تقديمهما باعتبار أنهما تضاد هذا الحق، والذي هو وفي المقابل يمثل حقاً راسخاً تؤيده وتدعمه حكومة الحزب الوطني ويتبناه مرشحوه في الانتخابات.

7/ شهد خطاب جريدة الأهرام تحولين في مجال تقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية، ففي الفترة الأولى وتلت مباشرة طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب النظر في تعديل المادة 76 من



الدستور، شهد الخطاب حالة إنفتاح على آراء مختلف القوى السياسية ومتابعة لها استمرت فترة الانتخابات الرئاسية، ثم حدثت قطيعة مع هذه الممارسات في فترة الانتخابات البرلمانية خاصة في مرحلتها الثانية، وبعد أن تبين حجم ماحظى به المرشحون المنتمون لجماعة الإخوان من مقاعد في البرلمان، ليتم إهمال منظومتى الحقوق السياسية والمدنية والتركيز على الحقوق الإقتصادية والثقافية والإقتصادية.

8/ وقد مثل خطاب جريدة الأهرام بانفتاحه النسبى وخاصة في فترة الانتخابات الرئاسية على رؤى من داخل كتاب الجريدة أو من خارجها - قدمت وجهات نظر مختلفة ومعارضة - حالة إنفتاح نسبى لم تشهدها باقى الخطابات الصحفية المدروسة، والتي حافظت على درجة حادة من إستقطاب المواقف في خصوصيتها وتقنيدها لمواقف السلطة.

## ثانياً: خطاب حقوق الإنسان في جريدة الوفد:

1/ تبتدى الملاحظة الأولى فيما يخص سمات خطاب جريدة الوفد وأهدافه، في كونه وفيما يتعلق بعملية تقديمه لقضايا الحقوق السياسية والمدنية للإنسان إنما يقدم أطروحاته في بيئة خطابات متنافسة وجدلية، فيسعى نحو دعم مواقف وتوجهات الحزب الذي يصدر عنه الخطاب الصحفي ليقدمه ونخبته السياسية في إطار "المدافعون" عن هذه الحقوق، في الوقت الذي يسعى فيه إلى نزع إطار "التبني" لذات الحقوق عن الخصم السياسي المركزي للحزب ونخبته ممثلاً في الحكومة والحزب الوطني الحاكم والسلطة التنفيذية عامة.

أى أن آلية توظيف خطاب جريدة الوفد لعملية تقديم منظومتى قضايا الحقوق السياسية والمدنية تمت على مستويين متكاملين، مستوى يقدمها باعتبارها خيار حزبي أصيل وهنا يكون الحزب الذي ينتج الخطاب متبنياً لها و مدافعاً عنها، ومستوى ثان تقدم فيه السلطة التنفيذية كمنتهاك لهذه الحقوق، حيث تعمل وفق خطاب الجريدة على إضعاف تواجدتها وممارستها في الواقع المصري، ويحشد خطاب جريدة الوفد في هذا الصدد حججاً متنوعة تدعم صحة موقفه الذاتي وتضعف موقف الخصم.

2/ كثف الخطاب في تغطيته لقضايا حقوق الإنسان من توظيف مجموعة أطر تعكس رغبته في تنفيذ مواقف السلطة التنفيذية، والتي يقدمها الخطاب في موضع الخصم المركزي إن لم يكن الوحيد، وجاءت الأطر لتحمل دلالات محددة هي "الإخفاق"، و"الإهمال" و"الفشل"، و"التراجع العام"، و"الفساد" و"الشمولية السياسية" و"إحتكار السلطة"، كانت هذه هي الأطر المركزية التي وظفها خطاب جريدة الوفد في وصف وتقديم أعمال ومواقف السلطة التنفيذية، وذلك في مقابل مامنه لنخبته وللحزب من أطر إيجابية مطلقة تعكس آلية وأهداف توظيف الخطاب لقضايا الحقوق السياسية المقدمة ومن مثل أطر "التبني"، و"الديمقراطية"، و"النزاهة" و"العدالة الإجتماعية" وغيرها من أطر إيجابية تم توظيفها عبر ذات الآلية ولنفس الغرض.

3/ كان إطار "إحتكار السلطة" مركزيا ومهيمنًا في المعالجات الخيرية التي قدمها خطاب جريدة الوفد لأحداث كل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي جرت في فترة الدراسة، في حين برز إطار "عدم النزاهة" في تأطير سياسات ومواقف وأدوار السلطة التنفيذية ومؤسساتها في إدارة الإنتخابات، ويلاحظ أن حضور هذا الإطار تكثف في الفترة التالية للحدثين الإنتخابيين الذين شارك فيهما حزب الوفد ومنى بإخفاق كبير، تعبيرا عن مؤشرات من التوظيف السياسى للأطر الصحفية بما يخدم مواقف الحزب والنخب الحزبية التي يعبر عنها الخطاب الصحفى، ورغبة منه في نزع مسئولية سوء النتائج عن كاهل الحزب ومرشحيه وسياساته وإدانة الخصم، في عملية توظيف سياسى واضحة لقضايا حقوق الإنسان المقدمة في الخطاب الصحفى.

4/ ظهرت حالة التوظيف لقضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بطرح مسألة مشاركة الجماهير في العممية السياسية داخل خطاب الوفد عند مقارنته بخطاب الأهرام، حيث قدم خطاب الأهرام أطروحاته التي تصف مناخا مواتيا يدفع حق الجمهور في المشاركة، ومن خلال التركيز على إطار "لوم الجماهير" باعتبار أن مشاركة الجمهور ستحدد مدى نجاح التغيير السياسى في مصر، في المقابل أطر خطاب جريدة الوفد إجحام الجمهور وقلة مشاركته من خلال "عدم الثقة في الوعود الحكومية"، وأيضاً "عدم توافر ضمانات حقيقية"، مؤكداً على أن الإجحام عن المشاركة هو تعبیر عن إدراك الجمهور لعدم جدية خطى التغيير وعدم كفايتها في اتجاه تحقيق المأمول.

أى أن كلا من الخطابين سعى في هذا الصدد لتوظيف مسألة طبيعة وحجم المشاركة الجماهيرية بما يخدم توجهات منتجى الخطاب والمصالح السياسية للجهات الممولة والمصدرة للصحف بما يدعم فرضية تأثير الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التي تعرضنا لها في الإطار النظرى للدراسة.

5/ كانت منظومة الحقوق السياسية هى الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد وتلتها الحقوق المدنية، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة، والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسى، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسيه، خاصة في بعده المنادى بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة

ومثل منطقة جاذبة لشرائح موسعة من القراء، وهو ما كان مسئولاً عن كثافة معالجات الحقوق السياسية في خطاب جريدة الوفد.

كما أن معالجة الحقوق السياسية عكست رغبة القوى السياسية المنتجة للخطاب الصحفي ممثلة في حزب الوفد في توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السياسى ممثلاً في الحزب الوطنى وحكومته ومجمل السياسات الرسمية، حيث أن الخطاب وهو يتناول كل حق يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلى وإهداره في الممارسات اليومية.

6/ يتبين وجود تراتبية محددة في درجة الاهتمام بمختلف الحقوق السياسية التى تناولها الخطاب، وهو ما يعبر عن الأولويات السياسية للحزب الذى تصدر عنه الجريدة، فالمعالجات التى تناولت الحق في إجراء انتخابات حرة مثلت الحضور الأبرز، وهو ما يعكس رغبة الحزب الذى يخوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية في تمكين مرشحيه من العمل في إطار سياسى موضوعى يوفر الضمانات المختلفة في هذا الصدد، أى أن حالة توظيف ما يقدم كانت الأساس الذى حكم خصائص وتوجهات الخطاب المقدم.

ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص دلالة تراجع تقديم قضية حق الجمهور في المشاركة في صناعة القرار السياسى داخل خطاب جريدة الوفد، ولعل هذا يمثل مؤشراً على الطبيعة النخبوية لخطاب حقوق الإنسان في جريدة الوفد، وارتباطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحها في الواقع السياسى، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب في مجال الصراع السياسى عن النظر لتأسيس حالة حقوقية شاملة ومتسقة، فنظراً لكون رئيس الحزب ونخبته مشغولة بمسألة الترشح للانتخابات الرئاسية، تم التركيز تحديداً على المعالجات المعنية بتوفير ضمانات لهؤلاء المرشحين، وتأكيد أدوارهم في هذا المعتكس السياسى، في حين تراجع التأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار.

7/ حمل خطاب حزب الوفد بشدة على قطاع ضخم من رجال الأعمال، تأسيساً على رؤية الخطاب لهم كأنصار للحزب الحاكم وللسلطة التنفيذية، فكانت الحملة التى قادتها الجريدة من خلال مقالات رئيس التحرير والقيادات التحريرية والحزبية على أدوار رجال الأعمال، وظهرت

مفردات في الخطاب السياسى للحزب وللصحيفة تتحدث عن "سيطرة رأس المال على الحكم"، وهو بالضبط ذات التعبير السياسى الذى أطلقته ثورة يوليو 1952، والذي طالما عارضته الجريدة والحزب في فترات سابقة، وهو ماعكس قلقا من كون الحزب لم يعد الوعاء السياسى الذى يستوعب داخله فئة رجال الأعمال، ونتيجة الدور الداعم الذى قام به هذا القطاع من رجال الأعمال في دعم مرشحي الحزب الوطنى، بل ووجودهم كمرشحين للحزب، وهو ماكان مسئولا عن وجود هذا الخطاب.

8/ يمكن ملاحظة شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية، لكنه منح أولويات الإهتمام لعدد من القضايا عكست آلية ومقاصد محددة لتوظيف أطروحات الحقوق المدنية داخل الخطاب، وذلك في إتجاه دعم مواقف حزب الوفد وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة المختلفة. حيث ركز على مطلب ضرورة تعبير الإعلام القومى - ممثلا في الصحف القومية والقنوات والإذاعات المملوكة للدولة - عن مختلف عناصر الخريطة السياسية المصرية دون أن تكون موضع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم، ومثل هذا الطرح التوجه المركزى الذى حكم معالجات جريدة الوفد في مجال تناول الحق في حرية الرأى والتعبير، وجاء تعبيرا عن إحساس الخطاب بغياب استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية، التى تمثل مصدرا للقوة السياسية يحتكره خصمه في الصراع السياسى.

### ثالثا: خطاب حقوق الإنسان في جريدة الأهالي:

1/ اهتم خطاب جريدة الأهالي بعدد من الحقوق ذات الدلالات الإجتماعية والإقتصادية تعبيرا عن مرجعياته الفكرية، وقدمها بصورة ضمنية ومتداخلة في مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية، ووظف ذلك كمدخل للهجوم على سياسات الحزب الوطني والحكومة ككل، حيث توسع الخطاب في مجال رصد حالات التمييز على اساس اجتماعي وطبقي في السياسات الحكومية من خلال تقديم مايرى أنه متناقضات "السلع المستفزة والفقراء الذين يعيشون في أكواخ"، وهو مايرتبط بأيديولوجية الحزب الذي يصدر الصحيفة.

2/ هكذا لم يقف خطاب جريدة الأهالي عند الحدود الضيقة لتقديم الحقوق السياسية والمدنية، بل تجاوزهما مانحا اهتماما موازيا بأبعادهما الإقتصادية والإجتماعية، ووظف كل معالجاته في سياق التنديد بالسياسات الرسمية وتقديم الذات الحزبية التي يعبر عنها الخطاب باعتبارها المدافعة عن هذه الحقوق والحامية لها.

واتسم خطاب الحقوق السياسية والمدنية بحالة إنتقائية تتجه نحو التركيز على واختيار عدد من الحقوق وتقديم معالجات مكثفة بشأنها، تدخل مباشرة في صلب مرجعية القوى المنتجة للخطاب الصحفي، وهو ما يعكس رغبة في توظيف عملية تقديم هذه الحقوق في سياق يقوى ويدعم الحزب المنتج والموجه للخطاب الصحفي ويضعف من موقف خصومه في مجال الصراع السياسي.

3/ ففيما يتعلق بمنظومة الحقوق السياسية، يتأكد تركيز خطاب جريدة الأهالي على الحق في الانتخابات الحرة باعتباره حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه مختلف الحقوق السياسية الأخرى، ووظف الخطاب معالجاته في هذا الصدد من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة التنفيذية والخطابات الصحفية الداعمة له، عبر تفنيد مقولاتها المركزة على كون هذه الحقوق مكفولة، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفى ذلك، وتقدم مواقف حزب التجمع ونخبته في إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصري.

وفي هذا السياق سعى الخطاب في مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية المختلفة إلى تأطيرها في صورة "الغياب وعدم الشمول"، مع التأكيد على أن السياسات الحكومية المتعاقبة مسنولة عن حالة عدم تحققها.

4/ وفيما يتعلق بقضايا الحقوق المدنية يتبين من خلال رصد وتحليل الأطروحات المختلفة أنه قد حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم، هي الحق في حرية الرأي والتعبير، و الحق في عدم التمييز بين البشر، ثم الحق في إلغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية.

وشهدت المعالجات كثافة في اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومة الإعلام القومي، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالي لسيطرة السلطة على توجيه منظومة الاعلام القومي لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخله، وتعبيرا أيضا عن افتقار الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير، كما ركز الخطاب على الدعو إلى إلغاء قانون الطوارئ ومختلف القوانين الإستثنائية.

#### رابعاً: خطاب حقوق الإنسان في جريدة آفاق عربية:

1/ تقدم منظومة القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية في هذا الخطاب من خلال مرجعية دينية، ويتم توظيفها لأجل بيان غياب ممارساتها في الواقع، ولتأطير السلطة والأجهزة الحكومية باعتبارها المسئولة عما يصفه خطاب الجريدة بـ "تدهور حالة حقوق الإنسان في مصر"، هكذا يوظف خطاب جريدة آفاق عربية المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين مضمونه ليؤكد على إنتهاك السلطة لهذه الحقوق.

2/ يتضح أيضا ارتفاع معدل توظيف الخطاب لما يقدمه من قضايا في إطار هدف محدد هو إدانة مواقف السلطة التنفيذية، ورفض سياساتها، وتقديم التيار السياسي الذي تعبر عنه الجريدة كبديل لها، وأيضا من خلال إظهار مواقف منتسبيها وكوادرها في أطر "الضحايا" و"المطاردون" و"المهمشون" من قبل السلطة التنفيذية، والخطاب في هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات منتمية للجماعة، أي أن الرغبة في التوظيف السياسي لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصادر الصحفية في اتجاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفي.

3/ جاء الحق في انتخابات حرة ليكون الأكثر كثافة في حضوره داخل خطاب الجريدة وهو ما يجعل من معالجة هذا الحق ركيزة مهيمنة على خطاب الحقوق السياسية، وتلاه الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب، وقد ظهرت الرغبة في توظيف هذا الخطاب هنا ممثلة في إنفراد خطاب آفاق عربية بكثافة طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية وعدم التعرض للشطب والإستبعاد بالنسبة للمرشحين، ارتباطا بدفع الجريدة وتبنيها لمواقف منتسبي جماعة الإخوان من الطلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية لتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتؤطر معالجاتها في هذا الصدد باعتبارها دفاعا عن حق سياسي عام، رغم أن المعالجة تتم في سياق محدود يدافع بتركيز على الطلاب المنتمين للجماعة التي توجه خطاب الجريدة.

4/ يتبين وجود تراتبية محددة فيما يخص حجم الإهتمام الذي أولته الجريدة لكل من الحقوق المدنية المتنوعة، حيث حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد، وهى "الحق في عدم



الاعتقال والحجز التعسفي"، ثم "الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية"، ثم يليهما "الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير".

وتأتي أولوية تقديم الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيف مقصودة سعى إليها الخطاب تعبيراً عن وجهة نظر وأولويات القوة السياسية التي يعبر عنها وطبيعة صراعاتها السياسية مع مختلف القوى، أي إرتباطاً بموقف جماعة الإخوان المسلمين، كذلك فقد وظف الخطاب ما قدمه من معالجات لتعبر عن موقف رافض ومعارض للسياسات الحكومية، عبر إدانة ممارساتها فيما يخص التعامل مع جماعة الإخوان، ومن خلال تأطير أدوارها باعتبارها تعادي منظومة الحقوق المدنية للإنسان.

5/ غاب عن خطاب الحقوق المدنية في جريدة "آفاق عربية" اهتماماً بتقديم حقوق مثل، الحق في المساواة التامة أمام القانون، والحق في تبني الأفكار والمعتقدات، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الدينية الحاكمة لمعالجات خطاب الجريدة بشأن منظومة الحقوق المدنية، والتي أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبني مختلف الأفكار وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع، وذلك لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب.

6/ يرتبط بما سبق محدودية تقديم خطاب جريدة آفاق عربية للحق في عدم التمييز بين البشر، لكون الخطاب له أولويات في مجال طرح قضاياها إرتباطاً وتعبيراً عن القوى المسيطرة والموجهة للخطاب، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت معالجات الحقوق المتعلقة بعدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي، والمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ أجندة اهتمامات خطاب الجريدة، تعبيراً عن توظيف سياسي محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفي المقدم وتعبيراته المتنوعة، ويؤكد ذلك تراجع الإهتمام بحق "عدم التمييز بين البشر".

7/ تظهر أحادية واستقطاب الرؤى من خلال ماتوافر من مؤشرات عن إنغلاق خطاب جريدة آفاق عربية على الكتابات الداعمة والمؤيدة لمواقف التيار السياسي الذي يعبر عنه الخطاب وانحسارها عما عداها، حيث تكون المصادر الموظفة في التحقيقات والكتاب هم من المعبرين عن

مواقف التيار السياسى الذى يتولى اصدار الجريدة، فضلا عن من يحملون رؤى تتسق معه من المعارضين، وجميعهم يعملون فى إطار إدانة المواقف الخاصة بالسلطة التنفيذية وتفنيدها، وهو ما يعكس درجة واضحة من توظيف المعالجات فى اتجاه دعم مواقف الذات وومهاجمة الخصوم.

8/ أن المعالجات التى تخص قضايا الإعتقالات تكاد أن تمثل حالة ثابتة متكررة فى خطاب جريدة آفاق عربية وعبر مختلف صفحاتها، حيث تقدم الصحيفة جماعة الإخوان التى يعبر عنها الخطاب وقياداتها ومنتسبيها فى إطار من يتعرضون لإنتهاكات مستمرة لحقوقهم السياسية والمدنية من قبل السلطة التنفيذية، وهو ما يعبر عن توظيف مكثف للخطاب الصحفى من أجل دعم مواقف القوى المنتحة للخطاب وإدانة خصومها.

## مصادر الدراسة ومراجعتها:

- (1) محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، في: "حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والغسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (4)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 68
- (2) كريمة كريم، الحق في التنمية: دراسة للأدبيات النظرية، في: محسن عوض (محرر)، "حقوق الإنسان والتنمية"، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان في التنمية، القاهرة 7-9 يونيو 1999، ط 4، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999.
- (3) صلاح الدين حافظ، الخطاب الإعلامي وحقوق الإنسان، في: الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الدراما التلفزيونية، في: محسن عوض (محرر)، حقوق الإنسان والإعلام، ط3 (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005) ص 501.
- (4) ناجي علوش، حقوق الإنسان في الوطن العربي: النظرية والممارسة، في: سلمى الخضراء الجيوشي (محرر)، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 461.
- (5) فهيمة شرف الدين، حقوق الإنسان والإشكالية الاجتماعية في الوطن العربي، في: سلمى الخضراء الجيوشي (محرر)، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 471.
- (6) Li, Xigen., and Cyer, Charles St., "human rights in china: A pawn of a political agenda ? a content analysis of the New York times (1987-1996) , a paper presented in AEJMC 1998 Convention.
- (7) Bond, Laura Elizabeth., "a few words between friends: a comparison of how two elites , Lyndon Johnson and The Washington post framed the issue of the civil rights legislation in December 1963, AEJMC Conference papers , 2002.
- (8) Land, Lewis A. Fried Land , (et.al.), "tracing the effects of public journalism on civil society: 1994 - 2002 , AEJMC Conference papers , 2003.
- (9) Moore, Charles and Kaplan, J., "life magazine coverage of the civil rights movements , 1958 - 1965 , a paper presented in AEJMC 1999 Convention.

- (10) Windbor, J., "tool for building new democracies and civil society ", a paper presented to AEJMC Conference 2001.
- (11) Lapinski , Maria Knight and Christian , sue Ellen., "the impact of a civic journalism project on reader knowledge , attitudes and stereotypes , AEJMC conference papers, Texas 2005.
- (12) Lambeth, E.B., "public journalism as a democratic practice , in: Lambeth, E.B., Meyer, P.E & Thorson, E.(eds), "assessing public Journalism (Columbia: university of Missouri press , 1998).
- (13) Rouch, Jennifer., " elite and non-elite sourcing in civic and traditional journalism news projects , AEJMC Conference papers 2002.
- (14) Lee, seow ting, "public journalism and non-elite actors and sources ", newspaper research journal, no.22, vol.3 , summer 2001, p.92.
- (15) Larson, S.G., "public opinion in television election news: beyond polls "journal of political communication , no.16 , 1999.
- (16) Reynolds, Amy., "the 1996 presidential campaign, civic journalism and local TV news: does doing civic journalism make any difference , AEJMC papers , in:  
<http://list.msu.edu/cgi-bin/wa>
- (17) Hicks, Gary., & Reynolds Amy., "civic journalism influence on local TV news coverage of 2000 election , , AEJMC papers, in:  
[http://msu.edu bin/wa/ AEJMC&P](http://msu.edu/bin/wa/AEJMC&P)
- (18) Massey , Brian L., "civic journalism and gendre diversity in news story sourcing , , AEJMC papers, in:  
<http://list.msu.edu/cgi-bin/wa>
- (19) Hindman (et al.), "community structural pluralism and local newspaper coverage of ethnic minority groups and Americans with disabilities ', paper presented at the annual meeting of AeJMC , Chicago , 1997 , in:  
<http://list.msu.edu/cgi-bin/wa>
- (20) White, James B., "intercity competition and local election coverage: a case study ", presented at AEJMC annual meeting , Washington, DC, 1995 , in:  
[http://list.msu.edu/cgi bin/wa](http://list.msu.edu/cgi-bin/wa)

- (21) ليلى حسين محمد السيد، "حق الطفل في الإتصال كما تعكسه برامج الأطفال في التلفزيون المصري"، في: المؤتمر العلمي السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، الجزء الأول (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2001) ص ص 19-64.
- (22) مرفت محمد كامل الطرابيشي، "مجالات لأطفال ودورها في دعم الحقوق الإتصالية للطفل المصري: دراسة تحليلية وميدانية بالتطبيق على مجلة علاء الدين"، في: المؤتمر العلمي السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 245 - 310.
- (23) عصام نصر سليم، "حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الإنترنت"، في: المؤتمر العلمي السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 433-476.
- (24) Kellner, Douglas., "media culture , cultural studies , identity and politics between the modern and the postmodern (London: routledge , 1995) pp. 6-9.
- (25) Kellner , Douglass., "The Frankfurt School and British cultural studies: the missed articulation , in: [www.ucla.edu/ed253a/MCKellner](http://www.ucla.edu/ed253a/MCKellner) http://
- (26) Grenier , Marc(ed.), "Critical studies of Canadian mass media" ,(Tornto: Butterworths. 1992) p. 3.
- (27) Fallows, James., "Breaking the news: How the media undermine American democracy " (Newyork: Pantheon ,1991) , p. 160.
- (28) Kress ,G., "linguistic process and mediation of reality: the politics of newspaper language ", international journal of society and language , vol. 40 , p. 43.
- (29) Montgomery , Martin & Allan , Stuart., "Ideology , discourse , and cultural studies: the contribution of Michael Pecheux ", Canadian journal of communication , vol 17 , No. 2, 1992. p. 3.
- (30) Phillips, Louise , and Jorgensen, Marianne, w., "Discourse analysis as theory and method " (London: sage publications , 2002) p. 4.
- (31) Herman, Edward , S. & Sullivan , Gerry, "Terrorism as ideology and culture industry " (Newyork: routledge , 1991) p. 39.
- (32) رأى الأهرام، 2005/11/12، ص 11.

- (33) حسين فؤاد، آثار الانتخابات، 2005/8/23، ص 2.
- (34) محمد التهامي، حصيلة التجربة، 2005/9/8، ص 12.
- (35) عبد المنعم سعيد، الطريق نحو الإنطلاقة الكبرى، 2005/9/12، ص 26.
- (36) مكرم محمد أحمد، رؤية للنتائج، 2005/9/11، ص 10.
- (37) علاء عريبي، رؤى الرقابة الدولية، 14 فبراير 2005.
- (38) تغيير المناخ السياسي أولا، 14 أبريل 2005.
- (39) عباس الطرابيلي، ديكتاتورية الحزب الحاكم، 15 سبتمبر 2005.
- (40) حسين عبد الرازق، انتخابات رئاسية أم استفتاء، 12 أغسطس 2005.
- (41) عباس الطرابيلي، انتخابات الرئاسة، 15 سبتمبر 2005.
- (42) طلعت المعاورى، وعود انتخابية، 13 فبراير 2005.
- (43) فرصة تاريخية أمام الشعب المصري، 4 سبتمبر 2005.
- (44) حسين عبد الرازق، معارك القضاة، 9 سبتمبر 2005.
- (45) صلاح عيسى، مشاغبات، 10 سبتمبر 2005.
- (46) صلاح عيسى، رايات الاستقلال، 10 سبتمبر 2005.
- (47) عباس الطرابيلي، سقطت الحكومة ونجحت الأمة في أوكرانيا، 6 يناير 2005.
- (48) نبيل زكي، وعود تنتظر التنفيذ، 27 ديسمبر 2005.
- (49) حسين عبد الرازق، الشعوب لاتستكين أبدا، 2005/5/11، ص 8.
- (50) مازق الديمقراطية، 2005/5/11، ص 6.
- (51) حسين عبد الرازق، انتخابات رئاسية وهمية، 2005/5/11، ص 14.
- (52) حسين عبد الرازق، تعديل الدستور الآن، 2005/2/9، ص 8.
- (53) في خدمة السلطان، 2005/2/16، ص 8.
- (54) أمينة النقاش، أجواء سبتيمرية، 2005/2/22، ص 27.
- (55) 3- 2005/3/23، ص 8.
- (56) د. جودة عبد الخالق، حتى يطلع الفجر، 2005/1/5، ص 6.
- (57) البطالة.. الإخفاق الكبير، 2005/8/3، ص 6.
- (58) 2005/3/22، ص 12.

- (59) حسين عبد الرازق، اليسار در، 2005/3/23، ص 8.
- (60) حسين عبد الرازق، الجمهورية البرلمانية وبرامج الإصلاح، 2005/8/17، ص 8.
- (61) ثورة القضاة، 21 ابريل 2005، ص 3.
- (62) 14 ابريل 2005، ص 5.
- (63) الطلاب يواصلون مطالبتهم بالاصلاح، 27 ابريل 2005، ص 1.
- (64) سلطات الرئيس، 10 مارس 2005، ص 3.
- (65) في مؤتمر المرشد العام للاخوان، 24 مارس 2005، ص 1.
- (66) جميع مواد الدستور تحتاج الى تعديل، 12 مايو 2005، ص 7.
- (67) اعدام رغيف الخبز، 24 مارس 2005، ص 3.
- (68) 5 مايو 2005، ص 1.
- (69) 1 ابريل 2005، ص 1.
- (70) 12 مايو 2005، ص 4.
- (71) 7 ابريل 2005، ص 3.
- (72) 15 سبتمبر 2005، ص 7.
- (73) مسيرات الهتاف في اعلام الريادة، 2 يونيو 2006، ص 3.

### ملحق (جداول الدراسة)

جدول رقم (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور منظومتى الحقوق السياسية والمدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

خطاب جريدة آفاق عربية	خطاب جريدة الأهالي	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهرام	الخطابات الصحفية المدروسة	
				منظومات حقوق الإنسان	
281	211	401	447	ك	منظومة
42,6	42,2	67,4	71,7	%	الحقوق السياسية
379	290	194	176	ك	منظومة
57,4	57,9	32,6	28,3	%	الحقوق المدنية
660	501	595	623	ك	المجموع
100	100	100	100	%	



جدول رقم (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق السياسية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

خطاب جريدة آفاق عربية	خطاب جريدة الأهالي	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهرام	الخطابات الصحفية المدروسة	
				أجندة قضايا الحقوق السياسية	
126	92	152	172	ك	الحق في إجراء انتخابات حرة
44,8	43,6	37,9	38,8	%	
61	39	81	120	ك	الحق في فرص متكافئة للترشح للمناصب السياسية
21,7	18,5	20,2	26,8	%	
24	25	27	23	ك	الحق في تعددية سياسية غير مقيدة
8,6	11,9	6,7	5,2	%	
33	27	51	56	ك	الحق في المطالبة بتعديلات دستورية
11,7	12,2	12,7	12,5	%	
37	28	76	12	ك	الحق في تداول السلطة
13,2	13,3	18,9	7,2	%	
-	-	14	64	ك	حق المواطن في المشاركة في صناعة القرار
-	-	3,6	14,3	%	
281	211	401	447	ك	المجموع
100	100	100	100	%	

جدول رقم (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

خطاب جريدة آفاق عربية	خطاب جريدة الأهالي	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهرام	الخطابات الصحفية المدروسة	
				أجندة قضايا الحقوق المدنية	
55	76	59	72	ك	الحق في حرية الرأى والتعبير
14,5	26,7	30,4	40,9	%	
13	49	16	58	ك	الحق في عدم التمييز بين البشر
3,4	16,9	8,2	32,9	%	
	10	5	17	ك	الحق في المساواة أمام القانون
	3,4	2,6	9,7	%	
97	46	35	4	ك	الحق في إلغاء العمل بالقوانين الإستثنائية
25,6	15,9	18	2,3	%	
9	28	27	23	ك	الحق في استقلال لقضاء
2,3	9,6	13,9	13,1	%	
65	20	22		ك	الحق في عدم التعذيب واستخدام العنف ضد الغير
17,1	6,9	11,3		%	
16	19	11		ك	الحق في التظاهر السلمي
4,2	6,6	5,7		%	
116	24	9		ك	الحق في عدم الإعتقال والحجز التعسفى
30,6	8,3	6,4		%	
	15	4		ك	الحق في حرية تكوين الأحزاب والهيئات المدنية
	5,2	2,2		%	
8	3	6		ك	الحق في حرية الانتقال
2,2	1	1,3		%	
			2	ك	أخرى
			1,1	%	
379	290	194	176	ك	المجموع
100	100	100	100	%	

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف قضايا الحقوق السياسية في الخطابات الصحفية المدروسة.

الأجندتين الصحفيتين موضع اختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	0,208	لايوجد توافق	-
الأهرام والأهالي	0,208	لايوجد توافق	-
الأهرام وآفاق عربية	0,208	لايوجد توافق	-
الوفد والأهالي	0,00	1	توافق تام
الوفد وآفاق عربية	0,00	1	توافق تام
الأهالي وآفاق عربية	0,00	1	توافق تام

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف قضايا الحقوق المدنية في الخطابات الصحفية المدروسة.

الأجندتين الصحفيتين موضع اختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	0,486	لايوجد توافق	-
الأهرام والأهالي	0,025	0,591	متوسط القوة
الأهرام وآفاق عربية	0,866	لايوجد توافق	-
الوفد والأهالي	0,00	0,873	مرتفع
الوفد وآفاق عربية	0,017	0,697	مرتفع نسبيا
الأهالي وآفاق عربية	0,027	0,661	متوسط القوة

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
7	مشكلة الدراسة
10	الدراسات السابقة
20	اهداف الدراسة
33	نتائج الدراسة
66	الاستخلاصات ومناقشة النتائج
80	اليات التوظيف السياسى لقضايا حقوق الانسان
154	مصادر الدراسة
163	قائمة المحتويات

تعتبر حالة حضور المدونات (blogs) في الفضاء الإلكتروني عن ظاهرة بحثية جديدة بالرصد والتحليل والفهم، إذ أصبحت تتيح مساحات للتعبير عن حيز متسع من القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشئون العامة، ليتأكد عبر متابعة أدوارها أن عددا منها يتجاوز نطاق كونه تعبيراً ذاتياً عن رؤى ومواقف شخصية للعمل كساحة يتم من خلالها عرض وإدارة نقاش عام وبلورة توجهات بشأن قضايا ذات أولويات جماهيرية ذلك أن "ما يمنح المدونات أهميتها كوسيلة إعلامية جديدة هو تيسيرها لكل الوظائف الإعلامية المتعارف عليها فضلاً عن تطوير سبل تأديتها وزيادة التفاعلية و تواجد صفة الفورية في عملها وتعدد مراكز الإتصال والمشاركة في مناقشة الشأن العام وبصورة غير مسبوقة.

العرابي  
للنشر والتوزيع

٦٠ شارع القصر العيني (١١٤٥١) - القاهرة  
تليفون: ٢٧٩٥٤٥٢٩ - ٢٧٩٢١٩٤٣ - فاكس: ٢٧٩٤٧٥٦٦  
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين  
تليفون: ٣٧٤٩٢١٤٥ - ٣٧٦١٨٣٨١ - فاكس: ٣٧٦١٨٣٨١

email: alarabi@link.net